# أسس الحكم على الرجال

## حتى نهاية القرن الثالث الهجري


تأليف

الدكتور عزيز رشيد محمد الدايني


دققه وراجعه

الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف العبيدي



**Title: Usus al-ḥukm ʿalā al-rijāl ḥattā nihāyat al-qarn al-ṯāliṯ al-hijri**

(The basics of judging Hadith narrators until the end of the third century of the Hegira)

**Author:** Dr. ʿAzīz Rašīd Muḥammad al-Dāyni

**Publisher:** Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

**Pages:** 200

**Year:** 2006

**Printed in:** Lebanon

**Edition:** 1st

الكتاب: أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري

المؤلف: د. عزيز رشيد محمد الدايني

الناشر: دار الكتب العلميـــة ـ بيروت

عدد الصفحات: 200

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعة: الأولى

هذا الكتاب بالأصل أطروحة دكتوراه نال بها المؤلف رتبة الدكتوراه وبتقدير امتياز من الجامعة الإسلامية ببغداد ،تحت إشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف العبيدي .


ISBN 2-7451-5085-5
9 782745 150851 90000

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان



الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م ـ ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

# الإهداء

إلى الأئمة الربانيين، أصحاب الهمم العالية، حفظة السنة النبوية، نجوم أئمة الحديث ومقدميهم، من جعلهم الله منارة هدى للسائرين، ودعاة الحق الفائزين أئمة الحديث وجهابذة السنة الأوائل.

إلى والدي:

من سلك بي -وإخواني طريق الهدى والرشاد ووجه خطواتنا إلى طريق الحق والسداد.

رحمه الله وجعله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

وإلى والدتي:

التي أحسنت تربيتي -وإخواني- فكانت نعم السيدة والمربية الفاضلة والأم الرؤوم تشد أزري عندما تخبو الهمم، وتقوي من عزمي عندما تضعف العزائم.

فجزاها الله عني خير الجزاء

ثم إلى ولدي عبد الله:

الذي أسأل الله أن يجعله من علماء الدين ومحبي السنة وأن يفقهه في الدين ويعلمه التأويل.

**أهدي إليهم هذا العمل**

# كلمة شكر

ولابد لي وقد أنهيت هذا البحث أن أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل لأستاذي المشرف العلامة الدكتور بشار عواد معروف لكبير فضله عليَّ وعميم إحسانه إليَّ فقد واكب العمل في هذه الأطروحة-إذ هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة دكتوراه نلت بها بحمد الله تعالى رتبة الدكتوراه وبتقدير امتياز- ودققها وشدد في ذلك، فكنت أعيد كتابة الفصل الواحد غير مرة، وكان يتتبع عباراتي تتبعاً دقيقاً ويجري قلمه هنا وهناك مصححًا ومعلقًا ومنبهًا إلى دقائق المسائل، فجزاه الله خيرًا، ونسأل الله أن يكتب ذلك في صحائف أعماله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والشكر للجامعة الإسلامية التي أسسها أستاذي المشرف وحمل لواءها رؤساء فضلاء توّجت بولاية الأستاذ الدكتور عبد الستار حامد الدباغ، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد رمضان لرعايته، ولجميع أساتذتي الفضلاء الذين نهلت العلم منهم، أسأل الله سبحانه لهم التوفيق والسداد، وأن يجزيهم خير ما يجازي به عباده الصالحين، ثم شكري الخالص إلى الزوجة العزيزة أم عبد الله التي صبرت عليّ طوال هذه المدة فكانت نعم المعين فجزاها الله عني كل خير، وإذا نسيت فلا أنسى أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى دار الكتب العلمية وأخص منها الأستاذ الفاضل محمد علي بيضون الذي كان الفضل له بعد فضل الله تعالى في إخراج هذا العمال المبارك إلى طلاب العلم كي يستفيدوا منه فأسال الله أن يجزيهم عني خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهمْ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له إلهاً صمداً، وأشهد أن سيدنا وإمامنا، وقدوتنا وأسوتنا وشفيعنا وحبيبنا محمد عبده، بعثه الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: الآيتان ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فقد يسر الله عليّ في مرحلة الماجستير أن أدرس منهج الحافظ شمس الدين الذهبي في تلخيصه لمستدرك أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وقد أنجزته بحمد الله تعالى، ونلت به رتبة الماجستير بتقدير إمتياز، وقد كان أن هذا العمل سبباً في أن أكثر من مراجعة كتب الرواية في الحديث، وكتب الرجال في الرواة، وكتب التخاريج التي كُتب أغلبها بعد انقضاء القرن الثالث الهجري الذي يفصل بين المتقدمين والمتأخرين من علماء السنة النبوية المشرفة. وبعد أن أنهيت الدراسة في مرحلة الماجستير، كانت قضية الحكم على الحديث النبوي الشريف من أهم القضايا التي أشغلتني كثيراً فكنت كثيراً ما أقرأ في كتب التخاريج[1]:

---

(١) ينظر على سبيل المثال "نصب الراية "للزيلعي"، و" تلخيص الحبير لابن حجر"، و" تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن"، و " مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة للبوصيري"، و " المقاصد الحسنة إلى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة للسيوطي"، و"كنز =

"إسناده صحيح أو إسناد الحديث صحيح فالحديث صحيح" أو" رجاله ثقات فالحديث صحيح" أو "إسناده حسن أو إسناد الحديث فيه ضعيف فالحديث حسن أو ضعيف" فكنت أتصور أن الحكم على الحديث يكون بالنظر إلى إسناده فقط فإذا كان إسناده الحديث رجاله ثقات فالحديث إذن صحيح، وإذا كان رجاله فيهم من هو حسن الحديث أو ضعيف يحكم على الحديث تبعاً لهذا بأنه حسن أو ضعيف.

وكان من نتائج ذلك أنني وجدت المتقدمين من المحدثين الجهابذة الأوائل لهم طرائقهم الخاصة في الحكم على الرجال ومن ثم الحكم على الحديث تبعاً لذلك، ولاحظت تنوع طرائقهم واختلافهم في انتقاء الحديث الصحيح مما قد يخالف في بعض مفاصله طرائق المتأخرين الذين لاحظوا الإسناد حسب، فكانت هذه هي الإشارة الأولى.

تمثلت الإشارة الثانية في أن الله تعالى يسر بأن قام أستاذنا الدكتور المحدث بشار عواد معروف بتقديم عشرة موضوعات حديثية إلى رئاسة الجامعة الإسلامية، وقد كان كل موضوع من هذه الموضوعات حلاً لأعقد المشكلات الحديثية التي شغلت المحدثين في القديم والجديد، وقد كان من بين هذه الموضوعات العشرة المقترحة موضوع "أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري" فوقع في نفسي هذا الموضوع منها، فراجعت فضيلته، وسألته عن قضية الحكم على الرجال في تلك القرون الفضلة فشرح لي هذا الموضوع، وبين لي القضية، وأنها أسس عند المتقدمين، وأرشدني إلى بعض كتبه التي ألفها وتكلم فيها عن هذه القضية المهمة، وأنها تحتاج إلى دراسة علمية حديثية معمقة حتى نصل فيها إلى نتائج ثابتة واضحة، وأن هناك فرقاً جوهرياً واضحاً بين صنيع المتقدمين وصنيع المتأخرين في هذا الموضوع الحساس.

= العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي"، و" دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد بن علان الصديقي الشافعي"، و " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا علي القارئ"، و " فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي"، وكشف الخفا ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني"، و" نيل الأطاور للشوكاني"، و" سنن الترمذي تحقيق الشيخ أحمد شاكر"، وغيرها.

وبعد أن استخرت ربي جل وعلا، رأيت أن الله قد شرح لي صدري لدراسة هذا الموضوع، فذهبت إلى أستاذي الدكتور بشار، وطلبت منه أن يكون مشرفاً عليّ في هذه المرحلة كما كان في التي قبلها، فهو مشرفي في مرحلة الماجستير فوافق جزاه الله عني خيراً.

وكانت رحلة شاقة في هذا العمل الذي يقوم أساساً على الاستقراء لا على التقليد، وكنت حريصاً أن أصل إلى النتائج التي تتمخض عن هذه العملية غير التقليدية بفهم وإدراك لطبيعة الحكم على الرجال، ومن ثم الحكم على الحديث، مبتعداً عن الحشو الذي نفعه قليل وضرره وبيل، ومستدلاً بالأدلة الثابتة التي أستخرجها من مطالعتي لعشرات المجلدات من كتب الحديث والرجال على حد سواء.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في خمسة فصول، تناول الفصل الأول أوليات النقد الحديثي وظهور الإسناد في تاريخ الحركة الفكرية الإسلامية، فكان هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

تناول أولها النقد الحديثي على عهد الصحابة رضي الله عنهم وكيف رد بعضهم على بعض وغلط بعضهم بعضاً في بعض المسائل التي رأوا فيها مخالفة لكتاب الله العزيز أو فهمهم له، أو مخالفة ما يسمعون لما حفظوا عن النبي ﷺ، أو أن يكون هذا الحكم منسوخاً ولم يقف الصحابي على هذا النسخ، فضلاً عن اختلاف أفهامهم في تفسير حديث النبي ومقاصده.

أما المبحث الثاني فدرست فيه ظهور الإسناد عند المحدثين، وناقشت فيه بتفاصيل بداية ظهور الإسناد مستعرضاً ؟لأبرز الآراء في هذا المجال، وتوصلت فيه إلى أن انتشار الكذب والأهواء وتنازع المسلمين وكثرة الوضع والانتحال وتهيؤ الأسباب لذلك هو الذي أدى إلى ظهور الإسناد، وأن هذا الأمر كان معروفاً منذ القرن الأول الهجري.

وتناولت في المبحث الثالث مسألة البحث عن طرق الحديث وجمعها، ودور الرحلة في طلب الحديث في هذا الأمر، وتنوع الطرق وكثرتها حتى بلغت مئات ألوف، مما استلزم جمع حديث كل محدث على حدة ودراسته لمعرفة صحيحه

من سقيمه، ثم إصدار الحكم على صاحبه نتيجة لهذه الدراسة، وهو الاساس الذي انطلق منه المحدثون في الأغلب الأعم في حكمهم على الرجال لاحقاً.

وقد رأينا من المفيد قبل الخوض في تبيان الأسس التي أسس النقاد الجهابذة عليها بنيانهم النقدي أن نتوقف عند المنطلقات التي انطلقوا منها عند تقويمهم للرجال جرحاً أو تعديلاً، فكان هذا هو موضوع الفصل الثاني من هذه الدراسة. وقد استطعنا من خلال البحث الاستقرائي أن نتلمس ثلاثة منطلقات انطلقوا منها في أحكامهم تضمنتها ثلاثة مباحث:

الأول: إن هذا العلم دين، حيث بينت الدوافع الدينية الإيمانية التي انطلق منها النقاد المدركون لخطورة هذا الأمر واتصاله الوثيق بالحلال والحرام.

أما المبحث الثاني فتناول الأمانة والنزاهة المتصلة اتصالاً وثيقاً بالمنطلق الأول، فنراهم لا يصدرون حكمهم على الراوي إلا بعد التفتيش عن ضبطه والوقوف على حاله ومحاولتهم التعرف على جميع أموره بصرف النظر عما ترابطهم بذلك الشخص من قرابة أو صداقة، ومن غير اعتبار لكثرة عبادته أو قلتها.

وأما المنطلق الثالث الذي تناوله المبحث الثالث من هذا الفصل فهو يتصل بمعرفة الناقد بحديث الراوي وما قاموا به من دراسات معمقة لأحاديث الرواة، والأخطاء التي وقع فيها بعض الثقات المكثرين على سعة رواياتهم مما مثل نهضة علمية لا مثيل لها في جمع السنة النبوية تتبعها وتدوينها وتبويبها على أنحاء شتى من التنظيم والتبويب مما يسر عليهم تلك المعرفة الشاملة بأحاديث الرواة.

وتناول الفصل الثالث من هذه الدراسة الأسس العامة في الحكم على الرواة، فكانت في ثلاثة مباحث:

تناول المبحث الأول الملاحظات الشخصية التي كان يلاحظها طالب العلم والناقد على المحدث من حيث هيئته وسمته وعبادته وورعه وصدقه وكذبه، والوسائل التي كانوا يتوسلون بها وصولاً إلى معرفة ذلك.

أما المبحث الثاني فتناول مسألة عقيدة المحدث باعتبارها أساس الإيمان في الإسلام، فكانت تكوّن مادة دسمة في كتب الجرح والتعديل ومكوناً أساسياً

من مكونات الترجمة ومحتوياتها، وتوصلنا فيه بالاستقراء أن العلماء الجهابذة الأوائل على الرغم من عنايتهم بهذا الأمر وشدة اهتمامهم به فإنهم قلما تأثروا بالعقائد عند إصدار الحكم على الراوي، بل كان الأساس في ذلك هو صدق الراوي وتثبته وصحة حديثه، وهي نتيجة مهمة من النتائج التي تمخضت عنها هذه الرسالة لاختلاف كُتَّاب المصطلح فيها اختلافاً بيناً، وعززنا كل ذلك بأمثلة ونصوص دالة على توثيقهم لأهل البدع غير المكفرة، من شيعة، وقدرية، ومرجئة، وخوارج، ونحوهم.

وتناول المبحث الثالث التخصص في هذا العلم والاشتغال به وصرف الهمة إليه منذ الصغر حتى يصير طالبه من المتخصص فيه العارفين بدقائقه رواية ودراية، فكانوا لا يأخذون إلا ممن شهد له بالطلب بصرف النظر عن عدالته ودينه وتقواه، حيث وجدناهم في كثير من الأحيان يضعفون أناساً بلغوا في غاية الدين والتقوى ولكنهم لم يكونوا من المتخصصين فيه، فقد يكون الإنسان فقيها كبيراً، أو عالماً بالتاريخ أو الأنساب، أو متبحراً بالعربية لكنه ليس من المعنيين بالحديث فتترك الرواية عنه أو يضعف لهذا الأمر. كما تناولنا فيه عناية الطلبة والنقاد على حد سواء بحفظ الشيخ وكتابته الدقيقة الصحيحة المتقنة.

أما الفصل الرابع فتناول الأسس الخاصة في الحكم على الرواة.

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن يكون في أربعة مباحث تناول كل مبحث منها مفصلاً أساسياً من هذه الأسس:

فكان المبحث الأول في الملاحظات النقدية التي كان يلاحظها الطالب والناقد على طالب الحديث في حال تحمله. وكانت تلك الملاحظات تنقسم إلى قسمين بينهما وتمازج، أولهما ملاحظة حال المحدث عند تحمله الحديث وفيما إذا كان قد حصل عليه بالسماع ومتابعة الشيوخ أم أخذه عنهم عرضاً أو منالة أو مكاتبة أو إجازة أو نحو ذلك من صور التحمل المعروفة، وفيما إذا كان قد دون علمه تدويناً متقناً دقيقاً، وثانيهما ما يلاحظه الأقران بعضهم على بعض من ملاحظات في حال طلبهم للحديث، فيثبتونها في قابل أيامهم أو عند سؤالهم ذلك، أو حين يقدمون نصيحة لبعض طلبتهم.

أما المبحث الثاني فتناول الملاحظات التي يلاحظها الطلبة والنقاد على الشيوخ الذين يتصلون بهم عند أدائهم الحديث، وهي الملاحظات الكثيرة المتصلة بقضايا متعددة كونت فيما بعد أسساً مهمة من مكونات الترجمة ثم الحكم على الرجال، من نحو ما قد يقع فيه من خطأ عند الأداء، وفيما إذا كان يحدث بالمعروف من الحديث أو المنكر منه، وفيما إذا كان يغير في الحديث أو يزيد فيه أو يخرم منه، وما يقع عنده من تصحيف أو تحريف في الإسناد أو المتن، وما يقع فيه من اضطراب عند الأداء، وتخليط في الأسانيد أو المتون، أو قلب للأسماء، وفيما إذا كان يتابع الثقات المتقنين في حديثه أو يروي عن الضعفاء والمتروكين والكذابين والهلكى، أو يروي الموضوعات، أو يسرق حديث الغير. وقد قدمنا أمثلة لكل مفصل من المفاصل التي تناولها هذا المبحث.

وتناول المبحث الثالث من هذا الفصل اعتبار الناقد بآراء من سبقه من النقاد جرحاً أو تعديلاً، لاسيما الجهابذة المؤتمنين على مثل هذه الأحكام.

أما المبحث الرابع فتناول سبر حديث الراوي، وهو من أكثر مباحث هذا الفصل أهمية، ذلك أن النقاد الجهابذة لم يعتمدوا آراء السابقين باعتبارها مسلمات كما فعل المتأخرون من المحدثين والنقاد، بل ردوا بعضها حينما وجدوا ذلك مخالفاً لمعارفهم التي تأتت من سبر حديث الراوي بعد جمعه ودراسته دراسة علمية مستفيضة تقوم على أسس عديدة من أبرزها موافقته لحديث الثقات والمعروف من المتون أو مخالفته لهم، وعززنا كل ذلك بالأمثلة الدالة عليه.

أما الفصل الخامس من هذه الرسالة فكان دراسة تحليلية لأعظم كتابين في الجرح والتعديل في المئة الثالثة هما كتاب "التاريخ الكبير" لمحمد بن إسماعيل البخاري، وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي الذي استفاد من كتاب البخاري وضم إليه آراء جهابذة النقاد من مثل أبيه أبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي وأحمد بن حنبل وأضرابهم، فكان في مبحثين تناول الأول منهما "التاريخ الكبير" وتناول الثاني كتاب "الجرح والتعديل".

وقد حاولت في المبحث الأول أن أستقرئ الطريقة التي اعتمدها الإمام البخاري في الحكم على الرواة وأن أستشرف مقاصده ومنهجه فيها، فتوصلت

إلى أنه يعرض الروايات في الأغلب الأعم ليبين فيها الحكم على الراوي من غير تصريح بذلك، بل يترك الأمر للقارىء اللبيب الفطن الذي يقرأ الترجمة فيقف على مقاصدها، وقدمت لأجل ذلك خمسة وعشرين مثالاً حاولت فيها أن أجلي هذا الأمر الذي وصفه بعض العلماء بأنه سحر لشدة غموضه وغرابة طرائقه.

وتناولت في المبحث الثاني كيف أن أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين حاولا ترجمة هذه الطريقة وتحويلها إلى أقوال محددة في بيان الحكم على الرواة، واستعرضت الآراء الموازنة بين الكتابين وما يتميز به كل واحد منهما على الآخر.

وأعتقد بأنني في عملي هذا حاولت جهد المستطاع أن أصل إلى نتائج جديدة في هذه الرسالة تتمثل ببيان اختلاف طرائق المتقدمين في الحكم على الرجال عمن جاء بعدهم من المتأخرين، وأن المتأخرين إنما أخذوا نتائج الدراسات المضنية التي قام بها المتقدمون فاعتمدوها بشكل فيه نوع من التعميم في التوثيق والتجريح، وأن الدراسات الحديثية الحديثة ينبغي أن تراعي طرائق المتقدمين في الحكم على الرجال ومن ثم عند تصحيح الحديث أو تضعيفه، وأشعر أن نفسي راضية عن هذا العمل الذي استغرقني كل هذه المدة من حياتي العلمية.

وبعد: فكل إنسان يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ ، ولذا فأنا أتطلع بشوق إلى الملاحظات التي آمل أن يقدمها لي السادة الأساتذة المناقشون لآخذ بها أو بما يستفاد منها لتقويم هذا البحث، وصولاً به إلى مرحلة يقل فيها الخطأ ويكثر الصواب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**الدكتور**

**عزيز رشيد محمد الدايني**

**مدرس الحديث النبوي الشريف وعلومه**

**في الجامعة الإسلامية - بغداد**

# الفصل الأول

## أوليات النقد الحديثي وظهور الإسناد

### المبحث الأول

### النقد الحديثي على عهد الصحابة رضي الله عنهم

إن الدارس لسير الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، لاسيما العلماء الفقهاء منهم يجد أنهم قد رد بعضهم على بعض وغلط بعضهم بعضًا حينما وجدوا بعض نصوص رواها بعضهم مخالفة لبعض نصوص القرآن الكريم أو مفاهيمه، أو أنهم وجدوا أحاديث حفظوها عن المصطفى ﷺ مخالفة لهذا الذي يسمعون، أو أن يكون الصحابي يروي حديثاً منسوخاً، أو وجدوا ما يخالف ما فهموه من حديث النبي ﷺ أو يخالف أفهامهم في تفسير كلام النبي ومقاصده، هذا وهم العدول الأتقياء، الأمناء أفضل الخلق بعد الأنبياء صلوات الله عليهم.

ويمكن للباحث المستقرئ لرد الصحابة بعضهم على بعض أو نقد بعضهم لبعض أن يقف على أربعة أسس أسسوا عليها هذا النقد، وهي:

**١- المخالفة لكتاب الله العزيز أو فهمهم له:**

كان بعض الصحابة يعترض على بعض حينما يجد رواية عن النبي ﷺ مخالفة أو مناقضة لنص قرآني أو فهمه له، فالقرآن الكريم كان سيبقى المقياس الأول لكل حكم ومسألة، فلم يقبلوا ما خالفه من أحاديث، بل حكموا على رواتها بالوهم أو الخطأ، وتركوا الأخذ والعمل بمقتضاها لمعارضتها لذاك النص القرآني.

فمن ذلك ما رواه البخاري[١] ومسلم[٢] من حديث عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، قال: "توفيت ابنة لعثمان ﷺ بمكة وجئنا لنشهدها، وحضرها ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وإني لجالس بينهم -أو قال: جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي- فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعمرو بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء؟ فإن رسول الله ﷺ قال: "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه"، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: قد كان عمر ﷺ يقول بعض ذلك. ثم حَدَّث قال: صدرتُ مع عمر ﷺ من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل سَمُرة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب. قال: فنظرت فإذا صهيب، فأخبرته، فقال: ادعه لي. فرجعت إلى صهيب فقلت: ارتحل فالحق بأمير المؤمنين. فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: وا أخاه وا صاحباه. فقال عمر ﷺ: يا صهيب أتبكي عليَّ وقد قال رسول الله ﷺ: "إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه"؟ قال ابن عباس رضي الله عنهما: فلما مات عمر ﷺ ذكرتُ ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدَّث رسول الله ﷺ أنَّ الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: "إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه"، وقالت: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام ١٦٤]. قال ابن عباس رضي الله عنهما عند ذلك: والله ﴿هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم ٤٣]. قال ابن أبي مليكة: والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئًا".

وفي رواية أخرى للبخاري أنها قالت: وَهِلَ[٣]، وإنما قال رسول الله ﷺ: إنه ليعذب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن"[٤].

وفي رواية لمسلم أن سيدتنا عائشة رضي الله عنها بعد أن بينت وجه الصواب قالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن (تعني ابن عمر) أما إنه لم يكذب

---

(١) البخاري، في الجنائز ٢/ ١٠١ (١٢٨٦) و (١٢٨٧) و (١٢٨٨)، والنص منه.
(٢) مسلم، في الجنائز (٩٢٨) و (٢٢) و (٢٣). وأخرجه الحميدي (٢٢٠) وأحمد ١/ ٤١ و ٤٢ و ٦/ ١٣٨. وينظر المسند الجامع لشيخنا الدكتور بشار وزملائه ١٠/ ٢٢٠ حديث (٧٤٤٨).
(٣) يعني: غلط.
(٤) البخاري، في المغازي ٥/ ٩٨ (٣٩٧٨).

ولكنه نسي أو أخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يُبكى عليها، فقال: إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها"(١).

وفي رواية أخرى لمسلم أنها قالت: "إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذَّبين(٢)، ولكن السمع يخطئ"(٣).

وهذه التأويلات عن عائشة رضي الله عنها متخالفة، وفيه إشعار بأنها لم تَرُدَّ الحديث بحديث آخر، بل بما استشعرته من معارضته القرآن(٤).

وقول عائشة هنا: "حسبكم القرآن" لا يعني أنها تكتفي بالقرآن عن السنة، هذا محال؛ لكنها تريد أنَّ القرآن يكفي دليلاً على تخطئة راوي هذا الحديث بهذا اللفظ، ذلك أن ناقله لم يأت به كاملاً كما قاله رسول الله ﷺ بل روى بعضه مما أوقع في هذه المعارضة لكتاب الله عز وجل، وجعل أمَّ المؤمنين ترد عليه ببيان النص الكامل الذي تلفظ به الرسول ﷺ وبأن الحديث بذلك النص المنقوص يخالف كتاب الله، وما خالف كتاب الله فأولى بالمؤمنين أن يدعوه ويعلموا أنه ليس كلام رسول الله ﷺ(٥).

ومن ذلك رد عمر رضي الله عنه لحديث فاطمة بنت قيس الفهرية رضي الله عنها، فقد روى مسلم(٦) من حديث أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسًا في المسجد الأعظم(٧)، ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس: أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة. ثم أخذ الأسود كفا من حصى فحصبه به، فقال: ويلك تحدث بمثل هذا! قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق ١].

قال الحافظ ابن حجر: "إن الدارقطني قال: قوله في حديث عمر "وسنة

(١) مسلم، في الجنائز (٩٣٢) و ٢٧.
(٢) تعني: عمر وابن عمر رضي الله عنهما.
(٣) مسلم، في الجنائز (٩٢٩).
(٤) فتح الباري للحافظ ابن حجر ٢/١٩٨.
(٥) مفايس نقد متون السنة للدكتور مسفر عزم الله الدميني، ص٦٣ (الرياض ١٩٨٤).
(٦) مسلم، في الطلاق (١٤٨٠) (٤٦).
(٧) يعني: مسجد الكوفة.

نبينا" غير محفوظ، والمحفوظ "لا ندع كتاب ربنا" وكأن الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة، لكن ذلك لا يرد رواية النفقة، ولعل عمر أراد بسنة ﷺ ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا، ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر: "لا ندري حفظت أو نسيت" قد ظهرت مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد أو عممت في موضع التخصيص"[١].

وخلاصة القول أن عمر رضي الله عنه قد رد حديث فاطمة بنت قيس ولم يأخذ به ولا عمل بما يستفاد منه لمعارضته للقرآن الكريم، ولا يهمنا بعد ذلك الاختلاف بين الفقهاء في هذا الأمر.

ومن ذلك أيضاً الحديث الذي أخرجه البخاري[٢] ومسلم[٣] -واللفظ له- وغيرهما[٤] من حديث مسروق بن الأجدع الهمداني، قال: كنت متكئًا عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة، ثلاث من تكلَّ بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أنَّ محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية. قال: وكنت متكئًا فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني[٥] ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم]، فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: "إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين؛ رأيته منهبطًا من السماء، سادًا عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض". فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام] أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى]...

---

(١) فتح الباري ٩/ ٦٠١.

(٢) البخاري في التفسير ٦/ ١٧٥ (٤٨٥٥) و ٦/ ٦٦ (٤٦١٢)، وفي التوحيد ٩/ ١٤٢ (٧٣٨٠) و ٩/ ١٩٠ (٧٥٣١) مقطعًا.

(٣) مسلم، في الأيمان (١٧٧) (٢٨٧).

(٤) جامع الترمذي، في التفسير (٣٠٦٨) و (٣٢٧٨)، والنسائي في التفسير من سننه الكبرى (١١٤٠٨) و (١١٤٠٩). وأخرجه أيضاً الإمام احمد ٦/ ٢٣٦ و ٢٤١.

(٥) أي: أمهليني.

الحديث".

وحديث عائشة هذا رد على الحديث المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رأى ربه[١]، وفي رواية عكرمة عن ابن عباس أنه رأى ربه مرتين[٢]. وكذلك قال كعب الأحبار أنه رآه مرتين[٣]. وقد بالغت في استنكار هذه الرواية حتى قالت: "وقد أعظم على الله الفرية"، وفي رواية أخرى أجابت مسروقًا بقولها: "لقد قف شعري مما قلت"[٤]، وإنما كان ذلك لشعورها بأن هذا مما يخالف القرآن الكريم.

ومن ذلك أيضًا ما رواه الإمام أحمد[٥] والحاكم[٦] والبيهقي[٧] وابن عبد البر[٨] والزركشي[٩] بإسناد صحيح رجاله رجال مسلم من حديث قتادة عن أبي حسان الأعرج أن رجلين دخلا على سيدتنا عائشة رضي الله عنها، فقالا: إن أبا هريرة يحدث أن نبي الله ﷺ كان يقول: "إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار". قال: فطارت شقة منها في السماء، وشقة في الأرض، فقالت: والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ما هكذا كان يقول، ولكن نبي الله ﷺ كان يقول: كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة". ثم قرأت عائشة: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [الحديد ٢٢].

وهذا النقد الذي انتقدته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها من رواية أبي هريرة رضي الله عنه الحديث على تلك الصورة التي رواها مما جعل روايته عندها

---

(١) من حديث أبي سلمة عن ابن عباس، أخرجه الترمذي (٣٢٨٠)، وابن خزيمة في التوحيد ٢٠٠، ومن حديث أبي العالية عن ابن عباس، أخرجه مسلم (١٧٦) (٢٨٥)، وأحمد في المسند ١/ ٢٢٣، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ١٨٣.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٣٧)، والنسائي في التفسير (٥٥٧)، وابن خزيمة في التوحيد ١٩٨، والطبراني في المعجم الكبير (١١٦١٩).

(٣) أخرجه الترمذي في التفسير (٣٢٧٨)، وغيره.

(٤) كما في رواية البخاري ٦/ ١٧٥ (٤٨٥٥).

(٥) المسند ٦/ ٢٤٦.

(٦) في المستدرك ٢/ ٤٧٩.

(٧) في السنن الكبرى ٨/ ١٤٠.

(٨) في التمهيد ٩/ ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٩) في الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ص١١٥.

معارضة للقرآن الكريم، فغضبت كل ذلك الغضب الذي عبَّر عنه الراوي: "طارت شقة منها في السماء وشقة منها في الأرض".

ومهما قيل في اختلاف العلماء في قبول حديث أبي هريرة أو رده أو قبولهم لإنكار سيدتنا عائشة أو رده، فإنما أردنا الاستدلال بأنها نقدت متن الحديث لمعارضته القرآن الكريم.

ومن ذلك ما روى البخاري في صحيحه(١) عن شيخه علي ابن المديني، عن سفيان بن عيينة، قال: عمرو(٢): قلت لجابر بن زيد: يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرب الأهلية، فقال: قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة، ولكن أبى ذاك البحر ابن عباس وقرأ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام ١٤٥].

ومع معرفتنا بأن تحريم الحمر الأهلية قد ثبت عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم، ومنهم حديث ابن عمر في الصحيحين(٣) وحديث علي في الصحيحين كذلك(٤)، وغيرهما(٥)، إلا أن الذي يهمنا هنا هو استدلال ابن عباس بالقرآن الكريم لرد حديث في مسألة معينة انطلق فيها من فهمه للآية الكريمة.

وإنما وجدنا الصحابة الكرام يعرضون كل حديث على كتاب الله، فإن ذلك راجع لكون هذا الكتاب العزيز محفوظاً بحفظ الله له لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم، وكل آية فيه قطيعة الثبوت، فيردون منها

---

(١) البخاري في الذبائح والصيد ٧/ ١٢٤ (٥٥٢٩)، وأخرجه الحميدي (٨٥٩)، وأحمد في مسنده ٤/ ٢١٣، وأبو داود في الأطعمة من سننه (٣٨٠٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٢٠٥، وفي شرح مشكل الآثار (٣٤٨٥)، والحاكم ٢/ ٣١٧، والبيهقي في سننه الكبرى ٩/ ٣٣٠ وغيرهم.

(٢) هو ابن دينار.

(٣) البخاري ٧/ ١٢٣ (٥٥٢١) و (٥٥٢٢)، ومسلم (٥٦١) (٢٤) و (٢٥).

(٤) البخاري ٧/ ١٢٣ (٥٥٢٣)، ومسلم (١٤٠٧) و (٢٢).

(٥) منهم أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، ،أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وسلمة ابن الأكوع، وخالد بن الوليد، وأبو ثعلبة الخشني وابن أبي أوفى، والبراء بن عازب وغيرهم (ينظر صحيح مسلم ٣/ ١٥٣٧ فما بعدها، والتعليق على مسند أحمد ٨/ ٣٤٥ من طبعة العلامة الشيخ شعيب الأرنؤط.

المخالف تمسكًا بنصوصه وأحكامه، لا أن ذلك ردٌ لكلام رسول الله ﷺ، فهذا مما لا يمكن أن يفعله أولئك الأتقياء الأوفياء، إذ لو علموا أن ذلك المنقول إليهم هو كلام رسول الله ﷺ لما وسعهم مخالفته، لكنهم عندما يسمعون ما لا يعرفون، يتشككون في حفظ الناقل أو ضبطه أو في دقة أدائه أو في فهمه لمضمون الحديث ومقصده، وقدرته على التفقه فيه، ثم يجدون ما نُقل إليهم مُعارضاً بنص من الكتاب العزيز، يتأكد عندهم ذلك الشك فيصرحون به، ويجهرون ويتناقشون، إذ لو كان الذي شكوا فيه حقيقة كلام رسول الله لما خالف القرآن. يضاف إلى ذلك تفاوت أفهام الصحابة رضي الله عنهم لكتاب الله، ثم تفاوتهم في الوقوف على كلام رسول الله ﷺ واستيعابهم له، إذ فيهم الفقيه العالم، وفيهم المكثر، وفيهم المقل، وفيهم من كان أشد اتصالاً بالمسألة من غيره، كل ذلك يؤدي إلى هذا النقد.

والمهم في كل هذا أن النقد الحديثي وعرض نصوص الحديث على القرآن لكانت منهجًا ثابتًا على عهد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

### ٢ - المخالفة لما يحفظون من الحديث:

وقد يرد الصحابي حديث الآخر حينما يجده مخالفًا لما يحفظ أو يعلم من السنة النبوية المطهرة، أو يضطر حينما يجد خلافاً أن يسأل المختص، كسؤال بعض الصحابة لأزواج النبي ﷺ فيما يتصل بالأمور التي هي أكثر مساسًا بهن أو بالنساء عمومًا، أو يثبت من عالم فقيه مختص، أو أن يسأل صاحب الواقعة بنفسه، ونحو ذلك من الأمور التي كان الصحابة رضوان الله عليهم يستعملونها مرجحات في نقدهم وتثبتهم من حديث ما يشكون بصحته، أو لم يصل علمهم إليه.

فمن ذلك حديث الصائم يصبح جنبًا الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما[١]، وعبد الرزاق في المصنف[٢]، وأحمد في المسند[٣]، والنسائي

(١) البخاري، في الصوم ٣/٣٨ (١٩٢٦)، ومسلم (١١٠٩) (٧٥).
(٢) مصنف عبد الرزاق (٧٣٩٦).
(٣) مسند أحمد ٦/٣٠٨ و ٣١٣.

في مواضع من سننه الكبرى[١]، وابن حبان[٢] وغيرهم، وهذا لفظ الإمام مسلم من حديث ابن جريج، قال: أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمٰن، عن أبي بكر، قال: سمعت أبا هريرة ﷺ يقص يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنبًا، فلا يصم فذكرت ذلك لعبد الرحمٰن بن الحارث (لأبيه) فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمٰن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما، فسألهما عبد الرحمٰن عن ذلك، قال: فكلتاهما قالت: كان النبي ﷺ يصبح جُنبا من غير حلم ثم يصوم. قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان[٣]، فذكر ذلك له عبد الرحمٰن، فقال مروان؛ عزمتُ عليك إلا ما ذهبتَ إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول. قال: فجئنا أبا هريرة وأبو بكر حاضر ذلك كله، قال: فذكر له عبد الرحمٰن، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم. قال: هما أعلم. ثم رَدَّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ. قال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك. قلت لعبد الملك: أقالتا في رمضان؟ قال: كذلك، كان يصبح جنبًا من غير حلم ثم يصوم.

وهذا الحديث من أوضح طرق النقد عند الصحابة رضوان الله عليهم، فعبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام أنكر هذا الذي حَدَّث به أبو هريرة لما وقر في معرفته بأنه مخالف لفعل النبي ﷺ، لكنه أراد أن يستوثق من الأمر فاتصل بأصحاب الاختصاص، ومَن أكثر معرفة بهذا الأمر من أمهات المؤمنين اللائي عايشن النبي ﷺ وشهدن منه هذه الأمور؟ فذهب إلى عائشة وأم سلمة فاستوثق منهما فكانت إجابتاهما مؤيدة لما عرف وحفظ ووقر في علمه من فعل النبي ﷺ، ثم تبين من قول أبي هريرة أن هذا ليس مما سمعه من النبي ﷺ مباشرة، بل سمعه من الفضل بن العباس، وما عاد يفتي بهذه الفتوى، ثم استقر الأمر بعدُ على حديث عائشة وأم سلمة في صحة صيام من أصبح جنبًا من غير

---

(١) سنن النسائي الكبرى، في الصوم (٢٩٣٩) و (٢٩٤٠) و (٢٩٤١) و (٢٩٤٣)، (٢٩٤٩) و (٢٩٥٠) و (٢٩٥١) و (٢٩٥٢) و (٢٩٥٣) و (٢٩٥٤) وغيرها.

(٢) الإحسان (٣٤٩٩).

(٣) كان مروان بن الحكم يومئذ والي المدينة المنورة.

احتلام.

ومن ذلك حكم ضفائر المغتسلة من الجنابة الذي أخرجه ابن أبي شيبة[١]، وأحمد[٢]، ومسلم[٣]، وإسحاق بن راهوية[٤]، وابن ماجة[٥]، وابن خزيمة[٦]، وأبو عوانة[٧]، والدارقطني[٨] والبيهقي[٩] وغيرهم من حديث عائشة رضي الله عنها -واللفظ لمسلم- إذ روى بسنده من حديث عبيد بن عمير بن قتادة الليثي أبي عاصم المكي، قال: بلغ عائشة أن عبد الله ابن عمرو (بن العاص) يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت يا عجبًا لابن عمرو هذا، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن! لقد كنتُ اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات.

وهذا الذي أفتت به سيدتنا عائشة رضي الله عنها، روته سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها، فقد روى مُسلم[١٠] وأصحاب السنن[١١] وغيرهم[١٢] من حديثها أنها قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي فأنقضه لغسل الجنابة. قال: "لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين".

وبذلك انتهى الخلاف في هذه المسألة بين الصحابة ومن جاء بعدهم لثبوت حديث أم سلمة وعائشة في هذا الأمر حتى قال الإمام الترمذي بعد أن ساق

---

(١) المصنف ١/ ٧٣.
(٢) مسند أحمد ٣/ ٤٦.
(٣) صحيح مسلم (٣٣١).
(٤) في مسنده (١١٨٢) و (١٧٧٣).
(٥) في سننه (٦٠٤).
(٦) في صحيحه (٢٤٧).
(٧) في مسنده ١/ ٣١٥.
(٨) في سننه ١/ ٥٢.
(٩) في سننه الكبرى ١/ ١٨١.
(١٠) صحيح مسلم (٣٣٠) و (٥٨).
(١١) سنن أبي داود (٢٥١)، وسنن ابن ماجة ٠٦٠٣)، وجامع الترمذي (١٠٥)، والنسائي في المجتبى ١/ ١٣١، وفي الكبرى (٢٤٣).
(١٢) منهم الشافعي في مسنده ١/ ٣٧، والحميدي في مسنده (٢٩٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٠٤٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه ١/ ٧٣، والإمام أحمد في مسنده ٦/ ٢٨٩ و ٣١٤، وأبو يعلى في مسنده (٦٩٥٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٦)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١١٩٨)، والبيهقي في سننه الكبرى ١/ ٤٢٨.

حديث أم سلمة: "هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم: أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة فلم تنقض شعرها أن ذلك يجزئها بعد أن تفيض الماء على رأسها"(١).

ومن ذلك أيضًا حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم. وهو حديث ثابت عن ابن عباس أخرجه ابن سعد(٢)، وأحمد(٣)، وعبد بن حميد(٤)، والبخاري(٥)، وأبو داود(٦)، والترمذي(٧)، والنسائي(٨)، والطحاوي(٩)، وابن حبان(١٠)، والطبراني(١١)، وغيرهم.

فهذا الحديث معارض بعدة أحاديث تُثبتُ أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، منها حديث يزيد بن الأصم، قال: حدثتني ميمونة بنت الحارث أنَّ رسول الله ﷺ تزوجها وهي حلال. قال: وكانت خالتي وخالة ابن عباس.

وهذا الحديث وإن أعله بعض الأئمة بالإرسال(١٢)، لكن الرواية المتصلة أصح كما بينه شيخنا الدكتور بشار عواد معروف في تعليقه على جامع الترمذي(١٣)، وأخرج الموصول منه الإمام مسلم في صحيحه(١٤).

وعارضه حديث عثمان بن عفان ﷺ عن النبي ﷺ: "لا ينكح المحرم ولا

---

(١) جامع الترمذي ١/ ١٤٩ - ١٥٠ بتحقيق شيخنا.
(٢) في طبقاته الكبرى ٨/ ١٣٥ - ١٣٦.
(٣) في مسنده ١/ ٢٤٥ و ٢٧٥ و ٢٨٣ و ٢٨٦ و ٣٣٦ و ٣٤٦ و ٣٥١ و ٣٥٩ و ٣٦٠.
(٤) في المنتخب من مسنده (٥٨٤).
(٥) في صحيحه ٥/ ١٨١ (٤٢٥٨)، في المغازي، وفي النكاح ٧/ ١٦ (٥١١٤).
(٦) في الحج من سننه (١٨٤٤).
(٧) في الحج من جامعه (٨٤٢).
(٨) في الحج من المجتبى ٥/ ١٩١ وسننه الكبرى (٢٨٢٣).
(٩) في شرح معاني الآثار ٢/ ٢٦٩.
(١٠) في صحيحه (الإحسان ٤١٢٩).
(١١) في معجمه الكبير (١١٠١٨) و (١١٨٦٣) و (١١٨٦٨) و (١١٩١٩) و (١١٩٧١) و (١١٩٧٢)، وفي معجمه الأوسط (٤٦٢٨).
(١٢) منهم البخاري (كما في علل الترمذي الكبير ١/ ٣٧٩ - ٣٨٠)، وتلميذه الترمذي حين استغربه (الجامع ٨٤٥).
(١٣) جامع الترمذي ٢/ ١٩٣ من طبعته.
(١٤) في النكاح من صحيحه ٤/ ١٣٧ (١٤١١). وأخرجه أيضًا الإمام أحمد في مسنده ٦/ ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٥، والدارمي في سننه (١٨٣١)، وأبو داود في سننه (١٨٤٣)، وابن ماجة في سننه (١٩٦٤)، والنسائي في النكاح من سننه الكبرى (٥٤٠٤) وغيرهم.

ينكح ولا يخطب"، وهو حديث صحيح أخرجه مالك[١]، والشافعي[٢]، وأبو داود الطيالسي[٣]، والحميدي[٤]، وأحمد[٥]، والدارمي[٦]، ومسلم[٧]، وأبو داود[٨]، والترمذي[٩]، وابن ماجة[١٠]، وابن خزيمة[١١]، والطحاوي[١٢]، وابن حبان[١٣]، والطبراني[١٤]، والدارقطني[١٥]، والبيهقي[١٦]، وغيرهم.

ونتيجة لمعرفة علماء الصحابة بهذا الأمر لم يأخذوا بحديث ابن عباس، منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر[١٧]، وقال سعيد بن المسيب: "وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم"[١٨]، وقال الإمام الترمذي: "وبه يقول مالك والشافعي، وأحمد، وإسحاق، لا يرون أن يتزوج المحرم، قالوا: فإن نكح، فنكاحه باطل"[١٩].

ومع أن سفيان الثوري وأهل الكوفة أخذوا بحديث ابن عباس[٢٠]، لكن أكثر الصحابة وأهل العلم على خلاف ذلك، فقد قال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول: بأي شيء يدفع حديث ابن عباس -أي مع صحته-؟ قال: فقال: الله المستعان، ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس، وميمونة تقول: تزوجني وهو حلال[٢١].

وقال الطبري فيما نقل عنه الحافظ ابن حجر[٢٢]: "الصواب من القول

---

(١) في الموطأ (٩٩٧) برواية الليثي، و (١١٧٧) برواية أبي مصعب الزهري، كلاهما بتحقيق شيخنا.
(٢) في مسنده ١/ ٣١٥ - ٣١٦.
(٣) في مسنده (٧٤).
(٤) في مسنده (٣٣).
(٥) في مسنده ١/ ٥٧ و ٦٤ و ٦٨ و ٦٩.
(٦) في سننه (١٨٣٠) و (٢٢٠٤).
(٧) في صحيحه (١٤٠٩).
(٨) في سننه (١٨٤١) و (١٨٤٢).
(٩) في جامعه الكبير (٨٤٠)، وقال: "حديث عثمان حديث حسن صحيح".
(١٠) في سننه (١٩٦٦).
(١١) في صحيحه (٢٦٤٩).
(١٢) في شرح معاني الآثار ٢/ ٢٦٨.
(١٣) في صحيحه (الإحسان ٤١٢٣).
(١٤) في معجمه الأوسط (٧٣٥٧) و (٧٣٨١).
(١٥) في سننه ٣/ ٢٦٠.
(١٦) في سننه الكبرى ٥/ ٦٥.
(١٧) جامع الترمذي ٢/ ١٩٠.
(١٨) سنن أبي داود (١٨٤٥).
(١٩) جامع الترمذي ٢/ ١٩٠.
(٢٠) جامع الترمذي ٢/ ١٩٢.
(٢١) فتح الباري ٩/ ٢٠٦.
(٢٢) في فتح الباري ٩/ ٢٠٧.

عندنا أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان. وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها. ثم ساق من طريق أيوب قال: أنبئت أن الاختلاف في زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي ﷺ كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه، فقال بعضهم: أنكحها قبل أن يحرم النبي ﷺ، وقال بعضهم: بعدما أحرم. وقد ثبت أن عمر وعليًّا وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته، ولا يكون هذا إلا عن ثبت".

وقال ابن عبد البر(١): "والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ، وعن سليمان بن يسار مولاها، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها، وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبي بكر بن عبد الرحمٰن وابن شهاب وجمهور علماء المدينة أن رسول الله ﷺ لم ينكح ميمونة إلا وهو حلال قبل أن يحرم. وما أعلم أحدًا روى من الصحابة أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته، والقلب إلى رواية الجماعة أميل، لأن الواحد أقرب إلى الغلط. وأكثر أحوال حديث ابن عباس أن يُجعل متعارضًا مع رواية من ذكرنا، فإذا كان كذلك سقط الاحتجاج بجميعها، ووجب طلب الدليل على هذه المسألة من غيرها، فوجدنا عثمان بن عفان ﷺ قد روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن نكاح المحرم وقال: "لا ينكح المحرم ولا يُنكح" فوجب المصير إلى هذه الرواية التي لا معارض لها، لأنه يستحيل أن ينهى عن شيء ويفعله، مع عمل الخلفاء لها، وهم: عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وهو قول ابن عمر فأكثر أهل المدينة".

## ٣ - أن يكون الحُكم منسوخًا:

وقد يجد الباحث الصحابة يروون أحاديث متعارضة يوجب كل واحد منها ما يخالف الآخر، وسبب ذلك في الأغلب الأعم هو أن يكون أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا، ولم يقف الصحابي راوي المنسوخ على ذلك الناسخ.

فمن ذلك حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: "الوضوء مما مست النار، ولو

---

(١) في التمهيد ٣/ ١٥٢.

من ثور اقط"[١]. وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود الطيالسي[٢]، وعبد الرزاق[٣]، وابن أبي شيبة[٤]، وأحمد[٥]، ومسلم[٦]، وابن ماجة[٧]، والترمذي[٨]، والنسائي[٩]، والطحاوي[١٠]، وابن حبان[١١]، والبيهقي[١٢]، وغيرهم.

وقد اعترض عليه ابن عباس، فقال: يا أبا هريرة، أنتوضأ من الدهن، أنتوضأ من الحميم؟ قال: فقال أبو هريرة: يا ابن أخي إذا سمعت حديثًا عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له مثلاً"[١٣].

وأبو هريرة كان محقًا في ضرورة قبول قول النبي ﷺ من غير مناقشة إذا ثبت عنه، وابن عباس كان شاكًا في هذا الحديث، قد يكون لما يعرفه من أحاديث معارضة له، كما سيأتي بيانه. ولا أدل على صحة هذا الحديث أن زيد ابن ثابت الأنصاري رضي الله عنه قد رواه أيضًا، حيث قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الوضوء مما مست النار"[١٤]. كما روى عروة بن الزبير مثله عن خالته أم المؤمنين عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ: "توضأوا مما مست النار"[١٥].

---

(١) ثور أقط: القطعة العظيمة من الأقط، والأقط يتخذ من اللبن المخيض، يطبخ ثم يترك يمصل، فيكون جامدًا مستحجرًا، وهو معروف إلى اليوم عند أهل البادية.

(٢) في مسنده (٢٣٧٦).

(٣) في مصنفه (٢٦٧) و (٢٦٨).

(٤) في مصنفه ١/ ٥٠.

(٥) في مسنده ٢/ ٢٦٥ و ٢٧١ و ٤٢٧ و ٤٦٩ و ٤٧٨ و ٥٠٣.

(٦) في صحيحه (٣٥٢).

(٧) في سننه (٤٨٥).

(٨) في جامعه (٧٩).

(٩) في المجتبى ١/ ١٠٥.

(١٠) في شرح معاني الآثار ١/ ٦٣.

(١١) في صحيحه (الإحسان ١١٤٦ و ١١٤٧).

(١٢) في سننه الكبرى ١/ ١٥٥.

(١٣) تنظر مصادر تخريج الحديث لا سيما جامع الترمذي (٧٩).

(١٤) حديث صحيح أخرجه أحمد ٥/ ١٨٤ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١، والدارمي (٧٣٢)، ومسلم في الطهارة من صحيحه (٣٥١)، والنسائي في الطهارة من المجتبى ١/ ١٠٧ وفي سننه الكبرى (١٨٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٦٢، والطبراني في معجمه الكبير (٤٨٣٦) و (٤٨٣٧) و (٤٨٣٨) و (٤٨٤٠)، وفي الأوسط (١١٦٨).

(١٥) حديث صحيح أخرجه أحمد ٦/ ٨٩، ومسلم في الطهارة من صحيحه (٣٥٣)، وابن ماجة (٤٨٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٦٢، والبيهقي في سننه الكبرى ١/ ١٥٥.

وهذا الحكم منسوخ، وقد بَوَّب الإمام مسلم في صحيحه بعد سياقته للأحاديث المذكورة بقوله: "باب في نسخ الوضوء مما مست النار"(١)، ثم ساق الأحاديث التي تبين أن رسول الله ﷺ أكل مما مست النار فصلى ولم يتوضأ وقال الإمام الترمذي: "وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ(٢)".

والظاهر أن أبا هريرة ﷺ لم يبلغه الناسخ. ولعل زيد بن ثابت وعائشة، كذلك.

وقد رويت أحاديث صحيحة عن ابن عباس تبين أن النبيَّ ﷺ لم يتوضأ من هذا الأمر، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما(٣) من حديث عطاء بن يسار عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ. وروى أحمد(٤) ومسلم(٥) من حديث محمد بن عمرو ابن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع عليه ثيابه ثم خرج إلى الصلاة فأتي بهدية خبز ولحم، فأكل ثلاث لقم ثم صلّى بالناس وما مسَّ ماءً.

فهذا بلا شك هو السبب الذي دعا ابن عباس إلى الاعتراض على أبي هريرة. ويلاحظ أن الإمام البخاري لم يخرج شيئًا من الأحاديث المنسوخة لعلمه بأن عدم الوضوء مما مست النار هو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ كما قال تلميذه الإمام الترمذي الذي قال: "وكأن هذا الحديث -يعني حديث ابن عباس- ناسخ للحديث الأول: حديث الوضوء مما مست النار"(٦).

وقد روى عدد من الصحابة مثل حديث ابن عباس، منهم عمرو بن أمية الضمري الذي أخرج حديثه الشيخان(٧) أنَّه رأى رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة في يده، فدعي إلى الصلاة، فألقى السكين وصلى ولم يتوضأ.

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٢٧٣. (٢) جامع الترمذي ١/ ١٢٣.
(٣) البخاري في الطهارة ١/ ٦٣ (٢٠٧)، ومسلم (٣٥٤).
(٤) في مسنده ١/ ٢٢٧ و ٢٥٣ و ٢٥٨ و ٢٦٤ و ٢٧٢ و ٢٨١.
(٥) في صحيحه (٣٥٩). (٦) الجامع الكبير ١/ ١٢٣.
(٧) البخاري في الطهارة ١/ ٦٣ (٢٠٨)، وفي الصلاة ١/ ١٧٢ (٦٧٥)، وفي الجهاد ٤/ ٥١ (٢٩٢٣)، وفي الأطعمة ٧/ ٩٦ (٥٤٠٨) و ٧/ ٩٨ (٥٤٢٢)، و ٧/ ١٠٧ (٥٤٦٢)، ومسلم في الطهارة من صحيحه (٣٥٥) و (٩٢) و (٩٣). وهو عند أحمد ٤/ ١٣٩ و ١٧٩ و ٥/ ٢٨٧ و ٢٨٨، والدارمي (٧٣٣). والترمذي (١٨٣٦)، وابن ماجة (٤٩٠) وغيرهم.

ومنهم أبو رافع مولى النبي ﷺ الذي أخرج حديثه أحمد[١]، ومسلم[٢]، والنسائي[٣]، قال: أشهد لقد كنت أشوي لرسول الله ﷺ بطن الشاة، ثم صلى ولم يتوضأ.

ومنهم ميمونة زوج النبي ﷺ الذي أخرج حديثها الشيخان في صحيحيهما[٤]، قالت: إن النبي أكل عندها كتفًا ثم صلى ولم يتوضأ.

من هنا قال الإمام الترمذي: "والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، مثل سفيان (الثوري)، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق رأوا ترك الوضوء مما مست النار[٥].

## ٤ - اختلاف الأفهام في تفسير حديث النبي ﷺ ومقاصده:

لقد عاش الصحابة رضي الله عنهم مع رسول الله ﷺ واختلفوا في المدة التي قضوها معه، وشدة اتصالهم به، وملازقتهم له، كما تفاوتت أفهامهم وقدراتهم الفقهية، لذلك وجدنا بعضهم يستغرب ما لم يسمع به من قبل، فضلاً عن أن بعضهم نقد ما يسمع نقدًا قائمًا على علمه بالأحكام التي سنها رسول الله ﷺ لمثل تلك الحال.

فمن ذلك مثلاً ما رواه البخاري[٦] ومسلم[٧] وغيرهما[٨] عن رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع، قال: لقد نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقًا، قلت: ما قال رسول الله ﷺ فهو حق، قال: دعاني رسول الله ﷺ، قال: ما تصنعون بمحاقلكم؟ قلت: نؤاجرها على الربع، وعلى الأوسق من التمر والشعير. قال: لا تفعلوا، ازرعوها أو أَزْرِعُوها أو أمسكوها. قال رافع: قلت سمعًا وطاعة.

---

(١) في مسنده ٦/ ٨ و ٩.
(٢) في الطهارة من صحيحه (٣٥٥) و (٩٣).
(٣) في الوليمة من سننه الكبرى (٦٦٦١).
(٤) البخاري في الطهارة ١/ ٦٣ (٣١٠)، ومسلم في الطهارة أيضًا (٣٥٨).
(٥) جامع الترمذي ١/ ١٢٣.
(٦) البخاري في المزارعة ٣/ ١٤١ (٢٣٣٩).
(٧) مسلم في البيوع (١٥٤٨) (١١٤).
(٨) منهم أحمد في مسنده ٤/ ١٦٨، والنسائي في المزارعة من المجتبى ٧/ ٤٩ وسننه الكبرى (٤٦٥٤)، وابن ماجة في الأحكام من سننه (٢٤٥٩).

ثم أخرجا[١] من حديث عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كانوا يزرعونها بالثلث والربع والنصف، فقال النبي ﷺ من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها، فإن لم يفعل فليمسك أرضه.

على أن ابن عباس فهم من هذا الحديث غير ذلك، فقال فيما روى البخاري[٢]: "إنَّ النبي ﷺ لم ينه عنه، ولكن قال: أن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ شيئًا معلومًا".

وهذا بلا شك نقد لمتن الحديث قائم على ما فهموه من حديث النبي ﷺ.

وقد يقبل الصحابي ببعض ما يشك بدقته احتياطًا وخوفًا من أن يقع في مخالفة النبي ﷺ، كما فعل ابن عمر في هذا الحديث فقد أخرج البخاري[٣] ومسلم[٤] وغيرهما[٥] من حديث نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكري مزارعه على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من إمارة معاوية ثم حُدِّث عن رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن كراء المزارع، فذهب ابن عمر إلى رافع، فذهبت معه، فسأله، فقال: نهى النبي ﷺ عن كراء المزارع. فقال ابن عمر: قد علمتَ أنا كنا نكري مزارعنا على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء[٦] وبشيء من التبن". ثم ساق البخاري[٧] من حديث الزهري عن سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: كنت أعلمُ في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تُكرى، ثم خشي عبد الله أن يكون النبي ﷺ قد أحدث في ذلك شيئًا لم يكن يعلمه، فترك كراء الأرض". وفي رواية لمسلم[٨]، قال ابن عمر: "لقد منعنا رافع نفعَ أرضنا".

(١) البخاري في المزارعة ٣/ ١٤١ (٢٣٤٠)، وفي الهبة ٣/ ٢١٧ (٢٦٣٢) من صحيحه، ومسلم في البيوع (١٥٥٦) (٨٩). (٢) صحيح البخاري ٣/ ١٤١ (٢٣٤٢).

(٣) صحيح البخاري ٣/ ١٤١ (٢٣٤٣) و (٢٣٤٤).

(٤) صحيح مسلم، في البيوع (١٥٤٧) و (١٠٦) و (١٠٧) و (١٠٨).

(٥) منهم الحميدي (٤٠٥)، وأحمد ١/ ٢٣٤ و ٢/ ١١ و ٣/ ٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤/ ١٤٢، وأبو داود (٣٣٨٩)، والنسائي ٧/ ٤٨.

(٦) الأربعاء: جمع ربيع، وهو النهر الصغير، والمعنى: أنهم كانوا يكرون الأرض ويشترطون لأنفسهم ما ينبت على الأنهار (فتح الباري ٥/ ٢٩).

(٧) صحيح البخاري ٣/ ١٤٢ (٢٣٤٥). (٨) صحيح مسلم (١٥٤٧) (١٠٨).

إن هذه الأمثلة القليلة التي سقناها لها نظائر كثيرة في كتب الحديث، وهي تشير بلا شك إلى أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم قد رد بعضهم على بعض حينما وجدوا متون الأحاديث بالشكل الذي رويت به تخالف الظاهر من كتاب الله عز وجل أو تعارض ما حفظوه من قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره، أو قد تكون منسوخة، أو أنها لا تتفق مع ما عرفوه من سنته ﷺ وفهموه من مقاصدها العامة. وهم يعلمون جيداً أن الصحابي لا يمكن أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولكنه قد يخطئ في سياقه الحديث سياقة تامة، أو يروي قسمًا منه دون آخر، أو يرويه بألفاظ قد يفهم منها شيء لم يفهمه الآخرون منه، لا سيما أن الأحاديث تروى بالمعنى في الأغلب الأعم، والصحابي كغيره من الناس ليس بمعصوم عن الوهم أو الخطأ أو النسيان.

وكل هذا الذي قدمناه يؤكد من غير لبس أن النقد إنما قام على المتون، وهو أمر استمر على عهد التابعين وأتباعهم إلى عصر الجهابذة مع ظهور الإسناد في أواخر عصر التابعين، كما سيأتي بيانه لاحقًا.

## المبحث الثاني

## ظهور الإسناد

يراد بالإسناد الطريق الموصل إلى المتن[١]، فالحديث إنما يروى عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدث بالحديث وتنتهي إلى النبي ﷺ، ولا فرق بين الإسناد والسند عند الجمهور. وعند غيرهم أن الإسناد رفع الحديث إلى قائله، وكأنه من: أسند في الجبل، إذا صعد فيه وعلا على سفحه[٢]، فكذلك سلسلة الرواة تصعد من الراوي إلى صاحب الخبر.

ومهما يكن من أمر فإن الذي يعنينا في بحثنا هذا الوقوف على الوقت الذي بدأ فيه السؤال عن رواة الأحاديث.

وقد اختلفت الآراء في تحديد هذا الزمن على أنحاء شتى تناولها الباحثون

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٧.

(٢) بحوث في تاريخ السنة للدكتور أكرم العمري ٤٣، وتنظر معجمات اللغة في "سند".

منذ مدة مبكرة[١].

وحاول بعض الباحثين الإشارة إلى أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يسألون عن الإسناد ويتكلمون في الجرح والتعديل مثل عائشة :ت ٥٢هـ" ، وعمران بن حصين "ت٥٢هـ" ، أبي هريرة "ت٥٩" ، وعبد الله بن عمرو بن العاص "ت٦٥هـ) وابن عباس "ت٦٨هـ)، وعبد الله بن عمر "ت٧٣هـ)، وأبي سعيد الخدري "ت٧٤هـ)، وأنس بن مالك "ت٩٢هـ" ونحوهم[٢]. واستدلوا على ذلك بسؤال أفراد من الصحابة بعضهم لبعض فيما إذا كانوا قد سمعوا هذا الحديث مباشرة من النبي ﷺ أو سمعوه بواسطة صحابة آخرين. وفي ذلك تحميل للنصوص أكثر مما تحتمل لأن مثل هذه المساءلات كانت قليلة لا تمثل واقع الحال بين الصحابة، فقد أعتاد الصحابة في الأغلب الأعم نسبة الأقوال إلى رسول الله ﷺ من غير تسمية للصحابة الذين سمعوا منهم تلك الأحاديث، لا سيما صغار الصحابة، أو الصحابة الذين لم يعقلوا الفترة المكية أو أوائل الفترة المدنية من حياة الرسول ﷺ. وقبل العلماء ذلك وعدوه متصلاً، من مثل رواية ابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وغيرهم مع إكثارهم، وأكثر روايتهم عن النبي ﷺ مراسيل، قال البراء بن عازب: ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب[٣]. هذا ومسند البراء ثلاث مئة وخمس أحاديث، له في الصحيحين اثنان وعشرون حديثًا، وانفرد البخاري بخمسة عشر حديثًا، ومسلم بستة[٤]. فمما لا شك فيه أن البراء لم يسمع هذه الأحاديث

(١) يُنظر مثلاً مبحث أستاذنا الدكتور بشار عواد "مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين" (بغداد ١٩٦٥)، وكتابه: "أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين" (بغداد ١٩٦٦)، وبحثه: أصالة الفكر التاريخي عند العرب (بغداد ١٩٧٣)، وكتاب أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (بغداد ١٩٧٢)، ورسالة الدكتور داود سلمان: الإسناد عند المحدثين (بغداد ١٩٨٧).

(٢) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، للدكتور محمد لقمان السلفي (الرياض ١٩٨٧) ص٥٣.

(٣) أصول السرخسي ١/ ٢٥٩، معرفة علوم الحديث للحاكم.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ٣/ ١٩٦.

كلها من النبي ﷺ.

وإنما ردَّ المرسل من ردَّه، للجهل بعدالة الراوي لجواز أن لا يكون عدلاً. وهذا منتف بحق الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم كلهم عدول، ولا يضر الجهالة بعين الراوي منهم بعد تقرر عدالة الجميع، قال الإمام السرخسي "ت ٤٨٣ هـ" : "لا خلاف بين العلماء في مراسيل الصحابة رضي الله عنهم أنها حجة، لأنهم صحبوا رسول الله ﷺ، فما يروونه عن رسول الله ﷺ مطلقًا يُحمل على أنهم سمعوه منه أو من أمثالهم، وهم كانوا أهل الصدق والعدالة، وإلى هذا أشار البراء بن عازب رضي الله عنه بقوله: ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ، وإنما كان يحدث بعضنا بعضًا، ولكنا لا نكذب"[١].

وقد عَدَّ بعض الباحثين سؤال الصحابة بعضهم لبعض أو تغليط بعضهم لبعض من باب الجرح والتعديل[٢] وهو غلط فاحش، فالصحابة رضوان الله عليهم كلهم عدول لا يحتاجون إلى تعديل، ولا يجوز فيهم جرح، ولكن يقع عندهم الوهم والنسيان والخطأ، فهم غير معصومين عن ذلك، فإذا عرف الصحابي ذلك غالبًا ما يرجع إلى الصواب ويقر به، كما تقدم في المبحث الأول.

على أن الأمة شهدت فتنًا كثيرة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، ودخل كثير ممن لم يتشبعوا بالإسلام هذا الدين العظيم لأسباب مختلفة، وبدأت الفرق والأهواء والنزاعات السياسية والعقائدية تظهر، وصار بعض الناس يبتعد عن تلك الحياة الطاهرة النقية التي عاشها الصحابة الكرام مع رسول الله ﷺ، لذا بدأ الكذب على رسول الله ﷺ وأصحابه يظهر شيئًا فشيئًا لنصرة تلك الأهواء، يظهر ذلك واضحًا جليًا في قول محمد بن سيرين "٣٣ - ١١٠هـ"[٣] الذي رواه مسلم في مقدمة صحيحه[٤]: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا

(١) أصول السرخسي ١/ ٣٥٩.
(٢) اهتمام المحدثين بنقد الحديث للسلفي ٥٣.
(٣) تهذيب الكمال للمزي ٢٥/ ٣٤٩.
(٤) صحيح مسلم ١/ ص١٥ (المقدمة).

يؤخذ حديثهم".

وهذا من أقوى دليل على أن الصحابة لم يكونوا يسألون عن الإسناد في ذلك الزمن الذي لم تختلط فيه الفتن والأهواء، لكن السؤال حدث فيما بعد.

وقد اختلف العلماء والباحثون في تفسير قول ابن سيرين هذا ومراده بالفتنة، فذهب بعضهم إلى أنَّ المراد بها هي الفتنة التي أدت إلى مقتل الخليفة عثمان ابن عفان ﷺ، وبهذا الرأي جزم الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري، فقال: "وقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة، وذلك في أعقاب الفتن التي بدأت منذ خلافة عثمان ﷺ وأدت إلى التمزق والانغلاق الضخم في كيان المجتمع الإسلامي، وظهور الأهواء السياسية المتعارضة والآراء المتعصبة المتدافعة مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث، وجعل العلماء يتثبتون في مصادر الرواية ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها" ثم ساق قول ابن سيرين المذكور، وقال: "هكذا اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان بداية السؤال عن الإسناد لظهور الوضع وبروز الانشقاقات عن الجماعة حيث عَبَّر ابن سيرين عن المنشقين باسم "أهل البدع"[١]، وأيده في ذلك الدكتور حارث بن سليمان الضاري[٢].

وذهب الدكتور محمد مصطفى الأعظمي[٣] والدكتور عثمان موافي[٤] إلى أن المقصود بالفتنة هنا هي فتنة علي ومعاوية واختلافهم في أمر الخلافة، من غير أن يقدموا دليلاً على ذلك.

ورأى الأستاذ يوسف شاخت أن المقصود بالفتنة هي فتنة الوليد بن يزيد المتوفى سنة ١٢٦هـ معتمدًا في ذلك على ورود هذه اللفظة في نص أورده الطبري حيث قال في حوادث السنة المذكورة: "وفي هذه السنة اضطرب حبل بني مروان وهاجت الفتنة"[٥]، وقد أدى به هذا الافتراض إلى اعتبار كلام ابن

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ٤٣ - ٤٤ (بغداد ١٩٧٢).
(٢) الإسناد، نشأته وأهميته (مجلة كلية الشريعة، العدد الخامس ١٩٧٩ ص٢٢٩ - ٢٣٠.
(٣) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص٣٩٥ (الرياض ١٣٩٦هـ).
(٤) منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأدبي، ص٣٤ (الإسكندرية ط٢ ١٩٧٦)
(٥) تاريخ الأمم والملوك ٧/ ٢٦٢ (القاهرة ١٩٦٥).

سيرين موضوعًا عليه لأنه توفي سنة ١١٠هـ[١]. وهو أمر يدل على جهل مدقع، فإن قول ابن سيرين في صحيح مسلم، ورجال إسناده ثقات معروفون.

وقد رد الأستاذ روبسن على شاخت واقترح أن المراد بالفتنة هنا هي فتنة عبد الله بن الزبير معتمدًا في ذلك على نص ورد في "موطأ" الإمام مالك جاءت فيه هذه اللفظة، وهو حديثه عن نافع أن عبد الله بن عمر "خرج إلى مكة في الفتنة يريد الحج، فقال: إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ..." الحديث[٢]. والفتنة هنا هي حصار الحجاج لابن الزبير، كما نص عليها في حديث عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر وعبد العزيز بن أبي رواد عن نافع، وحديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع[٣]. وكان حج عبد الله بن عمر المذكور في هذا الحديث يوافق موسم سنة ٧٢هـ[٤]، وبذلك حاول روبسن أن يوفق بين نص ابن سيرين وعمره وتاريخ هذه الحادثة[٥].

ولا يشك الباحث أن ما ذهب إليه روبسن لا يقوم على أسس ثابتة متينة واستدلالات منطقية، سوى ورود لفظة الفتنة في "موطأ" الإمام مالك.

ويشبه هذا الرأي رأي هوروفتس الذي يقرر أن الإسناد لم يكن موجودًا قبل سنة ٧٥هـ[٦]، وقد تابعه في ذلك الأستاذ فؤاد سزكين حينما قرر أن الإسناد بدأ بالزهري[٧].

ويرى أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف: "أننا يجب أن لا نأخذ هذه

---

(١) يوسف شاخت: "نشأة الفقه الإسلامي" ص٣٦ - ٣٧ (بالإنكليزية).

(٢) الموطأ (١٠٤٢ برواية يحيى بن يحيى الليثي) و (١١٧٣ برواية أبي مصعب الزهري)، وهو في الصحيحين: البخاري ٣/ ١٠ و ١٢ و ٥/ ١٦٢، ومسلم ٤/ ٥٠.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر ١٥/ ٢٠٢ - ٢٠٣ (الرباط ١٩٨٥).

(٤) تاريخ خليفة بن خياط ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٥) روبسن "الإسناد في الحديث النبوي" مقال منشور في مجلة الجمعية الاستشراقية التابعة لجامعة كلاسكو، مجلد ١٥ ص١٥ - ٢٦ (١٩٥٣م) (بالإنكليزية).

(٦) المغازي الأولى ومؤلفوها ٢٣ (ترجمة الدكتور حسين نصار).

(٧) بحوث في تاريخ السنة للعمري ٤٨.

الكلمة "الفتنة" بمعناها اللغوي الضيق، وعندي أن ابن سيرين لم يقصد أيًا من هذه الفتن المعروفة في التاريخ، إنما أراد انتشار الكذب والأهواء وتنازع المسلمين وكثرة الوضع والانتحال وتهيؤا الأسباب لذلك"(١) وبه قال الدكتور داود سلمان(٢)، وبه نأخذ.

والحق أن عددًا من صغار الصحابة وكبار التابعين بدا يساورهم الشك حينما صاروا يسمعون بعض التابعين يحدثون عن النبي ﷺ من غير بيان الواسطة، ولا أدل على ذلك من النص الذي ساقه الإمام مسلم في صحيحه من حديث مجاهد، قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصَّعْب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"(٣). وفي رواية طاووس، قال: جاء هذا إلى ابن عباس (يعني بشير بن كعب، فجعل يحدثه، فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له. ثم حدثه، فقال له: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له. فقال له: ما أدري أعرفتَ حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذَب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه"(٤).

وبُشير بن كعب هذا هو العدوي ثقة، وثقة النسائي(٥) وابن سعد(٦)، والعجلي، والدَّارقطني، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر(٧)، وذكره البخاري

---

(١) مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين (الأقلام، السنة الأولى، العدد الخامس ص٢٢ - ٢٥، بغداد ١٩٦٥م)، وأصالة الفكر التاريخي عند العرب، بغداد ١٩٧٣ ص٨٩٨.

(٢) الإسناد عند المحدثين ١٩٠ (رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة).

(٣) صحيح مسلم ١/ ١٣.

(٤) صحيح مسلم ١/ ١٢ - ١٣.

(٥) تهذيب الكمال للمزي ٤/ ١٨٥.

(٦) طبقاته الكبرى ٧/ ٢٢٣.

(٧) ينظر التعليق على تهذيب الكمال ٤/ ١٨٧.

فيمن توفي بين سنتي ٨٠ - ٩٠هـ[١]، فإذا كان ابن عباس يتصرف مثل هذا التصرف مع هذا الثقة فما بالك بمن هو أقل منه.

ولا شك أن انتشار الفتن والأهواء والتحزب لفريق دون آخر قد ساعد على انتشار الكذب على رسول الله ﷺ وأصحابه منذ مدة مبكرة فقد روى مسلم في صحيحه من حديث ابن أبي مليكة قال: "كتبتُ إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتابًا ويخفي عني، فقال: ولد ناصح، أنا أختار له الأمور اختيارًا وأخفي عنه، قال: فدعا بقضاء عليّ، فجعل يكتب منه أشياء ويمر به الشيء فيقول: والله ما قضى بهذا عليٌّ إلا أن يكون ضل"[٢]. وروى من حديث سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير عن طاووس، قال: "أُتي ابن عباس بكتاب فيه قضاء عليّ فمحاه إلا قدر، وأشار سفيان بن عيينة بذراعه"[٣].وروى من حديث سليمان بن مهران الأعمش، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي قال: "لما أحدثوا تلك الأشياء بعد عليّ رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله أي علم أفسدوا"[٤].

إن هذه النصوص تشير إلى أن السؤال عن الرجال كان معروفًا في القرن الأول الهجري، نظرًا لتغير طبيعة المجتمع الإسلامي نتيجة للفتن الكثيرة التي ألمت به، ومن ثم صار السؤال عن الإسناد معروفًا، بل مطلوبًا في نهاية القرن الأول ومطلع القرن الثاني حتى عَدَّه العلماء الذين عاشوا في تلك الحقبة من الدين، فنسمع أقوالاً دالة على ذلك نحو قول ابن سيرين: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذوا دينكم"[٥]، ونحو قول طاووس "ت١٠٦هـ" "إن كان صاحبك مليًا فخذ عنه"[٦]، وقول سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف "ت١٢٥" : "لا يحدث عن رسول الله ﷺ "إلا الثقات"[٧].

فلما تقدم الزمن قليلاً صار الإسناد لابد منه، ولم يعد المحدثون يقبلون حديثًا من غير إسناد، فأكدوا على ذلك تأكيدًا كبيرًا فكان سليمان بن مهران

(١) تاريخه الأوسط المطبوع باسم الصغير ١/ ١٩٣.
(٢) صحيح مسلم ١/ ١٣.
(٣) المصدر نفسه ١/ ١٤.
(٤) نفسه.
(٥) صحيح مسلم ١/ ١٤.
(٦) نفسه ١/ ١٥.
(٧) نفسه.

الأعمش "ت١٤٧هـ" ربما حدث بالحديث ثم يقول: بقي رأس المال: حدثني فلان، قال: حدثنا فلان عن فلان[١]. وكان شعبة بن الحجاج "ت١٦٠هـ) يقول: "كل حديث ليس فيه أخبرنا وحدثنا، فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام"[٢]، وكان سفيان الثوري "ت١٦١هـ" يقول: "الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل"[٣].

والحق الذي لا مراء فيه أن الإسناد في عصر الزهري "ت١٢٤هـ" صار لابد منه. وقد وصلت إلينا مجموعة من الروايات الدالة على سؤال الزهري عن الإسناد والتأكيد عليه، فقد سمع الزهري إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ فقال الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله لا تستند حديثك؟ تحدثنا، بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة"[٤].

وكان يعقوب بن محمد بن عيسى يقول: كان ابن شهاب إذا حدث أتى بالإسناد ويقول: لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة"[٥].

وإن كان في هذا العصر -أعني عصر الزهري- أو قبله من يتجوز في بعض الأحيان أمام الطلبة بالتحديث بغير إسناد مع معرفته به ووثاقته، فإنه لم يكن ليفعل ذلك أمام العلماء، فقد روى حماد بن سلمة، قال: كنا نأتي قتادة بن دعامة السدوسي (توفي سنة بضع عشرة ومئة) فيقول: بلغنا عن النبي ﷺ، وبلغنا عن عمر، وبلغنا عن علي، ولا يكاد يسند. فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل يقول: حدثنا إبراهيم وفلان وفلان، فبلغ قتادة ذلك فجعل يقول: سألت مطرفًا، وسألت سعيد بن المسيب، وحدثنا أنس بن مالك، فأخبر بالإسناد[٦].

ونتيجة التأكيد على الإسناد وما حظي به من اهتمام كبير فقد التزمت به كتب الحديث الأولى التي دونت منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري والتي أطلق عليها اسم "المسانيد"، وهو اسم واضح العلاقة بفكرة الإسناد. وقد

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ٢٧.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه.
(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ٨.
(٥) الجرح والتعديل ٢/ ١٦.
(٦) طبقات ابن سعد ٧/ ٢٣٠ - ٢٣١.

وصل إلينا بعض هذه المسانيد، مثل "مسند معمر بن راشد" (ت١٥٢هـ)، ومسند الطيالسي "ت٢٠٤هـ"، ومسند الشافعي "ت ٢٠٤"، ومسند الحميدي "ت٢١٩"، وغيرها[١].

إن إسناد الحديث وذكر الرواة أدى بأهل الحديث، ولا سيما النقاد منهم، إلى دراسة أحوالهم، من حيث أسماؤهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، ومواليدهم ووفياتهم للتحقق من لقاء بعضهم لبعض، ثم بيان درجة وثقاتهم نتيجة لأسس معينة لاحظوها على كل واحدٍ منهم أدت بالنتيجة إلى إصدار أحكام فيهم، سنأتي عليها في فصل قادم إن شاء الله تعالى.

## المبحث الثالث

## البحث عن طرق الحديث وجمعها

اصطفى الله محمدًا ﷺ رسولاً للرسالة الخاتمة التي خصَّ بها الخلق أجمعين، واصطفى له أصحابًا أتقياء نجباء رحماء ليبلغوا هذه الرسالة، فبذلوا وسعهم لايصال الخلق إلى الحق، فتركوا أوطانهم العزيزة في سبيل الدعوة، وقدموا الدين على الدنيا فلم يبالوا بضياعها، ولم يلتفتوا إلى فنائها، وهاجروا أولاً إلى المدينة المنورة كما أمرهم رسول الله ﷺ، حين تكونت فيها نواة الدولة الإسلامية العظمى.

وحين انتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى سعى خليفته الصديق رضي الله عنه إلى تنفيذ وعد الله الذي وعد به عباده الصالحين حين كلَّفهم بحمل الرسالة الخاتمة ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [آية الزخرف ٤٤] فعلم أن الله سائلهم يوم القيامة عن قيامهم بحق هذه الرسالة، فوجه جيوش الحق لتنشر دين الله الذي ارتضى وتخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله الواحد الأحد.

وكان في مقدمة هؤلاء المجاهدين قادة الجهاد أصحاب محمد ﷺ نتاج التربية النبوية وخريجو المدرسة المحمدية، فقادوا الجيوش أو شاركوا فيها

---

(١) ينظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة للعمري ٥٢ - ٥٣.

جنودًا أوفياء مطيعين، ونفروا خفافًا وثقالاً ومكرهًا ومنشطًا في العُسر واليُسر والشتاء والصيف حتى كأنهم قد خلقوا لهذا الأمر.

ويسر الله فتح البلدان في سنوات قلائل، ومصِّرت الأمصار كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، وتجمع المجاهدون في حواضر الدنيا يومئذ مثل دمشق ومدن خراسان واليمن ونحوها، فانتشر أصحاب رسول الله ﷺ في كل صقع وصل عليه الإسلام، فبشروا بهذا الدين القويم القائم على دعامتين عظيمتين هما الكتاب العزيز وسنة المصطفى ﷺ، وصاروا أساتيذ الدنيا يؤمهم طلبة الدين الحق من كل حدب وصوب ليأخذوا عنهم الهدي المحمدي.

فكان ممن استوطن البصرة أنس بن مالك[١]، وأبو موسى الأشعري[٢]، وعتبة بن غزوان[٣]، وعمران بن حصين[٤]، ومعقل بن يسار المزني[٥]، وأبو بكر الثقفي[٦]، وعبد الله بن مغفل المزني[٧]، وسمرة بن جندب الفزاري[٨]، وأبو برزة الأسلمي[٩]، وغيرهم من صغار الصحابة.

واستوطن الكوفة من مشاهير الصحابة أو عاشوا فيها مدة ليس بالقصيرة: علي بن أبي طالب[١٠]، وعبد الله بن مسعود[١١]، وحذيفة بن اليمان[١٢]، والنعمان بن مقرن المزني[١٣]، والمغيرة بن شعبة[١٤]، وأبو مسعود

(١) تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٥٣ وسير أعلام النبلاء ٣/ ٣٩٥.
(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ٤٤٦، والسير ٢/ ٣٨٠.
(٣) تهذيب الكمال ١٩/ ٣١٧، والسير ١/ ٣٠٤.
(٤) تهذيب الكمال ٢٢/ ٣١٩، والسير ٢/ ٥٠٨.
(٥) طبقات ابن سعد ج٧ قسم ١ ص٨.
(٦) تهذيب الكمال ٣٠/ ٥، والسير ٣/ ٥.
(٧) طبقات ابن سعد: ٧/ ١٣، وتهذيب الكمال: ١٦/ ١٧٣.
(٨) تهذيب الكمال ١٢/ ١٣٠، والسير ٣/ ١٨٣.
(٩) تهذيب الكمال ٢٩/ ٤٠٧، والسير ٣/ ٤٠.
(١٠) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٣٧ و ٣/ ١٩ و ٦/ ١٢، وتهذيب الكمال ٢٠/ ٤٧٢.
(١١) تهذيب الكمال ١٦/ ١٢١، والسير ١/ ٤٦١.
(١٢) تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٥، والسير ٢/ ٣٦١.
(١٣) طبقات ابن سعد ٦/ ١٨، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٤٥٨.
(١٤) الجرح والتعديل ٨/ الترجمة ١٠٠٥، وتهذيب الكمال ٢٨/ ٣٦٩.

الأنصاري[١]، والبراء بن عازب[٢]، وسلمان الفارسي[٣]، وجرير بن عبد الله البجلي[٤]، ووائل بن حجر[٥] الحضرمي، وغيرهم.

واتخذ عدد من الصحابة الكرام الشام موطنًا لهم منهم: معاذ بن جبل[٦]، وأبو الدرداء وعويمر بن عامر[٧]، وبلال بن رباح[٨]، ومعاوية بن أبي سفيان[٩]، وأبو أمامة الباهلي (صدي بن عجلان)[١٠]، وواثلة بن الأسقع[١١]، والنعمان بن بشير[١٢]، وعبادة بن الصامت[١٣]، وغيرهم.

وحين افتتح الصحابي عمرو بن العاص مصر استوطنها هو وعدد من الصحابة منهم ابنه العالم الكبير عبد الله بن عمرو بن العاص[١٤]، وعقبة بن عامر الجهني[١٥]، ومسلمة بن مُخَلَّد الزرقي الأنصاري[١٦] ودحية بن خليفة الكلبي[١٧]، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي[١٨]، وغيرهم.

واستوطن خراسان عدد من الصحابة بعد أن حملوا مشعل الهداية إليها،

(١) طبقات ابن سعد ٦/ ١٦، وتهذيب الكمال ٢٠/ ٢١٥.
(٢) تهذيب الكمال ٤/ ٣٤.
(٣) الجرح والتعديل ٤/ ترجمة ١٢٨٩، وتهذيب الكمال ١١/ ٢٤٥.
(٤) طبقات ابن سعد ٦/ ٢٢٢، وتهذيب الكمال ٤/ ٥٣٣.
(٥) طبقات ابن سعد ٦/ ٢٦، وتهذيب الكمال ٣٠/ ٤١٩.
(٦) طبقات ابن سعد ٧/ ٥٠٢، وتهذيب الكمال ٢٨/ ١٠٥.
(٧) تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٦٩، والسير ٢/ ٣٣٥.
(٨) تهذيب الكمال ٤/ ٢٨٨، والسير ١/ ٣٤٧ - ٣٦٠.
(٩) طبقات ابن سعد ٧/ ٤٠٦، وتهذيب الكمال ٢٨/ ١٧٦.
(١٠) طبقات ابن سعد ٧/ ٤١١، وتهذيب الكمال ١٣/ ١٥٨.
(١١) الجرح والتعديل ٩/ الترجمة ٢٠٢، وتهذيب الكمال ٣٠/ ٣٩٣.
(١٢) تاريخ البخاري الكبير ٨/ الترجمة (٢٢٣)، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٤١١.
(١٣) تاريخ البخاري الكبير ٦/ الترجمة ١٨٠٩، وتهذيب الكمال ١٤/ ١٨٣.
(١٤) تهذيب الكمال ١٥/ ٣٥٧، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٧٩.
(١٥) طبقات ابن سعد ٤/ ٣٤٣ و ٧/ ٤٩٨، وتهذيب الكمال ٢٠/ ٢٠٢.
(١٦) طبقات ابن سعد ٧/ ٥٠٤، وتهذيب الكمال ٢٧/ ٥٧٤.
(١٧) الاستيعاب لابن عبد البر ٢/ ٤٦١، وتهذيب الكمال ٨/ ٤٧٣.
(١٨) أسد الغابة لابن الأثير ٣/ ٢٠٣، وتهذيب الكمال ١٤/ ٣٩٢.

منهم: بريدة بن الحصيب بن عبد الله الأسلمي[١]، والحكم بن مجدِّع الغفاري[٢]، وقثم بن العباس بن عبد المطلب[٣]، وقيس بن سعد بن عبادة الخزرجي[٤] وغيرهم.

وبقي كثير من الصحابة في جزيرة العرب، لا سيما في المدينة المنورة ومكة المكرمة واليمن.

وبانتشار الصحابة في هذه الأمصار صارت هذه الأمصار من أعظم مراكز الحركة الفكرية الإسلامية، يظهر ذلك من عناية المؤلفين الأوائل بتبويب كتبهم على أساسها، كما فعل ابن سعد "ت٢٣٠هـ" في "الطبقات الكبرى"، وابن حبان البستي "ت٣٥٤هـ" في كتابه "مشاهير علماء الأمصار".

من هنا كان لابد لطالب العلم إذا أراد علمًا متكاملاً أن يتصل بهذه الينابيع الصافية في تلكم الحواضر، فكانت الرحلة لطلب الحديث.

ومع أن الرحلة لطلب الحديث كانت معروفة على عهد الصحابة، لكنها في حقيقة الأمر كانت قليلة وحالات فردية، إذ تذكر المصادر مثلاً أن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما رحل إلى عبد الله بن أنيس في الشام واستغرق سفره شهراً ليستمع منه حديثًا واحدًا لم يكن جابر قد سمعه من النبي ﷺ[٥]، وإنه رحل إلى مصر للقاء مسلمة بن مُخَلَّد ليستوثق من حديث[٦]، وأن أبا أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة بن عامر بمصر من أجل حديث واحد[٧].

ومثل هذه الأمثلة القليلة لا يمكن تعميمها، ولكنها تدل بلا شك على حرص الصحابة على طلب العلم والمعرفة.

---

(١) طبقات ابن سعد ٤/ ٢٤١، وتهذيب الكمال ٤/ ٥٣.
(٢) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، الترجمة (٢٤١٥، وتهذيب الكمال ٧/ ١٢٤.
(٣) الاستيعاب: ٣/ ١٣٠٤، وتهذيب الكمال: ٢٣/ ٥٣٨.
(٤) طبقات ابن سعد ٦/ ٥٢، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٠
(٥) الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي ص٥٧ (طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٦٩م).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص٧.

على أن مشاط الرحلة في طلب الحديث إنما كان على عهد التابعين ومن بعدهم، فإن انتشار مشاعل الهداية في الأمصار دعا طلبة العلم إلى تتبعهم والأخذ عنهم، فكثرت أمثال هذه الرحلات حتى صارت من مستلزمات نجاح طالب العلم وعلو منزلته بين أقرانه، فقد كان سعيد بن المسيب أحد كبار التابعين "ت٩٤هـ" يقول: "إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام"[١] ورحل الحسن البصري "ت١١٠هـ" من البصرة إلى الكوفة في مسألة[٢]. وأقام أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي "ت١٠٤" في المدينة ثلاثة أيام ماله حاجة إلا رجل كان يتوقع قدومه وعنده حديث، فأقام حتى قدم الرجل وسأله عن الحديث[٣].

وكان من نتائج رحلات طلبة العلم إلى الأمصار وتتبعهم لرواة الحديث والأخذ عنهم أن تعددت طرق الحديث الواحد مع اختصاص بعض البلدان بأحاديث بعينها. ويمكن أن نضرب مثلاً لبعض الأحاديث التي بقيت على مدى أكثر من مئة عام لا تعرف إلا ببلد واحد، ثم انتشرت بعد ذلك انتشارًا عظيمًا، فمن ذلك حديث "النية"، فهو حديث مدني معروف تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتفرد به عن عمر علقمة بن وقاص الليثي، وهو مدني توفي في خلافة عبد الملك بن مروان[٤]، وتفرد عنه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وهو مدني أيضًا توفي سنة ١٢٠هـ[٥]، وتفرد به عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو مدني أيضًا بقي إلى سنة ١٤٤هـ تقريبًا[٦].

وقد أخذه عن يحيى بن سعيد الجم الغفير من طلبة العلم سواء أكانوا من أهل بلده أم من الرحالة الذين وفدوا على مدينة رسول الله ﷺ، فمن أهل المدينة: الإمام مالك بن أنس[٧]، ومن أهل مكة: سفيان بن عيينة

(١) الرحلة في طلب الحديث، للخطيب: ص٥٨، والكفاية، له ص٤٠٢.
(٢) الكفاية للخطيب، ص٤٠٢.
(٣) سنن الدارمي ١/ ١١٤ (القاهرة ١٩٦٦).
(٤) تهذيب الكمال ٢٠/ ٣١٣ - ٣١٤، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٦١ - ٦٢.
(٥) تاريخ البخاري الكبير ١/ الترجمة ٧، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٣٠١ - ٣٠٥.
(٦) تاريخ البخاري الكبير ٨/ الترجمة ٢٩٨٠، وتهذيب الكمال ٣١/ ٣٤٦ - ٣٥٨.
(٧) روايته عنه في صحيح البخاري ١/ ٢١ و ٧/ ٤، وفي صحيح مسلم ٦/ ٤٨، والنسائي ٦/ ١٥٨.

الهلالي[١]، ومن أهل الكوفة: سفيان بن سعيد الثوري[٢] وأبو خالد سليمان ابن حيان الأحمر[٣] وحفص بن غياث[٤]، ومن أهل البصرة: حماد بن زيد[٥]، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي[٦]، ومن أهل واسط: يزيد بن هارون[٧]، ومن مصر: الليث بن سعد[٨]، ومن مرو: عبد الله بن المبارك[٩].

وعن هؤلاء الأعلام أخذها العشرات من تلامذتهم الذين رحلوا إليهم من الآفاق.

ومن هنا نلاحظ أن الإمام مسلماً لما ساق هذا الحديث في صحيحه نَوَّع في طرقه الصحيحة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً مستفيدًا من رحلاته الواسعة، فساقه أولاً من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن يحيى بن سعيد. ثم ساقه بإسناد جمعي بمثل حديث مالك من طريق شيخه محمد بن رمح بن المهاجر، عن الليث. ومن طريق شيخه أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني العتكي عن حماد بن زيد. ومن طريق محمد ابن المثنى العنزي البصري عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي. ومن طريق شيخه إسحاق بن إبراهيم بن راهوية عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان. ومن طريق شيخه محمد بن عبد الله بن نمير عن حفص ابن غياث ويزيد بن هارون. ومن طريق شيخه محمد بن العلاء الهمداني، عن ابن المبارك. ومن طريق شيخه ابن أبي عمر العدني، عن سفيان ابن عيينة[١٠].

---

(١) روايته عنه في مسند الحميدي (٢٨)، وأحمد ١/ ٢٥، والبخاري ١/ ٢ و ٣/ ١٩٠، ومسلم ٦/ ٤٨، وأبي داود (٢٢٠١).

(٢) روايته عنه في صحيح البخاري ٣/ ١٩٠.

(٣) روايته عنه في صحيح مسلم ٦/ ٤٨، والنسائي ٧/ ١٣.

(٤) روايته عنه عند مسلم ٦/ ٤٨.

(٥) روايته عنه عند البخاري ٥/ ٧٢ و ٩/ ٢٩، ومسلم ٦/ ٤٨، والنسائي ١/ ٥٨، وصحيح ابن خزيمة (١٤٢) و (٤٥٥).

(٦) روايته عنه عند البخاري ٨/ ١٧٥، ومسلم ٦/ ٤٨، والترمذي (١٦٤٧).

(٧) روايته عنه عند أحمد ١/ ٤٣ ومسلم ٦/ ٤٨، وابن ماجة (٤٢٢٧).

(٨) روايته عند مسلم ٦/ ٤٨، وابن ماجة (٤٢٢٧).

(٩) روايته عند مسلم ٦/ ٤٨، والنسائي ١/ ٥٨.

(١٠) صحيح مسلم ٦/ ٤٨ (١٩٠٧) (١٥٥).

ومن أمثلة ذلك حديث الحج الطويل الذي تفرد به جعفر بن محمد الصادق عن أبيه محمد بن علي الباقر عن جابر بن عبد الله الأنصاري، فهذا إسناد مدني بقي كذلك إلى النصف الأول من المئة الثانية حيث انتشر عن طريق جعفر بن محمد فرواه عنه الجم الغفير كاملاً أو مقطعًا، فمن رواه كاملاً يحيى بن سعيد القطان، وحاتم بن إسماعيل، وحفص بن غياث، وإسماعيل بن جعفر، وابن أبي حازم، وسفيان بن سعيد الثوري. وممن رواه مقطعًا: الإمام مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن بلال، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وعبد العزيز بن عمران الزهري، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ومحمد بن ميمون الزعفراني، ويحيى ابن سعيد الأنصاري، ويزيد بن عبد الله ابن الهاد.

ورواه عن هؤلاء الجم الغفير حتى أن أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف حينما ساقه في كتابه "المسند الجامع"، ذكر له أكثر من مئة طريق في الكتب التي اشتمل عليها المسند الجامع حسب(١).

فإذا كان الأمر كذلك في أحاديث الأفراد فما بالك بالأحاديث التي رواها عدد من الصحابة الكرام توزعوا في الأمصار وأخذ عنهم مئات من طلبة العلم، وأخذ عن أولئك أجيال غيرهم فتعددت الطرق وتوسعت بسبب رحلة الطلاب إلى حملة الأثر النبوي.

ولعل حديثًا من مثل "من كذب علي فليتبوء مقعده من النار" قد صارت له مئات الطرق، فقد رواه من الصحابة أنس بن مالك(٢)، والزبير بن العوام(٣)

---

(١) المسند الجامع ٤/ ٢٧ - ٤٥ حديث رقم (٢٤١٩). وتنظر ترجمة جعفر بن محمد الصادق في تهذيب الكمال ٥/ ٧٤ فما بعدها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣/ ١١٦ و ١٦٦ و ١٧٦، والدارمي في سننه (٢٤٢). وينظر المسند الجامع لأستاذنا الدكتور ورفاقه ٢/ حديث ٢٧٤.

(٣) هو في صحيح البخاري ١/ ٣٨. وأخرجه أيضًا أحمد في مسنده ١/ ١٦٥ و ١٦٦، والدارمي في سننه (٢٣٩)، وأبو داود في سننه (٣٦٥١)، وابن ماجة في سننه (٣٦). وينظر المسند الجامع ٥/ حديث ٣٧٦٧.

وأبو قتادة الأنصاري[١]، وقيس بن سعد بن عبادة[٢]، وعقبة بن عامر[٣]، وجابر بن عبد الله الأنصاري[٤]، وخالد بن عرفطة[٥]، وزيد بن أرقم[٦]، وأبو سعيد الخدري[٧]، وسلمة بن الأكوع[٨]، وعبد الله بن عباس[٩]، وعبد الله بن عمرو بن العاص[١٠]، وعبد الله بن مسعود[١١]، وعلي بن أبي طالب[١٢]، ومعاوية بن أبي سفيان[١٣]، ويعلى بن مرة[١٤]، وأبو هريرة[١٥]، وغيرهم.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٥/ ٢٩٧ و ٣١٠، والدارمي في سننه (٢٤٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٠٤). وينظر المسند الجامع ١٦/ حديث ١٢٥٥٩ و ١٢٥٦٠.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣/ ٤٢٢، وأبو يعلى في مسنده (١٤٣٦)، وينظر المسند الجامع ١٤/ حديث ١١٢٠٧.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٤/ ١٥٦، وأبو يعلى في مسنده (١٧٥١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٨٢٣). وينظر المسند الجامع ١٣/ حديث (٩٨٥٨).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣/ ٣٠٣، والدارمي في سننه (٢٣٧)، وابن ماجة في سننه (٣٣)، وينظر المسند الجامع ٤/ حديث (٢٨٨٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٨/ ٧٦٠ - ٧٦١، وأحمد في مسنده ٥/ ٢٩٢، والبزار كما في كشف الأستار (٢١٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٤٧)، وأبو يعلى في مسنده (٦٨٦٨).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١١/ ٤٥٢ - ٤٥٣، وأحمد في مسنده ٤/ ٣٦٦.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٣٩ و ٤٤ و ٤٦، والدارمي في سننه (٤٥٦)، ومسلم في صحيحه ٨/ ٢٢٩، والنسائي في فضائل القرآن (٣٣). وينظر المسند الجامع ٦/ حديث (٤٥٩٤) و (٤٦٠٣).

(٨) هو في صحيح البخاري ١/ ٣٨، ومسند أحمد ٤/ ٤٧ و ٥٠ وغيرهما.

(٩) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٢٣٣ و ٢٦٩ و ٢٩٣ و ٣٢٣، والدارمي في سننه (٢٣٨)، والترمذي في جامعه (٢٩٥٠) و (٢٩٥١)، وتمام تخريجه في تعليق أستاذنا الدكتور بشار على جامع الترمذي، وينظر المسند الجامع ٩/ حديث (٦٨٨٨).

(١٠) هو في صحيح البخاري ٤/ ٢٠٧. وأخرجه أحمد في مسنده ٢/ ١٥٨ و ١٧١ و ٢٠٢ و ٢١٤، والدارمي في سننه (٥٤٨)، والترمذي في جامعه (٢٦٦٩)، وتمام تخريجه في التعليق عليه.

(١١) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٤٠٢ و ٤٠٥ و ٤٥٤، وأبو داود في سننه (٥١١٧) و (٥١١٨)، والترمذي في الجامع (٢٢٥٧) و (٢٦٥٩)، وابن ماجة في سننه (٣٠)، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ٢١٣.

(١٢) هو في الصحيحين: البخاري ١/ ٣٨، ومسلم في مقدمة كتابه ١/ ٧. وينظر تمام تخريجه في جامع الترمذي (٢٦٦٠).

(١٣) أخرجه أحمد في مسنده ٤/ ١٠٠، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٩٥)، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/ حديث ٩٢٢.

(١٤) أخرجه الدارمي في السنن (٢٤٠).

(١٥) هو في الصحيحين: البخاري ١/ ٣٨ و ٨/ ٥٤، ومسلم في مقدمة كتابه ١/ ٧.

وهكذا تعددت الطرق وتضخمت بشكل يصعب تصوره إذ بلغت مئات الألوف، فصرنا نقرأ أن الإمام أحمد أخرج مسنده من جملة سبع مئة ألف حديث[١]، وأن البخاري أخرج كتابه "الصحيح" من زهاء ست مئة ألف حديث[٢]، وأن مسلم بن الحجاج أخرج صحيحه من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة[٣]، وأن يحيى بن معين كتب ست مئة ألف حديث[٤] ونحو ذلك. والمراد هنا بلا شك هي الطرق المتعددة للحديث الواحد.

أن تعدد الطرق قد استلزم من علماء الحديث جمع حديث كل محدث ودراسته ومعرفة صحيحه من سقيمه، ثم إصدار حكم على صاحبه نتيجة لهذه الدراسة، وهذا هو أساس الحكم على الرجال كما سيأتي بيانه مفصلاً في فصل لاحق.

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب ١/ ١٣٠.
(٢) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ٢/ ٣٢٧.
(٣) المصدر نفسه ١٥/ ١٢٢.
(٤) المصدر نفسه ١٦/ ٢٧٠.

# الفصل الثاني

## منطلقات الحكم على الرجال

نرى من المفيد قبل أن نبين الأسس التي أسس النقاد الجهابذة عليها بنيانهم النقدي أن نتوقف عند المنطلقات التي انطلقوا منها عند تقويمهم للرجال جرحًا أو تعديلاً.

وقد استطعنا من خلال البحث الاستقرائي أن نتلمس منطلقات ثلاثة انطلقوا منها في أحكامهم تضمنتها المباحث الثلاثة الآتية:

### المبحث الأول

### أن هذا العلم دين

وهو أول المنطلقات التي ينطلق منها الناقد، فالمحدث الثقة الثبت الناقد الذي تعتبر أقواله عند الآخرين ما كان يعتني بهذا الأمر أصلاً لولا الدافع الديني الإيماني المتأتي من إدراكه العميق بالأهمية التشريعية للسنة النبوية المشرقة التي تمثل الركن الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم، إذ قد يؤدي التساهل في مثل هذا الأمر إلى تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله، ولا سيما وهو يعلم أن طاعة الرسول ﷺ مفروضة على كل مسلم، وإنما طاعته لمن لم يره أو يجالسه أو يسمع منه أن يتقيد بالصحيح من حديثه ويلتزم به ويعتبره أقصى حدود الاعتبار في كل منحى من مناحي حياته، فيأخذ بما أمر وينتهي عما نهى ﷺ، فهذه هي طاعة الرسول ﷺ بالنسبة لمن جاء بعده.

وهذه الطاعة نص عليها القرآن الكريم في العديد من الآيات فقرن الله سبحانه طاعته بطاعة نبيه في كثير من الآيات، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ

ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: الآية ٣٦]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [النساء ٦٩]، وقال جل شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأنفال ٢٠] وغيرها. كما فرض الله سبحانه طاعة رسوله فذكرها في عديد من الآيات وحدها، فقال تعالى ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء ٨٠]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]، وقوله جل ثناؤه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر ٧].

وقد أدرك أئمتنا، مما قدمنا، أنه ما من قضية من قضايا الوجود إلا ولله فيها حكم يُعرف من كتاب الله أو سنة رسوله صراحة أو استنباطًا[1].

وتنبه أوائل النقاد إلى هذه المسألة ونبهوا أقرانهم ومن يأتي بعدهم إلى خطورة علم الحديث، فقال الإمام محمد بن سيرين المتوفى سنة ١١٠هـ "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"[2].

من هنا جاءت أحكام النقاد الجهابذة من خير القرون ليس فيها مجاملة ولا محاباة، منطلقة من شعور فياض بالمسؤولية ومراقبة الله تعالى، فالأمر يتعلق بكلام سيد المرسلين ﷺ، فناقله قد يكون صادقًا مصيبًا، وقد يكون كاذبًا مريبًا، وأي خطأ في جرح الصادق أو توثيق الكاذب يعني نفي أمر ثابت أو إثبات أمر منفي شرعًا. ولهذا كانت الآثار الواردة عنهم مفعمة بالخشية من عاقبة ذلك، يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب؛ فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان

(١) تنظر مقدمة أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف لكتاب الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح الحنبلي ١/ ٢ (بيروت ١٩٩٧).
(٢) صحيح مسلم ١/ ١٤.

آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا مقنع"[١].

ونتيجة لكل هذا كانوا في هاجس دائم من هذا الأمر خوف الوقوع فيه، أو أن يكونوا قد طلبوا هذا العلم لغير وجه الله؛ روى ابن أبي حاتم بسنده إلى أمية بن خالد، قال: "سمعت شعبة بن الحجاج يقول: ما من الناس أحد أقوال أنه طلب الحديث يريد الله عز وجل به إلا هشام صاحب الدستوائي، قال: وكان هشام يقول: ليتنا ننجو من هذا الحديث كفافًا لا لنا ولا علينا، قال شعبة: إذا كان هشام يقول هذا فكيف نحن؟!"[٢].

وكانوا نتيجة لذلك يعدون السكوت على من يكذب في حديث رسول الله خيانة لهذا الدين، قال عبد الرحمٰن بن مهدي: "مررت مع شعبة برجل، يعني يحدث، فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكتُ"[٣]. وقد بلغ الأمر بهم أنهم لم يتورعوا في الكلام في أقرب الناس إليهم، فقد سئل علي ابن المديني عن أبيه فقال: "هذا هو الدين أبي ضعيف"[٤]. وروى مسلم بسنده إلى زيد بن أبي أنيسة أنه قال: لا تأخذوا عن أخي[٥].

وكان شعورهم بأهمية الحديث الدينية يجعلهم لا يتورعون الكلام في أي أحد أن وجدوا لذلك ضرورة، لا تأخذهم في الدين لومة لائم، لا يرهبون دولة ولا سلطانًا إنما هو الدين، فمن ذلك أن وهب بن وهب بن كثير المعروف بأبي البختري القرشي كان متوليًا لهارون الرشيد قضاء المدينة النبوية وصلاتها وحربها، فحين قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر النبي ﷺ في قباء أسود ومنطقة، فقال أبو البختري: حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال: نزل جبريل

(١) صحيح مسلم ١/ ٢٨.
(٢) تقدمه الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥٥.
(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص٨٩ من طبعة دار الكتب الحديثة بمصر.
(٤) المجروحين لابن حبان ١/ ١٥.
(٥) صحيح مسلم ١/ ٢٧، وأخوه يحيى بن أبي أنيسة.

على النبي ﷺ وعليه قباء ومنطقة محتجزًا فيها بخنجر، فوقف عليه يحيى بن معين وهو يحدث بهذا الحديث الموضوع[١]، فقال له: كذبت يا عدو الله على رسول الله ﷺ، قال ابن معين: فأخذني الشرط فقلت لهم: هذا يزعم أن رسول رب العالمين نزل على النبي ﷺ وعليه قباء، قال: فقال لي: هذا والله قاضٍ كذاب، وأفرجوا عني"[٢].

## المبحث الثاني

## الأمانة والنزاهة

وكان لابد في هذا الأمر من الأمانة والنزاهة المتصلة اتصالاً وثيقًا بالمنطلق الأول فتراهم لا يصدرون حكمهم على الراوي إلا بعد التفتيش عن ضبطه والوقوف على حاله ومحاولتهم التعرف على جميع أموره، فلا يدعون صغيرة ولا كبيرة إلا أحصوها بكل دقة وإتقان، يقول محمد بن أبي خلف: كنا عند أبي علية فجاءه رجل فسأله عن حديث ليث بن أبي، سليم فقال: بعض من حضره: وما تصنع بليث بن أبي سليم وهو ضعيف الحديث، لم لا تسأله عن حديث لأيوب، قال: فقال: سبحان الله أتغتاب رجلاً من العلماء؟ فقال ابن علية: يا جاهل نصحكَ، إن هذا أمانة ليس بغيبة[٣].

وكانت هذه الأمانة العظيمة والنزاهة في إصدار الأحكام تنسحب حتى، فيما يتصل بمن كان صاحب دين وتقوى، ولكنه يخطئ في الحديث، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحة بسنده إلى عبد الله بن المبارك، قال، "قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبد الله: فكنت في مجلس ذكر فيه عباد أثنيت في دينه وأقول: لا تأخذوا عنه"[٤].

كما أن الصداقة التي تربط بعضهم ببعض لم تكن مانعة من الكلام فيهم قال

(١) ذكره ابن الجوزي في كتابه الموضوعات ٣/ ٤٧ - ٤٨.
(٢) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ١٥/ ٦٢٧ - ٦٢٨.
(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ٤٣، والنص مختصر في صحيح مسلم ١/ ٢٦.
(٤) صحيح مسلم ١/ ١٧.

يحيى بن معين في عبيد بن إسحاق العطار: "كذاب، وكان صديقًا لي"[١]. ولما قدم يحيى بن معين إلى حران طمع يحيى بن عبيد الله البابلتي أن يجيئه فوجه إليه بصرة فيها مئة دينار وطعام طيب، فرد الصرة وقبل الطعام، فقيل ليحيى يوم دخل: ما تقول في البابلتي؟ قال: والله إن صلته حسنة وطعامه طيب إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئًا[٢]. وقال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى عن علي بن قرين، فقال لي: كذاب، فقلت له: يا أبا زكريا إنه ليذكر أنه كثير التعاهد لكم. قال يحيى: صدق، إنه ليكثر التعاهد لنا، ولكني أستحي من الله أن أقول فيه إلا الحق، هو كذاب[٣] وكانت الأمانة لا تمنعهم في قول الحق حتى في شيوخهم الذين جالسوهم وسمعوا منهم، وهو ديدن العلماء منذ القدم، فقد روى مسلم بإسناده إلى الشعبي أنه قال: "حدثني الحارث الأعور الهمداني، وكان كذابًا"[٤].

كما لم تكن تمنعهم علاقاتهم الشخصية الوثيقة من قول الحق في أكثر الناس صلة بهم، فقد تعرض الإمام علي ابن المديني بسبب ضعف أبيه إلى كثير من المواقف المحرجة، ولكنه اجتازها بثبات، وكان أقرب الناس إليه لا يجاملونه في هذا الأمر بل كانوا يصدحون بالحق ويلتزمون بالأمانة والنزاهة، يقول الإمام أحمد: "كنا نختلف إلى بهز بن أسد أنا ويحيى بن معين وعلي ابن المديني، وكان الذي ينتقي علي، وكان بهز يخرج إلينا حديثه في غناديق[٥] وكراديس، فأخرج يومًا غنداقًا أو كراسة في أولها عن حماد بن سلمة، وفي آخرها عن عبد الله بن جعفر[٦]، فلما رأى يحيى بن مَعِين الفصل تطاول، ولمحته فعرفت ما يريد، فنكست حتى مر الرجل، فلما انقضى حديث حماد قال يحيى: يا أبا الحسن تجاوزها تجاوزها! فوضع الغنداق أو الكراسة من يده، وأخذ شيئًا آخر ينظر فيه. قال أحمد: ولحقني من ذلك حشمة، فلما قمنا

(١) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، رقم ٨٤٧.
(٢) الكامل لابن عدي ٧/ ٢١٥١-٢١١٨من مطبعة دار الكتب العالمية ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م.
(٣) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغداد ١٣/ ٥١١ - ٥١٢.
(٤) صحيح مسلم ١/ ١٩.
(٥) الغنداق: السجل أو الدفتر (تكملة المعاجم العربية لدوزي ٧/ ٤٣٨).
(٦) عبد الله بن جعفر هو والد علي ابن المديني، وكان ضعيفًا.

أقبلت على يحيى بن معين، فقلت: يا أبا زكريا: ابن[١] الرجل، وما كان يضرنا أن نكتب منها خمسة أحاديث أو ستة، فقال: ما كنتُ أكتب من حديثه شيئًا بعد أن تبينت أمره"[٢].

وتتجلى أمانة الأئمة في أن الواحد منهم كان إذا سئل عن بعض أسماء الرواة الذين لا معرفة بهم صرح بذلك من غير ريب ولا شعور بالعيب أو النقص، فقد سئل ابن معين مثلاً عن محمد بن أبي عبيدة بن معن، فقال: ليس لي به علم[٣]. وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي ابن المديني: من روى عن أبي حسان غير قتادة؟ فقال: لا أعلم[٤]. وتوقف البخاري في عبيد الله بن غالب الذي روى الجريري عنه، عن النبي ﷺ، فقال: "مرسل، ولا أدري هو ابن أبي حميد أو غيره"[٥]. وقال في نصر القصاب: "إن لم يكن هذا نصر بن طريف فلا أدري"[٦]. وعندما سئل أبو زرعة عن أبي يعقوب إسحاق المديني قال: "لا أعرفه"[٧]. وقال في هارون بن زياد القشيري: "لا أعرفه"[٨]، وهلم جرًا.

ومن آثار الأمانة والنزاهة في إصدار الأحكام، التثبت من الأحكام التي أطلقها النقاد الآخرون على راوٍ ما قبلهم جرحًا أو تعديلاً، فقد كانوا يعتبرون تلك الأقوال، ولكنهم لا يكتفون بذلك بل يتحرون ويتثبتون من دقتها وصوابها من خطئها بمزيد من التحري والتفتيش والتدقيق، يقول علي ابن المديني: "كان عبد الرحمٰن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري مسائل كانت عنده، قال علي: فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها إليَّ، يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل، قال: فقال لي معن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له

---

(١) في المطبوع من ضعفاء العقيلي وتهذيب الكمال "أين" سوء قراءة، وهي مصححة في نسخة شيخنا من التهذيب، أراد أن عليًا هو ابن الرجل الذي رفض يحيى أن يكتب حديثه.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٢٣٩، وتهذيب الكمال ١٤/ ٣٨١ - ٣٨٢.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ الترجمة ٧٥، وتهذيب الكمال ٢٦/ ٧٦.

(٤) تهذيب الكمال ٣٣/ ٢٤٣.

(٥) التاريخ الصغير ٢/ ٤٥.

(٦) المصدر نفسه ٢/ ١٥٧.

(٧) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٨٥١.

(٨) المصدر نفسه ٩/ الترجمة ٣٧٠.

روح، كان عندنا هاهنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمٰن بن مهدي، فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي"[(١)]. وهكذا اطمأن قلب ابن المديني بعد أن تأكد من صحة سماع روح لهذه الأحاديث، فأخبر ابن مهدي بما توصل إليه فرجع ابن مهدي عن قوله في روح.

وكان يحيى بن سعيد القطان يرى أن أوثق أصحاب الأعمش هو حفص بن غياث، فقال علي ابن المديني: "فأنكرت ذلك، فقدمت الكوفة بأخرةٍ فأخرج إليَّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي: تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟ قلت: سمعته يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، ولم أعلم حتى رأيتُ كتابه"[(٢)].

ومن أمانتهم ونزاهتهم أنهم لا يتحرجون عن سؤال من هو أكثر معرفة منهم براوٍ معين، فقد أنكر النقاد كثرة أحاديث سعيد بن بشير عن قتادة، فأراد أبو حاتم الرازي، وهو إمام الجرح والتعديل، أن يقف من مختص على سبب هذا الإكثار، فسأل أحمد بن صالح المصري: سعيد بن بشير دمشقي شامي كيف هذه الكثرة عن قتادة؟ فقال أحمد بن صالح: كان أبوه بشير شريكًا لأبي عروبة، فأقدم بشير ابنه سعيدًا البصرة يطلب الحديث مع سعيد بن أبي عروبة[(٣)]، ومعلوم أن سعيد بن أبي عروبة كان أحفظ أصحاب قتادة وأكثرهم حديثًا وأوثقهم فيه[(٤)]، فمصاحبته له تعني أنه أكثر السماع معه من قتادة، ولذلك وجدنا أبا حاتم الرازي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء، لأنه لا يترك بل يعتبر بحديثه[(٥)].

## المبحث الثالث

## المعرفة بحديث الراوي

يجد الباحث القارئ لكتب الجرح والتعديل والعلل الكثير من العبارات الدالة على معرفة الناقد بحديث الراوي وأحواله حال السماع والتحديث، كما

---

(١) تاريخ مدينة السلام ٩/ ٣٨٨ - ٣٨٩.
(٢) المصدر نفسه ٩/ ٨٠.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٧.
(٤) تهذيب الكمال للمزي ١١/ ٩.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٧.

سيأتي مفصلاً في مبحث لاحق. ولكن نسوق هنا من الأمثلة ما يدل على تلك المعرفة، فحينما يقول شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء، فإنه كان عارفًا بحديث قتادة كله ليقول مثل ذلك، بل كان شعبة عارفًا بهذه الأشياء الثلاثة وهي: قول علي ﷺ: القضاة ثلاثة، وحديث لا صلاة بعد العصر، وحديث يونس بن متى[(١)].

ومن ذلك ما رواه يحيى بن سعيد القطان عن شعبة، قال: "كان شعبة يقول: أحاديث الحكم عن مقسم كتاب إلا خمسة أحاديث، قلت ليحيى: عدها شعبة؟ قال: نعم؛ حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزمة الطلاق، وحديث جزاء مثل ما قتل من النعم، والرجل يأتي امرأته وهي حائض"[(٢)].

ومنها ما قال يحيى القطان أيضًا: "ولم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حديثًا واحدًا: طلقوهن في عدتهن. ولم يسمع ابن جريج من ابن طاووس إلا حديثًا في محرم أصاب ذرات، قال: فيها قبضات من طعام. ولم يسمع حجاج ابن أرطاة من الشعبي إلا حديثًا: لا تجوز صدقة حتى تقبض"[(٣)].

وكذلك حكم النقاد على الروايات التي لم يسمعها الراوي من الشيخ؛ قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عن بشير بن حسين الأصبهاني، فقال: لا أعرفه، فقيل له: إنه ببغداد قوم يحدثون عن محمد بن زياد بن زبار عن بشر (كذا) بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس نحو عشرين حديثًا مسنده، فقال أبو حاتم: هي أحاديث موضوعة ليس يعرف للزبير عن أنس عن النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث أو خمسة أحاديث[(٤)].

ومن ذلك معرفتهم بأخطاء الثقات إذا ما أخطأوا في اسم أو نسبوا حديثًا لغير صاحبه، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن حديث حماد بن زيد عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، سمع عثمان: في صدقة الفطر صاع، فقال الإمام أحمد: حدثنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب بهذا.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٧.
(٢) المصدر نفسه ١٣٠.
(٣) المصدر نفسه ٢٤٥ - ٢٤٦.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٣٥٥.

قال أحمد: فحدثت به ابن مهدي، فقال: أخطأ -يعني سليمان بن حرب، فرجعت إلى سليمان بعد فرجع فقال: هو عن خالد[١].

ومثله ما قال أحمد: أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة فقال: مالك بن عرفطة، وأخطأ أيضًا في سلم بن عبد الرحمٰن، فقال: عبد الله بن يزيد[٢].

ومثله ما قال ابن أبي حاتم في "العلل": "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه القعنبي عن مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل عن السمن الجامد تقع فيه الفأرة، فقال: "خذوها وما حولها فألقوها". قال أبو زرعة: هذا الحديث في الموطأ: مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أن النبي ﷺ مرسل. وقال أبي: الصحيح من حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ[٣]. فهذا حديث رواته ثقات لكن الأئمة بينوا الوهم فيه.

ومن ذلك ما ساقه الإمام الترمذي من حديث محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في المواقيت، ونقل عن شيخه البخاري قوله: "وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل، وذكر أن الصحيح فيه حديث الأعمش عن مجاهد قوله[٤]. ثم ساقه من قول مجاهد[٥]، ومحمد بن فضيل ثقة احتج به الشيخان في صحيحهما[٦].

وأعل الإمام الترمذي حديث عبد الرزاق بن همام الصنعاني -وهو ثقة معروف، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل عن مسروق، عن معاذ، قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، أعله بمن رواه عن سفيان مرسلاً، فقال: "وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن، فأمره أن يأخذ، وهذا أصح"[٧].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/ ١١٣.
(٢) المصدر نفسه ١/ ١٨٢.
(٣) العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٩.
(٤) جامع الترمذي (١٥١). (٥) المصدر نفسه (١٥١م).
(٦) تحرير تقريب التهذيب لشيخنا الدكتور بشار والشيخ شعيب الأرناؤوط ٣/ ٣٠٦ - ٣٠٧.
(٧) جامع الترمذي (٦٢٣) وتعليق شيخنا الدكتور بشار عليه.

وساق الترمذي حديث الفضل بن موسى السيناني -وهو ثقة[١]- عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ كان يلحظ في الصلاة يمينًا وشمالاً ولا يلوي عنقه خلف ظهره، وأعله بالإرسال، فقال: "هذا حديث غريب، وقد خالف وكيع الفضل بن موسى في روايته". ثم ساق حديث وكيع، عن عبد الله، عن بعض أصحاب عكرمة أنَّ النبي ﷺ، فذكر نحوه[٢]، وكذلك فعل أبو داود[٣].

ومما يدل على دقة معرفتهم بأحاديث الرواة، وقوفهم على عدد الأحاديث التي رواها الراوي، فكانت عندهم إحصاءات دقيقة تحصلت عندهم نتيجة جمع أحاديث كل راوٍ ودراستها، فإذا ما وجدوا حديثًا خارجًا عنها نبهوا على ذلك وبينوه، فمن أمثلة ذلك قول يحيى بن معين في أفلح بن سعيد الأنصاري: "ثقة يروي خمسة أحاديث"[٤]، وقول علي ابن المديني في أيوب بن أبي تميمة السختياني: "له نحو ثمان مئة حديث"[٥]، وقوله في جامع بن شداد المحاربي: "له نحو عشرين حديثًا"[٦].

ويمكن للباحث أن يتأمل القدرة العظيمة لهؤلاء النقاد الجهابذة وما قاموا به من دراسات معمقة لأحاديث الرواة من النص الآتي الذي يشير إلى دراسة أبي زرعة الرازي لأحاديث عبد الله بن وهب حينما يقول: "نظرت في نحو ثلاثين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وفي غير مصر، ما أعلم أني رأيت له حديثًا لا أصل له"[٧].

ومثل هذا المثال له عشرات نظائر يمكن أن يسوقها الباحث للتدليل على هذا الأمر.

على أن هذا لا يعني البتة عدم إمكانية أن يخفى على بعضهم الشيء بعد الشيء، فهم بشر يعتريهم ما يعتري كل إنسان من الغفلة وعدم الإحاطة، من نحو ما رواه عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، عن أحمد بن عبد الرحمٰن ابن أخي

(١) تحرير تقريب التهذيب ٣/ ١٦٠.
(٢) جامع الترمذي (٥٨٧) و (٥٨٨).
(٣) في رواية ابن الأشناني، كما نص عليه الإمام المزي في تحفة الأشراف (٦٠١٤).
(٤) تهذيب الكمال للمزي ٣/ ٣٢٤.
(٥) المصدر نفسه ٣/ ٤٦٠.
(٦) المصدر نفسه ٤/ ٤٨٧.
(٧) تقدمه الجرح والتعديل ٣٣٥.

ابن وهب، قال: سمعت عمي يقول: سمعت مالكًا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء، فقال: ليس ذلك على الناس. قال: فتركته حتى خف الناس فقلت له: عندنا في ذلك سنة. فقال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي، قال: رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه، فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع"[1]. فهذا أحد الجهابذة قد فاته هذا الحديث.

على أنه يكاد أن يكون مستحيلاً أن يخفى حديث على مجموع العلماء الجهابذة المتقدمين، وإلى مثل هذا أشار الإمام الشافعي في كتابه العظيم "الرسالة" حين قال: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه. والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه: لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء. فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فُرِّق علم كل واحد منهم: ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودًا عند غيره. وهم في العلم طبقات؛ منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره"[2].

هذا والإمام الشافعي قد عاش في النصف الثاني من المئة الثانية "١٥٠ - ٢٠٤هـ"، فما بالك بجهابذة المئة الثالثة؟

وقد بين أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف في مقدمته لتاريخ مدينة السلام أن المئتين الثانية والثالثة شهدتا "نهضة لا مثيل لها في جمع السنة النبوية الشريفة وتتبعها وتدوينها وتبويبها على أنحاءٍ شتى من التنظيم والتبويب مما لم تعرفه أمة من الأمم، فكان ذلك خصيصًا بهذه الأمة الإسلامية، وهيأ الله

(١) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣١ - ٣٢.

(٢) الرسالة للإمام الشافعي ٤٢ - ٤٣.

سبحانه مئات الحفاظ الجهابذة الذين حفظوا ودونوا مئات ألوف من طرق الأحاديث، ورحلوا من أجلها إلى البلدان النائية، وطوفوا في البلدان شرقًا وغربًا ليصدروا عن خبرة وعيان وسألوا عن الرواة واطلعوا على مروياتهم ومدوناتهم ومحفوظاتهم، فجمعت السنة في صدور الحفاظ وفي كتاباتهم. ثم غربلوا ما كتبوا من مئات الألوف وانتقوا منه ما يمكن أن يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا، أو يحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ، كل بحسب اجتهاده ومنهجه، فتوسع البعض واقتصر الآخر على أنواع معينة، ودوّن كل ذلك في المصنفات والجوامع والمسانيد والسنن، فإن كان فات بعضهم الشيء منها فما كان ليخفى على مجموعهم، وهم يتذاكرون المتون والأسانيد بينهم". وقال أيضًا: "ومما لا شك فيه أن الطرق التالفة والواهية التي وقع فيها الغلط الفاحش أوالشذوذ البين، أو النكارة الشديدة، أو الأسانيد المركبة على أحاديث صحيحة، أو الأسانيد المركبة على متون منكرة، أو الموضوعات من أحاديث الكذابين والمتروكين والهلكى قد أهملت من قبلهم، ولم يدخل معظمها في كتبهم المصنفة أو مجاميعهم المبوبة، سواء أكانت مصنفات أم مسانيد، أم جوامع، أم سنن وللقارئ أن يتصور الجهد الهائل الذي بذله هؤلاء الأئمة الجهابذة في تصفية هذه الطرق والمتون، حينما يعلم مثلاً أن الإمام أحمد أخرج مسنده من جملة سبع مئة ألف حديث[١]، وأن مسنده بحدود الثلاثين ألف طريق فقط، وأن البخاري أخرج كتابه "الصحيح" من زهاء ست مئة ألف حديث[٢]، وأحاديثه بالمكرر بحدود السبعة آلاف وخمس مئة حديث فقط، وذكر مسلم بن الحجاج أنه صنف "صحيحه" من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة[٣]، وكتب يحيى بن معين ست مئة ألف حديث[٤]، والروايات في هذا الأمر معروفة متواترة"[٥].

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ١٣٠.
(٢) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ٢/ ٣٢٧.
(٣) المصدر نفسه ١٥/ ١٢٢. (٤) المصدر نفسه ١٦/ ٢٧٠.
(٥) مقدمته لتاريخ مدينة السلام ١/ ١٦٦ - ١٦٧، وتنظر مقدمته لجامع الترمذي ١/ ٤١ فما بعدها.

# الفصل الثالث

## أسس الحكم على الرواة

### (الأسس العامة)

مدخل:

حين انقضى عصر الجهابذة بنهاية المئة الثالثة، حاول كتاب المصطلح في المئة الرابعة وما بعدها تقنين الأسس التي يحكم بها على كل راوٍ استناداً إلى استقرائهم لصنيع المتقدمين من جهابذة العلماء.

ومن يطالع كتب المصطلح يجدها تدور في هذا الشأن على مسألتين عظيمتين، أولاهما العدالة وثانيهما الضبط. فتناولت في القسم الأول تعريف العدالة لغة واصطلاحًا، وشروطها والمسائل التي تتعلق بها مما جرى فيه اختلاف بين المحدثين في حد العدالة عند كل واحد منهم، فبعد أن ذكروا الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق دخلوا في تفصيلات هذه الأمور وبينوا اختلاف العلماء فيها بالنسبة إلى قبول حديث الراوي أو رده.

ثم تناولوا في القسم الثاني الضبط وشروطه وكل ما يتصل به.

وقد تبدو دراستنا لأول وهلة تسير في هذا المسار لتقارب الموضوعات المدروسة، لكن الواقع أنها غير ذلك تمامًا، فدراستنا معنية بالأسس التي كان ينطلق منها المحدث أو الناقد في تقويم الراوي والملاحظات التي يلاحظها عليه، فيذكرها أو يذكر قسمًا منها، وهو ما يهتم به عادة، فكانت هذه الملاحظات تتجمع ويسوقها عادة مؤلفو كتب الرجال، لتكون بمجموعها فيما بعد من الأسس التي يحكم بها على الراوي.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتناول الأسس العامة التي كان يلاحظها النقاد

في جميع الرواة، وهي أمور تتصل بالملاحظات الشخصية المتصلة بالراوي في هيئته وسمته وعبادته وورعه وصدقه وكذبه، وعقيدته، وحفظه وفيما إذا كان تخصصًا في هذا العلم أم لا، وهي المباحث التي تضمنها هذا الفصل .كما يأتي:

م١ -الملاحظات الشخصية.

م٢ -العقائد.

م٣ -التخصص.

## المبحث الأول

## الملاحظات الشخصية

لا شك أن الذي يتصدى للعناية بحديث رسول الله ﷺ سماعًا ورواية ودراية هو المسلم العاقل، ولا نعرف أن أحدًا من المعنيين بالحديث قد حَدَّث قبل البلوغ، بل غالبًا ما يكون التحديث في عمر متأخر في الأغلب الأعم حينما تكتمل علوم طالب الحديث ويصبح أهلاً للعطاء، ويقبل عليه طلبة العلم إما لتقدم عمره أو تميزه بشيء غير معهود. ومع ذلك فإن من حدث وهو شاب أقل القليل، والغالب أن يحدث الإنسان في الكهولة.

ومن الطبيعي أن تشترط كتب المصطلح في الراوي الإسلام والبلوغ وسلامته من الفسق وخوارم المروءة، وهو ما يعرف عندهم بالعدالة[(١)].

وكان من الطبيعي أن يسأل طالب العلم عن الشيخ الذي يريد السماع منه قبل الذهاب إليه، وغالبًا ما كانوا يتشددون في المسألة، يقول الحسن بن صالح ابن حي "ت١٦٩هـ"[(٢)]: "كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه"[(٣)].

---

(١) هذا ليس هو التعريف الاصطلاحي للعدالة، ولكن هذا بلا شك مضمونة حيث اختلف العلماء في تعريفه فينظر على سبيل المثال: الكفاية للخطيب ١٣٩ - ١٤٠، وجامع الأصول لابن الأثير ١/ ٧٤ - ٧٥، ونزهة النظر للحافظ ابن حجر ٢٩، وتوضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٧٣.

(٢) تهذيب الكمال للمزي ٦. (٣) الكفاية للخطيب ١٣٨.

وأول الملاحظات المتأتية عن تلك المساءلات أو المشاهدات فيما إذا كان هذا الراوي من معادن الصدق أو كان كذابًا، ولهم في معرفة ذلك وسائل عديدة، منها ما يعرفونه من شيوخهم أو زملائهم، من نحو قول أبي داود في عمرو بن خالد القرشي: "ليس بشيء، قال وكيع: كان جارنا فظهرنا منه على كذب فانتقل"[١]، ومن نحو قول عبد الرحمٰن بن القاسم: "سألت مالكًا عن ابن سمعان، فقال: كذاب. قلت: يزيد بن عياض؟ قال: أكذب وأكذب"[٢]. ومن ذلك قول مهران بن أبي عمر العطار الرازي: "كنت مع سفيان الثوري في المسجد الحرام فمر عبد الوهاب بن مجاهد فقال سفيان: هذا كذاب"[٣].

ولا شك أن معرفتهم بكذبه كانت بموجب أسس استندوا إليها، وقد بينوا بعضها ولم يبينوا أخرى، فمن نحو ما بينوه أن يدعي السماع ممن لا يمكن أن يكون سمع منه، فقد قال إسماعيل بن عياش لعمر بن موسى الوجيهي: "أي سنة سمعت من خالد بن معدان؟ قال: سنة ثمان ومئة. قلت: فأنت سمعت منه بعدما مات بأربع سنين! قلت: وأين سمعت منه؟ قال: بأرمينية وأذربيجان. قلت: إنهما لثغران ما دخلهما قط"[٤]. أو يروي أحاديث عن شيخ لم يحدث بها، أو حدث بها بشكل آخر فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه[٥] عن محمود ابن غيلان، قال: حدثنا أبو داود الطيالسي، قال: قال لي شعبة: إذا رأيت جرير بن حازم فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة فإنه يكذب. قال أبو داود: قلت لشعبة: وكيف ذاك؟ فقال: حدثنا عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلاً؛ قال: قلت له: بأي شيء؟ قال: قلت للحكم: أصلى النبي ﷺ على قتلى أحد، فقال: لم يصل عليهم. فقال الحسن بن عمارة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى عليهم ودفنهم. قلت للحكم: ما تقول في أولاد الزنا؟ قال: يُصلى عليهم. قلت: من حديث من يروي؟ قال: يروى عن الحسن البصري. فقال الحسن بن عمارة: حدثنا الحكم عن يحيي الجزار

(١) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ الترجمة ١٦٧.
(٢) تهذيب الكمال للمزي ٣٢/ ٢٢٣.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ الترجمة ٣٦٢.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ الترجمة ٧٢٧.
(٥) صحيح مسلم ١/ ٢٣.

عن علي[١].

ومن ذلك أيضًا أن يحدث بأحاديث معروفة عن غير الذين حدث عنهم، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي وذكر حبيبًا الذي كان يقرأ على مالك بن أنس[٢]، فقال: ليس بثقة، قدم علينا رجل، أحسبه قال: من خراسان، كتب عن حبيب كتابًا عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه، عن سالم والقاسم، فإذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم وسالم، قال أبي: أحالها على ابن أخي ابن شهاب. قال أبي: حبيب كان يحيل الحديث ويكذب، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه، وأثنى عليه شرًا وسوءًا"[٣]. وأمثلة ذلك كثيرة في كتب الجرح والتعديل.

ثم يلاحظ بعض المحدثين هدي الشيخ وسمته وهيئته فقد كان أبو العالية يقول: كنا إذا أتينا الرجل لنأخذ عنه نظرنا إلى صلاته، فإن أحسن الصلاة أخذنا عنه وإن أساء الصلاة لم نأخذ عنه[٤]. ويقول إبراهيم النخعي: كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل نظروا إلى صلاته وإلى سمته وإلى هيئته[٥]، وربما كان طالب العلم يقع في شيخ لأسباب يراها مما يخرم مروءته، كأن يراه في الحمام بغير إزار[٦]، أو رآه يركض على برذون[٧]، أو يشرب النبيذ على مذهب العراقيين[٨]، ونحو ذلك.

ومع هذا الذي قدمنا نجد أسسًا أخرى مناقضة لما ذكرنا تعج بها كتب الرجال حاصلها أن النقاد لم يكونوا دائمًا يعنون بتلك الأمور عناية بالغة كما تصورها بعض النصوص القليلة التي ذكرنا طرفًا منها، فالعبادة والصلاح والتقوى ليست هي الموازين التي يزن بها النقاد حديث الشيخ دائمًا، مع مراعاتهم لها بلا شك، لكنهم غالبًا ما كانوا يصرحون بما يناقض ذلك حينما

---

(١) وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ١١٦، والخطيب في تاريخه ٨/ ٣٢٦ - ٣٢٧، والمزي في تهذيب الكمال ٦/ ٢٦٨.

(٢) هو حبيب بن أبي حبيب الحنفي أبو محمد المصري كاتب مالك بن أنس، وأخرج له ابن ماجه فقط.

(٣) تهذيب الكمال للمزي ٥/ ٣٦٨.

(٤) المحدث الفاصل للرامهرمزي ٢٥٧.

(٥) الكفاية للخطيب ١٥٧.

(٦) حلية الأولياء لأبي نعيم ٧/ ١٥٢.

(٧) الكفاية للخطيب ١١٠ - ١١١.

(٨) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٤.

يقفون على المناكير أو الأحاديث الواهية في حديث أهل العبادة والخير والصلاح حتى روى مسلم بسنده إلى يحيى بن سعيد القطان أنه قال: "لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث" قال مسلم معقبًا على ذلك: "يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب!"[١]. وقد لاحظ ابن حبان فيما بعد أن غلبة العبادة على هذا الرجل الصالح تجعله يغفل عن الاتقان، فتكثر المناكير في حديثه[٢].

وقال إبراهيم بن الأشعث: سمعت أبا أسامة[٣] يقول: قد يكون الرجل كثير الصلاة كثير الصوم ورعًا جائز الشهادة، في الحديث لا يسوى ذه- ورفع شيئًا ورمى به![٤] وأرى من المفيد أن أسوق هنا بعض ما يكثر في كتب الجرح والتعديل على لسان الأئمة النقاد في مثل هذا الأمر، فقد قال عبد العزيز بن أبي رزمة اليشكري أبو محمد المروزي "ت٢٠٦"[٥]: "ما أدري، ما رأيت رجلاً أفضل من عباد بن كثير في ضروب من الخير، فإذا جاء الحديث فليس منها في شيء"[٦].

وقال الإمام المبجل أحمد بن حنبل في أبي يعقوب فرقد السبخي: "رجل صالح ليس هو بقوي الحديث، لم يكن صاحب حديث"[٧].

وقال الإمام أبو حاتم الرازي في يزيد بن أبان الرقاشي: "كان واعظا بكاءًا كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة في حديثه صنعة"[٨]، وقال في عمار بن سيف الضبي: "كان شيخنا صالحاً، وكان ضعيف الحديث منكر الحديث"[٩]. وقال يحيى بن معين في يزيد بن أبان المذكور: رجل صالح،

---

(١) صحيح مسلم ١/١٧ - ١٨.

(٢) المجروحين لابن حبان ٢/ ١٥٥.

(٣) هو حماد بن أسامة القرشي الكوفي المتوفي سنة ٢٠١ (تحرير التقريب ١/ ٣١٦).

(٤) المجروحين لابن حبان ١/ ٢٤.

(٥) تحرير التقريب ٢/ ٣٦٧.

(٦) تاريخ الإسلام للذهبي، الطبقة ١٦/الترجمة ١١٩ (بتحقيق شيخنا الدكتور بشار- بيروت ٢٠٠٣).

(٧) ميزان الاعتدال للذهبي ٣/ الترجمة ٦٦٩٩.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ الترجمة ١٠٥٣.

(٩) الجرح والتعديل ٦/ الترجمة ٢١٩١.

وليس حديثه بشيء"[١].

وقال أبو داود السجستاني صاحب "السنن" في جبارة بن المغلس الحماني: "لم أكتب عنه، في أحاديثه مناكير، ما زلت أراه وأجالسه، كان رجلاً صالحًا"[٢]، وقد كذبه الإمام أحمد ويحيى بن معين[٣].

وقال صالح جزرة في عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي: "كان رجلاً صالحاً، وهو منكر الحديث"[٤].

## المبحث الثاني

## العقائد

كان نقاد الحديث وعلماء الرجال وطلبة العلم يعنون عادة ببيان عقيدة راوي الحديث بحيث قلما نجد أحدا منهم لا يعنى بهذا الأمر وهو أمر يعكس عناية المسلمين بالعقيدة حيث أنها أساس الإيمان والإسلام.

وحين لاحظ علماء المصطلح في القرن الرابع فما بعد هذه العناية البالغة والكثرة الكاثرة لأقوال الأئمة فيما يتصل بالعقائد عنوا بها وحاولوا أن يصنعوا لها أسسا وقواعد وسموهم "أهل البدع" تارة و"أهل الأهواء" تارة أخرى.

وقسموا البدعة إلى قسمين:

١ - بدعة مكفرة.

٢ - وبدعة مفسقة.

وقسموا البدعة المكفرة إلى قسمين أيضا

أولاها: ما اتفق على تكفير أصحابها، مثل القائلين بحلول الإلٰهية في سيدنا علي أو غيره، أو الأيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو وقوع التحريف في القرآن، أو نحو ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة.

---

(١) تاريخ الدوري ٢/ ٦٦٧، والمجروحين لابن حبان ٣/ ٩٨، وتهذيب الكمال ٣٢/ ٦٨.

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ الترجمة ١٢.

(٣) تهذيب الكمال للمزي ٤/ ٤٩١.

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (طبقة ١٦/ الترجمة ١٥٥).

وثانيها: البدع التي اختلف في تكفير أصحابها وعدمه: كالقول بخلق القرآن والنافين لرؤية الله سبحانه يوم القيامة[١].

أما البدع المفسقة فهي بدعة الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذاك الغلو، والقدرية، والمعتزلة، والجهمية، والواقفية والمرجئة ونحوهم.

واختلف العلماء كتاب المصطلح في الاحتجاج بأهل البدع اختلافا بيناً، فذهب جماعة من أهل النقل والمتكلمين إلى قبول أخبار أهل الأهواء كلهم وإن كانوا من أصحاب البدع المكفرة أو المفسقة بالتأويل واستدلوا على ذلك بأن أهل الأهواء متأولون غير معاندين، وأنهم اعتقدوا ما اعتقدوه ديانة[٢]، وممن ذهب هذا المذهب، أعنى قبول رواية كافر التأويل، هو العلامة ابن الوزير اليماني في كتابه "تنقيح الأنظار"[٣]، وأتى بأدلة كثيرة تؤيد هذا القول مع مناقشة المخالفين.

وذهب آخرون -منهم فخر الدين الرازي والبيضاوي- إلى أن خبرهم يقبل إن كانوا يعتقدون حرمة الكذب[٤]، قال الإمام فخر الدين الرازي: "المخالف من أهل القبلة إذا كفرناه كالمجسم وغيره هل تقبل روايته أم لا؟ الحق أنه إن كان مذهبه جواز الكذب لم تقبل روايته، وإلا قبلنا"[٥].

وذهبت طائفة ثالثة إلى أن المكفرين ببدعتهم لا يحتج بهم ولا يقبل رواياتهم، وقد حكى الإمام النووي الاتفاق على ذلك[٦]. وقد رد الإمام السخاوي مسألة الاتفاق بما قدمنا[٧]. وقد حقق الإمام الحافظ ابن حجر

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٠٩، وفتح الباقي لزكريا الأنصاري ١/ ٣٣٣، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣٢٤، وغيرها. وتنظر تفاصيل ذلك في كتاب الدكتور عزت علي عيد عطية: البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها (القاهرة ١٩٧٣).

(٢) الكفاية للخطيب ١٩٥ - ٢٠٠، وقد رد عليهم الخطيب.

(٣) ينظر توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار ٢/ ٢١٩ - ٢٢٧ لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (القاهرة ١٣٦٦هـ).

(٤) ينظر منهاج الأصول في علم الأصول للبيضاوي ٢/ ٢٤١ (القاهرة، بدون تاريخ).

(٥) المحصول في علم أصول الفقه ث١ ج٢ ص٥٦٧ فما بعدها، تحقيق الدكتور طه جابر العلواني (الرياض ١٤٠٠هـ).

(٦) تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٣٢٤.

(٧) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٠٩.

العسقلاني هذه المسألة فقال: "والتحقيق أنه لا يرد كل مكفَّر ببدعته، لأن كل طائفةٍ تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه. فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله"(١).

واختلف العلماء المتأخرون في رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم، فذهب قوم إلى رد روايتهم مطلقًا إذ كما يستوي في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول(٢). وقد رد عليهم أكثر العلماء، فقال ابن الصلاح أنه: "مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول"(٣).

وذهب آخرون إلى أنه يحتج بهم إن لم يكونوا يستحلون الكذب في نصرة مذهبهم أو لأهل مذهبهم سواء أكانوا دعاة أم لا(٤).

وذهب فريق ثالث إلى قبول رواية المبتدع إذا كان مروية مما يشتمل على ما ترد به بدعته وذلك لبعده حينئذ عن تهمة الكذب جزمًا(٥).

وذهب فريق رابع إلى قبول روايته إن كانت بدعته صغرى، وإن كانت كبرى فلا تقبل(٦).

وذهب فريق خامس إلى قبول أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء إلى بدعتهم. أما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، لأن الداعية قد يحمله تزيين بدعته على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وصرّح الخطيب(٧) بأن

---

(١) شرح نخبة الفكر ص٥٠.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٠٣.
(٣) المقدمة ص١٠٤. وقال العراقي في نكته على المقدمة ص١٢٨: "وقد اعترض عليه- يعني: على ابن الصلاح- بأنهما احتجا أيضًا بالدعاة".
(٤) المقدمة، ص١٠٣. وتنظر الكفاية للخطيب ١٨٤ - ١٩٥ ففيه تفصيل.
(٥) فتح المغيث ١/٣٠٦.
(٦) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٥٥.
(٧) الكفاية ١٩٥.

هذا القول هو مذهب كثير من العلماء، وصححه الحافظ ابن حجر[١].

وقد ساق كل أصحاب رأي من هذه الأراء بعض النصوص المؤيدة له، واستدل بأقوال العلماء المتقدمين في ذلك.

ولا يشك الباحث بأن كتب الجرح والتعديل طافحة بأقوال أئمة الجرح والتعديل في مسائل العقائد، قلما تخلو منها ترجمة قدحًا أو مدحًا، ولذلك كونت مادة دسمة وأساسية في مكونات الترجمة ومحتوياتها.

ومع كل هذا الذي قدمنا، ومع كثرة دور هذه المسألة في كتب الجرح والتعديل فقد لاحظنا أن العلماء الجهابذة الأوائل فلما تأثروا بالعقائد عند إصدار الحكم النهائي على الراوي، بل كان الأساس في ذلك هو صدق الراوي وتثبته وصحة حديثه.

ونرى من المفيد أن نضرب بعض أمثلة لذلك نتناول فيها أشهر العقائد المخالفة لأهل السنة والجماعة الذين كان المحدثون منهم. وأول ما يتبادر إلى الذهن توثيق كثير من الشيعة المحترقين والرواية عنهم، وهم بذلك التوثيق كأنهم أن بدعته غير مؤثرة في وثاقته وصحة روايته، فقد سئل يحيى بن معين عن سعيد بن خثيم الكوفي فقال: كوفي ليس به بأس ثقة، فقيل ليحيى: شيعي؟ فقال: وشيعي ثقة، وقدري ثقة[٢]. وقال في الحارث بن حصيرة الأزدي أبي النعمان الكوفي: خشبي ثقة. وقال أبو داود: شيعي صدوق. والحارث هذا قال فيه ابن عدي: وهو أحد من يُعد من المحترقين بالكوفة في التشيع[٣]. وكان عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي شيعيًا جلدًا، ومع ذلك فقد كان ابن خزيمة يقول: "حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب"[٤]. وقد وثقه أبو حاتم الرازي[٥]، وأخرج له البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد حديثًا

---

(١) في شرح النخبة ٥٠.
(٢) سؤالات ابن الجنيد، ص١٢٤، وتهذيب الكمال ج١٠- ٤١٤.
(٣) انظر تفاصيل ذلك في تهذيب الكمال ٥/ ٢٢٤ - ٢٢٦.
(٤) نقله المزي في تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٧ من طريق أبي عبد الله الحاكم عنه.
(٥) تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٧.

واحدًا مقرونًا، حديث ابن مسعود: أي العمل أفضل[١]. وكان يعقوب هذا يشتم عثمان، ويزعم أنَّ الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة لأنهما قاتلا علي بن أبي طالب بعد أن بايعاه[٢]، وذكر ابن عدي أنه كان يشتم السلف ويظهر مثالبهم[٣]، فهو شيعي داعية إلى بدعته كما قال ابن حبان[٤]. وبسبب إخراج البخاري له في صحيحه وتوثيق ابن حبان قال الحافظ ابن حجر في "التقريب"، "صدوق رافضي"[٥].

ومن الأمثلة القوية على عدم اعتبار النقاد الجهابذة الأوائل للعقائد في توثيق الرواة هو عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي العتكي، فقد ذكر عنه أنه كان يروي أحاديث سوء في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ وأزواجه، وهو شيعي محترق كما قال موسى بن هارون الحمال وابن عدي[٦]، ومع ذلك قال الحسين بن فهم الحراني: رأيت يحيى بن معين وحبيش بن مبشر وابن الرومي بين يدي عبد الرحمٰن بن صالح جلوسًا. وقال ابن محرز عن يحيى بن معين: لا بأس به[٧]. وقال سهل بن علي الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: يقدم عليكم رجل من أهل الكوفة يقال له عبد الرحمٰن بن صالح ثقة صدوق شيعي لأن يَخرَّ من السماء أحب من أن يكذب في نصف حرف[٨]. ولابد أن ابن معين إنما وثقه لمعرفته التامة به، وبصدقه وضبطه وابتعاده عن الكذب بسبب بدعته. وقال يعقوب بن يوسف المطوعي: كان عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي رفضيًا، وكان يغشى أحمد بن حنبل، فيقربه ويدينه، فقيل له: يا أبا عبد الله، عبد الرحمٰن بن صالح رافضي، فقال: سبحان الله، رجل أحب قومًا من أهل بيت النبي ﷺ نقول له: لا تحبهم؟ هو ثقة[٩]. وقال موسى بن هارون: كان ثقة، وكان يحدث بمثالب أزواج رسول الله ﷺ وأصحابه[١٠].

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر ٥٧٩ ص٤١٢ من طبعة دار الكتب.
(٢) تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٨، وهدي الساري ٥٧٩.
(٣) الكامل ٤/ ١٦٥٣.
(٤) المجروحين ٢/ ١٧٢.
(٥) تحرير التقريب ٢/ ١٨٢.
(٦) الكامل ٤/ ١٦٢٧.
(٧) سؤالات ابن محرز ليحيى بن معين، رقم ٣٦٥.
(٨) تاريخ مدينة السلام للخطيب ١١/ ٥٤٤.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) تهذيب الكمال ١٧/ ١٨٢.

ومنهم فطر بن خليفة الذي أخرج له الإمام البخاري في صحيحه[١]، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول كان فطر عند يحيى ثقة ولكنه خشبي مفرط. وسألت أبي مرة عنه فقال: ثقة صالح الحديث حديثه حديث رجل كيس إلا أنه يتشيع[٢]. فانظر إلى هذا الشيعي الغالي المفرط كيف وثقة إمامان جبلان هما يحيى بن معين وأحمد بن حنبل مع إدراكهما لبدعته. وقد وثقة بعد ذلك يحيى بن سعيد القطان والعجلي والنسائي والدارقطني وابن سعد ونحوهم[٣].

وكان محمد بن راشد الخزاعي الدمشقي، نزيل البصرة، المعروف بالمكحولي مشتملاً على غير بدعة كما قال الجوزجاني[٤]، فقد ذكر أنه شيعي، وقالوا: معتزلي، وقالوا: قدري: كان يرى الخروج على الأئمة[٥]، ومع ذلك قال الإمام أحمد بن حنبل: ثقة ثقة، قال: وقال لنا عبد الرزاق: ما رأيت رجلاً أورع في الحديث منه، وفي رواية: أو أشد توقيًا[٦]، وقال في موضع آخر: ثقة سمع من مكحول[٧]، وقال في موضع آخر: ثقة ليس به بأس[٨]. وقال إسحاق بن منصور الكوسج[٩]، والمفضل بن غسان الغلابي[١٠]، وإبراهيم بن عبد الله ابن الجنيد[١١]، والعباس بن محمد الدوري[١٢]، وابن طهمان[١٣]، خمستهم عن يحيى بن معين: ثقة. وقال شعبة: "صدوق، لكنه شيعي قدري"[١٤]. وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت عليًا، يعني ابن

(١) هدي الساري ٦٠٨.
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي، الطبقة ١٦/الترجمة ٢٩٧.
(٣) هدي الساري ٦٠٨.
(٤) أحوال الرجال (٢٨٢).
(٥) تنظر تفاصيل ذلك في ترجمته من تهذيب الكمال ٢٥/ ١٨٨ - ١٩١ والتعليق عليه، وتحرير التقريب ٣/ ٢٤٠ - ٢٤١.
(٦) الكامل لابن عدي ٦/ ٢٢٠٨.
(٧) الجرح والتعديل ٧/ الترجمة ١٣٨٥.
(٨) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٢.
(٩) الجرح والتعديل ٧/ الترجمة ١٣٨٥.
(١٠) تاريخ مدينة السلام للخطيب ٣/ ١٨٣.
(١١) سؤالاته ليحيى بن معين، الترجمة ٢٨٣.
(١٢) تاريخ الدوري ٢/ ٥١٥.
(١٣) سؤالاته ليحيى بن معين، الترجمة ٣٤.
(١٤) العلل لأحمد ٢/ ٤٢ و ١٨٥، وتاريخ الإسلام للذهبي، الطبقة ١٧/ الترجمة ٣٤٩.

المديني، عن محمد بن راشد فقال: كان ثقة[١]. وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمٰن بن إبراهيم دحيم: ما تقول في محمد بن راشد؟ فقال: ثقة وكان يميل إلى هوى[٢]. فهذا الذي ابتلي بالعديد من البدع وثقة جهابذة الأئمة: شعبة، وابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، ودحيم وغيرهم.

ومنهم إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي أحد شيوخ البخاري في الصحيح[٣]، قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث[٤]، قال ابن عدي: "يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، وأما الصدق، فهو صدوق في الرواية[٥].

ومنهم عبد الملك بن أعين الكوفي الذي أخرج له الشيخان مقرونًا، فقد قال الحميدي عن سفيان بن عيينة: حدثنا عبد الملك بن أعين شيعي كان عندنا، رافضيٌّ صاحب رأي[٦]. وقد وثقه العجلي[٧]، وقال أبو حاتم الرازي: "هو من عتق الشيعة، محلة الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه"[٨].

وهذه الأمثلة التي قدمتها لها عشرات نظائر تبين أن من علماء الجرح والتعديل الأوائل من بيّنوا عقائد هؤلاء الشيعة وأكثرهم من الغلاة المخترقين الذين وصلوا حد شتم السلف وبيان مثالبهم، لم يتورعوا عن توثيقهم حينما وجدوا رواياتهم مستقيمة موافقة لروايات الثقات، وأنهم بالرغم من كل تلك العقيدة الفاسدة لم يخرجوا عن مسار الصدق والوثاقة.

فإذا كان الأمر هكذا في أمثال هؤلاء الشيعة المحترقين الغلاة في تشيعهم، فما بالك بمن رمي بشيءٍ يسير منه، مثل سليمان بن مهران الأعمش، وعبد

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي ابن المديني، رقم (٢٨٣)، وتاريخ مدينة السلام ٣/ ١٨٣، وتهذيب الكمال ٢٥/ ١٨٩.
(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٩١٩، وتاريخ مدينة السلام ٣/ ١٨٣.
(٣) هدي الساري ٥٥١.
(٤) أحوال الرجال، الترجمة ١١٤.
(٥) الكامل ١/ ٣٠٥، وتهذيب الكمال ٣/ ٩ - ١٠.
(٦) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي ٣/ ٣٧٠، وتهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٣.
(٧) تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ٣٨٦.
(٨) الجرح والتعديل ٥/ الترجمة ١٦١٩، وتهذيب الكمال ١٨/ ٢٨٤.

الرزاق بن همام الصنعاني، والحسن بن صالح بن حي وأضرابهم؟![١].

ومثلما وثق الجهابذة الأوائل بعض غلاة الشيعة، فإنهم وثقوا في الوقت نفسه غلاة النواصب، وهم الذين يبغضون سيدنا عليًا[٢]، فقد ثبت أن حريز بن عثمان الرحبي، وهو ممن أخرج له البخاري في صحيحه حديثين[٣]، قال أحمد ابن سعيد الدارمي، عن أحمد بن سليمان المروزي، قال، حدثنا إسماعيل بن عياش، قال: عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب عليًا ويلعنه[٤] وقال العقيلي: حدثنا محمد ابن أيوب بن يحيى بن الضريس، قال: حدثنا يحيى بن المغيرة، قال: ذكر جرير (بن عبد الحميد) أن حريزًا كان يشتم عليًا على المنابر[٥]، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: حدثنا محمد بن عبد الله، قال: سمعت بعض أصحابنا يذكر عن يزيد بن هارون، قال: قال حريز ابن عثمان: لا أحب من قتل لي جدين[٦]. وهذه الرواية وإن كان فيها مجهول لكن يعضدها ما روى الحسن بن علي الخلال، قال: حدثنا عمران بن أبان، قال: سمعت حريز بن عثمان يقول: لا أحبه قتل أبائي يعني عليًا[٧]. وأقصى ما اعتذر عنه البخاري أنه قال: "قال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل، ثم ترك، يعني عليًا ﷺ[٨]. ومع ذلك كله قال معاذ بن معاذ: حدثنا حريز بن عثمان أبو عثمان، ولا أعلم أني رأيت أحدًا من أهل الشام أفضله عليه[٩]. وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: سألت أحمد بن حنبل عن حريز فقال: ثقة، ثقة[١٠]. وقال إسحاق بن منصور[١١]، ومعاوية بن صالح[١٢]، والمفضل

(١) تنظر مقدمة تحرير التقريب ١٠/٣٨. (٢) هدي الساري ٦٤١.
(٣) تهذيب الكمال ٥/ ٥٦٨ و ٥٧٢ والتعليق عليه.
(٤) تهذيب الكمال ٥/ ٥٧٦.
(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٣٢١ وإسنادها صحيح، رجال الإسناد ثقات.
(٦) المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٨٧ - ٣٨٨.
(٧) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٣٢١، وتهذيب الكمال ٥/ ٥٧٦.
(٨) تاريخه الكبير ٣/ الترجمة ٣٥٦. (٩) المصدر نفسه.
(١٠) تاريخ مدينة السلام ٩/ ١٨٧ و ١٨٨، وتهذيب الكمال ٥/ ٥٧٢ - ٥٧٣.
(١١) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ١٢٨٨.
(١٢) تاريخ مدينة السلام ٩/ ١٨٣.

ابن غسان الغلابي[(١)]، وعباس الدوري[(٢)]، وعثمان ابن سعيد الدرامي[(٣)]، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: حريز بن عثمان يتهمونه أنه كان ينتقص عليًا ويروون عنه ويحتجون بحديثه وما يتركونه[(٤)]. وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: وسئل علي ابن المديني عن حريز بن عثمان، فقال: لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثقونه[(٥)].

ومنهم إسحاق بن سويد العدوي، وهو ممن أخرج له الشيخان في صحيحهما[(٦)]، قال العجلي: "وكان يحمل على عليّ ﷺ"[(٧)]، ووثقه أحمد ابن حنبل[(٨)]، وابن معين[(٩)]، والنسائي[(١٠)] وابن سعد[(١١)].

ومنهم حصين بن نمير الواسطي، وهو ممن أخرج له البخاري في صحيحه[(١٢)]، وكان ممن يحمل على عليّ[(١٣)]، وقد وثقه العجلي، وأبو زرعة الرازي وغيرهما[(١٤)].

ووثق الجهابذة الأوائل كثيرًا من المرجئة، بل الدعاة إلى هذه النحلة[(١٥)]، منهم طلق بن حبيب العنزي، وهو من رجال مسلم[(١٦)]، قال أبو زرعة الرازي: ثقة مرجئ[(١٧)]. وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء[(١٨)]،

---

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٥٧٣.
(٢) تاريخ الدوري ٢/ ١٠٦.
(٣) تاريخ الدارمي، الترجمة (٢٤١).
(٤) تاريخ مدينة السلام ٩/ ١٨٤.
(٥) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي ابن المديني، الترجمة ٢٠٩. وتنظر تفاصيل أكثر في ترجمته في تهذيب الكمال ٥/ ٥٧١ - ٥٨١ والتعليق عليها.
(٦) تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٢.
(٧) ثقاته، الترجمة (٦٨).
(٨) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٧٦٦.
(٩) تاريخ الدوري ٢/ ٢٤.
(١٠) تهذيب الكمال ٢/ ٤٣٣.
(١١) طبقاته الكبرى ٧/ ٢٤٣.
(١٢) تهذيب الكمال ٦/ ٥٤٦.
(١٣) هدي الساري ٥٦١.
(١٤) تهذيب الكمال ٦/ ٥٤٧.
(١٥) قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري ٦٤٠: "الأرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين، منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم: من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم: الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك".
(١٦) تهذيب الكمال ١٣/ ٤٥١.
(١٧) الجرح والتعديل ٤/ الترجمة ٢١٥٧.
(١٨) المصدر نفسه.

وقال ابن سعد: كان مرجئًا وكان ثقة إن شاء الله[١]. وقال البخاري في "الضعفاء الصغير": "يرى الإرجاء، وهو صدوق في الحديث"[٢] ونقل الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" عن أبي الفتح الأزدي أنه كان داعية إلى مذهبه[٣].

ومن المرجئة عبد العزيز بن أبي رواد، قال الناقد الجهبذ المتشدد يحيى بن سعيد القطان: "عبد العزيز بن أبي رواد ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه"[٤]، وقال الحميدي عن يحيى بن سليم الطائفي: "كان يرى الإرجاء"[٥]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: رجل صالح الحديث، وكان مرجئًا، وليس هو في التثبت مثل غيره[٦]. ووثقه يحيى بن معين[٧]، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة في الحديث متعبد[٨].

أما ابنه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فهو من رجال مسلم قال أبو داود: وكان مرجئًا داعية إلى الإرجاء، ثم وثقه[٩]، ووثقه النسائي[١٠].

ومن المرجئة الثقات عثمان بن غياث الراسبي البصري الذي أخرج له الشيخان في صحيحهما[١١]، قال الإمام أحمد: ثقة ثبت الحديث إلا أنه كان مرجئًا[١٢]، ووثقه يحيى بن معين[١٣]، والنسائي[١٤]، وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: مرجئة البصرة: عبد الكريم أبو أمية، وعثمان بن غياث، والقاسم بن الفضل[١٥].

---

(١) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٧. (٢) الضعفاء الصغير، الترجمة ١٧٩.
(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ٣١ - ٣٢.
(٤) الجرح والتعديل ٥/ الترجمة ١٨٣٠، وتهذيب الكمال ١٨/ ١٣٨.
(٥) تاريخ البخاري الكبير ٦/ الترجمة ١٥٦١. (٦) الجرح والتعديل ٥/ الترجمة ١٨٣٠.
(٧) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، الترجمة (٦٣١)من تحقيق أحمد نور سيف ص ٤٢٥.
(٨) الجرح والتعديل ٥/ الترجمة ١٨٣٠.
(٩) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٧٤، وميزان الاعتدال ٢/ الترجمة ٥١٨٣.
(١٠) تهذيب الكمال ١٨/ ٢٧٤. (١١) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٣.
(١٢) العلل ١/ ٢٨٨، وتاريخ الإسلام، الطبقة ١٦ الترجمة ٢٠٠
(١٣) تاريخ الدوري ٢/ ٣٩٥. (١٤) تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٤.
(١٥) سؤالات الآجري لأبي داود ٣/ الترجمة ٢٩٢.

ومنهم عمر بن ذر الهمداني المرهبي، وهو ممن أخرج له البخاري في صحيحه[(١)]، قال العجلي: "كان ثقة بليغًا يرى الإرجاء"[(٢)]. وقد وثقه ابن معين[(٣)]، والنسائي[(٤)]. وقال أبو داود: "كان رأسًا في الإرجاء"[(٥)]، وقال يحيى بن سعيد القطان: "عمر بن ذر ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه"[(٦)].

أما القدرية فهم الزاعمون أنَّ الشر فعل العبد وحده[(٧)]، وهم كثرة، فمن القدرية الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه: ثور بن يزيد الديلي المدني، وثور بن يزيد الحمصي، وحسان بن عطية المحاربي، والحسن ابن ذكوان، وداود بن الحصين، وزكريا بن اسحاق، وسالم بن عجلان، وسلام بن مسكين الأزدي أبو روح البصري، وسيف بن سليمان المكي، وشبل بن عباد المكي، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وأبو معمر عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن أبي لبيد المدني، وعبد الله بن أبي نجيح المكي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، وعبد الوارث بن سعيد التنوري، وعطاء بن أبي ميمون، وعمر بن أبي زائدة، وعمران بن مسلم القصير، وعمير بن هانئ الدمشقي، وعوف الأعرابي البصري، وكهمس بن المنهال، ومحمد بن سواء البصري، وهارون بن موسى الأعور، وهشام بن عبد الله الدستوائي، ويحيى بن حمزة الحضرمي، ونحوهم[(٨)].

ووثق الأئمة الخوارج الذين أنكروا على سيدنا علي ﷺ التحكيم وتبرؤوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، والإباضية منهم أتباع عبد الله بن إباض[(٩)]، فمنهم إسماعيل بن سميع الحنفي الذي أخرج له مسلم في صحيحه[(١٠)]، روى العقيلي عن محمد بن عيسى، قال: "حدثنا صالح بن أحمد، قال: حدثني

(١) تهذيب الكمال ٢١/ ٣٣٤.
(٢) ثقاته (١٣٣٩).
(٣) تاريخ الدوري ٢/ ٤٢٨.
(٤) تهذيب الكمال ٢١/ ٣٣٦.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) الجرح والتعديل ٦/ الترجمة ٥٦٥.
(٧) هدي الساري ٦٤١.
(٨) المصدر نفسه ٦٤١ - ٦٤٢. وتنظر تراجمها في تهذيب الكمال.
(٩) ينظر عن الخوارج هدي الساري ٦٤١.
(١٠) تهذيب الكمال ٣/ ١٠٧.

علي، قال: قلت ليحيى (يعني ابن سعيد القطان): زعم عبد الرحمٰن أن زائدة كان لا يحدثكم عن إسماعيل بن سميع، قال يحيى: إنما تركه زائدة لأنه كان صُفريًا[١]، فأما الحديث فلم يكن به بأس"[٢]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ثقة، وتركه زائدة لمذهبه"[٣]. وقد وثقه يحيى بن معين[٤]، وابن سعد[٥]، وأبو داود وقال: "ثقة إلا أنه كان بيهيسًا يرى رأي الخوارج[٦].

ومنهم عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الذي كان من رؤوس الخوارج، وأخرج له البخاري في صحيحه[٧]، وهو القائل في عبد الرحمٰن بن ملجم قاتل سيدنا علي:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لذكره حينًا فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا
أكرم بقُوم بطون الطين أقبرهم لم يخلطوا دينهم بغيًا وعدوانا[٨]

فهذا الخارجي الداعي المحترق الذي يقول مثل هذا الشعر في قاتل أمر المؤمنين ابن عم رسول الله ﷺ الذي ﷺ ورضى عنه لم يجد الأئمة مانعًا من توثيقه وإخراج حديثه في الصحيح لعلمهم بصدقه، قال أبو داود: "ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج"[٩]. وقال قتادة: "كان عمران بن حطان لا يتهم في الحديث"[١٠].

وكان إسحاق بن أبي إسرائيل واقفيًا، والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق[١١]، قال صالح بن محمد الحافظ: "صدوق في الحديث إلا أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف"[١٢]. وقال زكريا بن يحيى

---

(١) الصفرية: فرقة من الخوارج.
(٢) ضعفاء العقيلي ١١/٧٨.
(٣) تهذيب الكمال ٣/١٠٨.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٥٧٩.
(٥) طبقاته الكبرى ٦/٢٤١.
(٦) سؤالات الآجري لأبي داود ١/ الترجمة ٢٢٢، وإكمال تهذيب الكمال المغلطاي ١/ الورقة ١١٦.
(٧) تهذيب الكمال ٢٢/ ٣٢٢.
(٨) الكامل للمبرد ٣/ ١٦٩، والاغاني ١٨/ ١١١، وسير أعلام النبلاي ٤/ ٢١٥.
(٩) تهذيب الكمال ٢٢/ ٣٢٣.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) هدي الساري ٦٤١.
(١٢) تاريخ مدينة السلام ٧/ ٣٨١ - ٣٨٢.

الساجي: "تركوه لموضع الوقف، وكان صدوقًا"[١]، وتعقبه الإمام الذهبي - والحق معه- فقال: "قل من ترك الأخذ عنه"[٢]، وقد قال يحيى بن معين: ثقة مأمون ضابط، وقال في موضع آخر: "الثقة الصادق المأمون ما زال معروفًا بالدين والخير"[٣].

وأخرج البخاري في صحيحه عن شيخه علي بن أبي هاشم بن طبراخ، وهو واقفي معروف أيضًا[٤].

## المبحث الثالث

## التخصص

المراد بالتخصص الاعتناء بالحديث النبوي الشريف والاشتغال به وصرف الهمة إليه منذ الصغر حتى يصير طالبه من المتخصصين به العارفين بدقائقه رواية ودراية.

ومعلوم أن العلماء المسلمين يبدأون بطلب العلم في الصغر فيأخذون علومًا متنوعة من قرآن وحديث وعربية وفقه ونحوها من العلوم. ثم يبدأ كل واحد منهم بالتوجه إلى واحد من هذه العلوم، فيعني بالحديث أو الفقه أو النحو أو الشعر والآدب أو التاريخ أو التفسير فيصير متخصصًا به كلفًا بدقائقه.

من هنا لاحظنا أن طلبة الحديث يتوجهون إلى طلبه ممن تخصص به، ويهملون آخرين، قد يكونون من العلماء الكبار لكنهم لم يعرفوا بطلب هذا العلم أو التبحر به؛ روى مسلم من حديث أبي الزناد عن أبيه، قال: "أدركت بالمدينة مئة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله"[٥].

فانظر إلى قوله "كلهم مأمون" ثم قوله: "ليس من أهله"، مما يشير إلى أن الصدق والعدالة عمومًا لا دخل لها دائمًا في تقويم الراوي، فقد يكون الإنسان رجلاً تقيًا ورعًا مأمونًا صالحًا لا يُعرف عنه كذب، لكنه ليس من أهل الصنعة،

---

(١) المصدر نفسه ٧/ ٣٨٢.
(٢) ميزان الاعتدال ١/ ١٨٢.
(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٤٠١.
(٤) تهذيب الكمال ٢١/ ١٧١، وهدي الساري ٦٠٢.
(٥) صحيح مسلم ١/ ١٥.

قال الوليد بن مسلم: "سمعت عبد الرحمٰن بن يزيد ابن جابر يقول: "لا تكتبوا العلم إلا ممن يُعرف بطلب الحديث"[١].

وقال شعبة بن الحجاج: "خذوا العلم عن المشهورين"[٢]، وقال ابن عون: "لا يؤخذ هذا العلم إلا ممن شُهد له بالطلب"[٣]، وقال عبد الرحمٰن ابن يزيد بن جابر: "لا يؤخذ العلم إلا ممن شُهد له بالطلب"[٤].

وقال الإمام أحمد في الحسن ابن الخلال الحلواني: "ما أعرفه بطلب الحديث، وما رأيته يطلب الحديث"[٥].

وقال أبو داود: "قلت لأحمد: أيما أثبت في زهير أحمد بن يونس أو النفيلي؟ قال: فقال: أحمد بن يونس رجل صالح، والنفيلي صاحب حديث"[٦]. وهكذا جرح الإمام أحمد ابن يونس مع كونه رجلاً صالحًا وفضَّل النفيلي عليه لأنه معروف بطلب الحديث والعناية به.

ومثل هذا قول يحيى بن معين في إبراهيم بن عيينة، قال: "كان مسلمًا صدوقًا، ولم يكن من أصحاب الحديث"[٧].

وقد يكون الإنسان عالمًا بالفقه معروفًا به لكن الحديث ليس من اختصاصه فيجرحه الناقد العالم بالحديث من أجل ذلك، قال الإمام أحمد في عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ: "لم يكن صاحب حديث، كان ضيقًا فيه، وكان صاحب رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك ولم يكن في الحديث بذاك"[٨].

ومن أنواع التخصص الاعتناء بحديث محدث معين، قال أبو معاوية: "كان سفيان الثوري يأتيني ها هنا فيذاكرني حديث الأعمش، فما رأيت أحدًا أعلم بحديث الأعمش منه"[٩].

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي، الطبقة ١٦/ الترجمة ١٦٢.
(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٢٨.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه.
(٥) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٤٢.
(٦) تهذيب الكمال ١٦/ ٦١.
(٧) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ٦٢.
(٨) تهذيب الكمال ١٦/ ٢١٠.
(٩) تقدمة الجرح والتعديل ٦٤.

أما الحفظ فهو من الشروط الأساسية التي طلبها النقاد الأوائل في المحدث، قال الإمام الشافعي في معرض كلامه على المحدث الذي ينبغي الأخذ عنه: "حافظًا إن حدث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم"(١).

من هنا كان من أكثر ما يُمدح به المحدث قوة حفظه وأدائه للحديث بحروفه، ويتم تفضيل محدث على آخر بجودة حفظه وإتقانه، قال محمد بن يحيى الذهلي: "ما رأيت في يد عبد الرحمٰن بن مهدي كتابًا قط، وكل ما سمعت منه سمعته حفظاً"(٢). وقال عبد الرحمٰن بن مهدي: ما رأيت أحدًا لم يكتب الحديث أحفظ من حماد بن زيد(٣).

ومن هذا المنطلق جرت عادة النقاد الأوائل تفضيل المحدثين بعضهم على بعض بجودة الحفظ، قال يحيى بن سعيد القطان: "ما رأيت أحدًا أحفظ من سفيان الثوري قيل له: ثم من؟ قال: شعبة. قيل: ثم من قال: ثم هشيم"(٤). وقال الإمام أحمد بن حنبل: "كان وكيع مطبوع الحفظ وكان حافظًا حافظًا، وكان أحفظ من عبد الرحمٰن بن مهدي كثيرًا كثيرًا"(٥). وقال شعبة: "كان حماد بن أبي سليمان أحفظ من الحكم"(٦)، وقال أيضًا: "عاصم أحب إليَّ من قتادة -يعني في أبي عثمان النهدي- لأنه أحفظهما"(٧).

ومع أن التحديث من الكتاب كان أمرًا مألوفًا ومقبولاً عند المحدثين لا سيما إذا كانت الكتابة دقيقة ومتقنة خالية من التصحيف والتحريف بحيث قال علي ابن المديني: "ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة"(٨). لكن التحديث من الحفظ وعدم اعتماد الكتاب كان أمرًا محمودًا عند النقاد الأوائل، قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: "قال أبي الداود بن عمرو الضبي وأنا أسمع: يا أبا

---

(١) الرسالة ٣٧١.
(٢) تهذيب الكمال ١٧/ ٤٣٩، وتنظر مزيد أمثلة في تقدمة الجرح والتعديل ٣٥.
(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٦١٧.
(٤) تقدمة الجرح والتعديل ٦٣.
(٥) المصدر نفسه ٢٢١.
(٦) المصدر نفسه ١٣٧.
(٧) المصدر نفسه ١٤٥.
(٨) المصدر نفسه ٢٨٦.

سليمان، كان يحدثكم إسماعيل بن عياش هذه الأحاديث بحفظه؟ قال: نعم، ما رأيت معه كتابًا قط، فقال له: لقد كان حافظًا، كم يحفظ؟ قال: شيئًا كثيرًا. قال له: كان يحفظ عشرة آلف؟ قال: عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرت آلاف. فقال له أبي: هذا كان مثل وكيع"[١].

ومع ذلك كان النقاد يقبلون من المحدث غير المتقن في حفظه ولكن كتابته تتميز بالدقة والإتقان، ويشيرون إلى مثل هذا من باب تبيان الجرح والتعديل وبيان منزلته، فقد قال الإمام أحمد في عبد الله بن نافع الصائغ: "ليس بالحافظ هو لين تعرف حفظه وتنكر، وكتبه أصح"[٢]، وقال أبو زرعة: "حفص بن غياث ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا"[٣].

ومن ثم أنكر النقاد على من خلا من هاتين المنزلتين: الحفظ أو الكتابة المتقنة، قال أبو حاتم في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي: "كان في بعض قرى حمص فلم أخرج إليه، وكان ذكر أنه سمع كتب عبد الله بن سالم... رجل لا يحفظ، وليس عنده كتب"[٤].

من هذا المنطلق شدد النقاد الأوائل النكير على سيئي الحفظ من المعنيين بالحديث وروايته، قال شعبة: "ما رأيت أحدًا أسوء حفظًا من ابن أبي ليلى"[٥]، وكان يحيى بن سعيد القطان يقول: "لم يكن أبو شهاب الحناط بالحافظ، قال علي (يعني ابن المديني): ولم يرض - يحيى أمره[٦]" يعني بسبب سوء حفظه. وكان مالك قليل الحديث عن أبان بن أبي عياش لأنه كان نسيًا لحديثه[٧]. والحق أن كتب النقاد الأوائل مليئة بالأمثلة الدالة على جرح الرواة بسبب سوء الحفظ أو ضعفه، أو حدوثه عند الكبر، فكان النقاد يراعون مثل هذه الأمور في تقويم الراوي، وتكون هذه القضية قسمًا من المادة الخاصة بالجرح والتعديل، ومن ثم في الحكم على الرجال جرحًا أو تعديلاً.

---

(١) تاريخ مدينة السلام ٧/ ١٩٠ - ١٩١، وتهذيب الكمال ٣/ ١٧٠ - ١٧١.
(٢) الجرح والتعديل ٥/ ١٨٤، وتهذيب الكمال ٥/ ٦٨٧.
(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٦١.
(٤) تهذيب الكمال ١٦/ ٤٠٨.
(٥) تقدمة الجرح والتعديل ١٥٢.
(٦) تهذيب الكمال ١٦/ ٤٨٧.
(٧) تقدمة الجرح والتعديل ٧٧.

# الفصل الرابع

## أسس الحكم على الرواة

## (الأسس الخاصة)

**مدخل:**

تناولنا في الفصل السابق الأسس العامة التي كان يلاحظها النقاد في جميع الرواة من حيث عدالة الراوي في هيئته ودينه، وصدقه أو كذبه، وعقيدته، وتخصصه وحفظه، وهي أمور تتصل بالأسس المتفق عليها في كل راوٍ من الرواة.

وسنتناول في هذا الفصل الأسس الخاصة التي كانوا يلاحظونها في أي راوٍ منهم، وهي أسس تتصل بملاحظاتهم عند التحمل ثم ملاحظاتهم عند الأداء، فضلاً عن تفتيشهم على الأصول، ونختمه بالكلام على سبر حديث الراوي وتقويمه استنادًا إلى هذا السبر من غير اتصال به أو معرفة خاصة بشخصيته.

فوقع ذلك في أربعة مباحث:

المبحث الأول: الملاحظات النقدية عند التحمل

المبحث الثاني: الملاحظات النقدية عند الأداء

المبحث الثالث: اعتبار آراء النقاد السابقين

المبحث الرابع: سبر حديث الراوي

## المبحث الأول

## الملاحظات النقدية عند التحمل

كان النقاد الأوائل يجمعون ملاحظاتهم على الرواة الذين يتصلون بهم على

شكلين بينهما تقارب وتمازج؛ الأول ملاحظة حال الشيخ الذي يذهبون إليه في حال تحمله هذا العلم، وفيما إذا كان قد حصل عليه بالسماع ومتابعة الشيوخ أم أخذه عنهم عرضًا أو مناولة أو مكاتبة أو إجازة، وفيما إذا كان قد دون ما أخذه عنهم بكتابة متقنة صحيحة أو حفظه حفظًا متقنًا لا تبديل فيه ولا تغيير(١).

وقد يلاحظ طلبة العلم الأقران على بعضهم ملاحظات يدلون بها في قابل أيامهم حين يتصدر هذا القرين فيما بعد للتحديث، من مثل تركه لمجالس السماع أثناء قيام الشيخ بتسميع الحديث، قال عبد الله بن علي ابن المديني: "سمعت أبي يقول: كان إسحاق بن إسماعيل معنا عند جرير، وكانوا ربما قالوا له -يعني البغداديين- جئني بتراب، وجرير يقرأ، فيقوم، وضَعّفه"(٢). فترك مجلس السماع في أثناء التحديث يُعد انخرامًا في سماع ذلك الشخص وقلة عناية منه بالدقة والإتقان.

ولاحظ النقاد ضرورة أن يكون الطالب ممن يفصل السماع من العرض - وهو القراءة على الشيخ في أصل مكتوب- قال الإمام أحمد في معرض مدح عبد الله بن وهب: "عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته. قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه، وجدته صحيحًا"(٣). ومع كل ذلك كان عبد الله بن وهب في هذا الأمر غاية في التحري، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي يذكر عن أصحابه، قال: جاء عبد الله بن وهب المصري إلى سفيان بن عيينة، فقال له: ابن أختي أو ابن أخي الذي عرض عليك أمس الأحاديث أرويها أنا عنك؟ قال أبي: بلغني أنه لم يكن يدخل في تصنيفه من تلك شيئًا"(٤). وقال الإمام أحمد في علي بن المبارك: "ثقة، كانت عنده كتب بعضها سمعها من يحيى بن أبي كثير وبعضها عرض"(٥).

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ٥/ الترجمة ١٨٠٢، وتهذيب الكمال ١٨/ ١٥٦.
(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤١١.
(٣) الجرح والتعديل ٥/ الترجمة ٨٧٩، وتهذيب الكمال ١٦/ ٢٨٢.
(٤) العلل ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦.
(٥) الجرح والتعديل ٦/ الترجمة ١١٨.

كما لاحظ الطلبة على زملائهم في أثناء التحمل فيما إذا كان الطالب حريصًا على كتابة ما يسمع من الحديث، فقد لاحظ الإمام أحمد أن صحة حديث عبيد الله بن عُبيد الرحمٰن الأشجعي نزيل بغداد إنما تأتت من كونه كان يكتب في مجلس السماع. وقد لاحظ ابن سعد مثل هذه الملاحظة فدونها[١]، قال: "روى كتب الثوري على وجهها"[٢]. ومثل ذلك سؤال أبي طالب لشيخه الإمام أحمد بن حنبل: "من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟[٣] قال: إسرائيل، لأنه كان صاحب كتاب"[٤]، وقول الإمام يحيى بن معين: "جرير بن حازم أمثل من أبي هلال، وكان صاحب كتاب"[٥]. وهكذا وجدنا الإمام أحمد يفضل إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي حفيد أبي إسحاق على أبيه يونس بن أبي إسحاق لأنه كان صاحب كتاب، واستخدم ابن معين هذه الطريقة في تفضيل راوٍ على آخر.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "وسئل أبي عن أبي أسامة (حماد بن أسامة) وأبي عاصم (الضحاك بن مخلد النبيل) من أثبتهما في الحديث، فقال: أبو أسامة أثبت من مئة مثل أبي عاصم، كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطًا للحديث كيسًا صدوقًا"[٦].

وقال عبد الرحمٰن بن مهدي عن يونس بن يزيد: "كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح". قال ابن مهدي: "وأنا أقول كتابه صحيح"[٧].

وقال علي ابن المديني: كان يحيى يقول: حفص (بن غياث بن طلق) ثبت، فقلت: إنه يهم، فقال: كتابه صحيح. قال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حزام، وحفص، وابن أبي زائدة، كان هؤلاء أصحاب حديث. قال علي: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال -يحيى إذا فيها أخبار وألفاظ كما

---

(١) تاريخ مدينة السلام ١٢/ ١٥، وتهذيب الكمال ١٩/ ١٠٩.
(٢) الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٨، وتاريخ مدينة السلام ١٢/ ١٤، وتهذيب الكمال ١٩/ ١٠٩.
(٣) هو أبو إسحاق السبيعي الكوفي.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ١٢٥٨، وتهذيب الكمال ٢/ ٥١٩.
(٥) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٢٠٧٩، وتهذيب الكمال ٤/ ٥٢٨.
(٦) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٠٠، وتهذيب الكمال ٧/ ٢٢٢.
(٧) تهذيب الكمال ٣٢/ ٥٥٤.

قال- يحيى"(١).

وقال الإمام أحمد في حاتم بن إسماعيل المدني: "حاتم بن إسماعيل أحبُّ إليَّ من الدراوردي، زعموا أنَّ حاتمًا كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح"(٢).

وقال محمد بن عبد الله بن قهزاد في معرض الثناء الحميد على حاتم بن العلاء: "حاتم بن العلاء الجلاب من أصحاب عبد الله (بن المبارك) من الكبار، كتب عن المراوزة وغيرهم، صحيح الكتاب"(٣).

وهكذا فإن صحة الكتابة وجودتها وإتقانها كانت من الأمور الأساسية التي يلاحظها طالب العلم على زميله أو شيخه في قابل الأيام، وهي في كثير من الأحيان الأساس في تقويم هذا الراوي حتى وإن كان فيه بعض كلام، قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم في ترجمة إسحاق بن محمد الفروي: "سمعت أبي يقول: كان صدوقًا ولكنه ذهب بصره فربما لُقن الحديث، وكتبه صحيحة"(٤). فالآخذ من هذه الكتب الصحيحة يكون حديثه صحيحًا.

وعلى العكس من ذلك نجد أن الطالب يلاحظ على كتب الراوي إن كان فيها خطأ، قال أبو داود: "كان في كتب أبي يعلى محمد بن الصلت خطأ"(٥).

كما يلاحظ الطالب فيما إذا كان الشيخ يروي من كتاب لم يسمعه، قال يحيى بن معين في إسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني: "ثقة، رجل صدوق، والصحيفة التي يرويها عن وهب عن جابر ليست بشيء إنما كتاب وقع إليه ولم يسمع وهب من جابر شيئًا"(٦)، وهكذا وثقه ابن معين لكنه ضعفه في هذه الصحيفة خاصة لمعرفته بأنها ليست في السماع، وهو أمر يدل على شدة عنايتهم بهذا الأمر وكلفهم به وتتبعهم له.

---

(١) تهذيب الكمال ٧/ ٦١.
(٢) تاريخ الدرامي عن ابن معين (٢٥٩)، والمعرفة ليعقوب ١/ ٢٤٨، وتهذيب الكمال ٥/ ١٩٠.
(٣) تهذيب الكمال ٥/ ١٩٩.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٨١٩.
(٥) الجرح والتعديل ٧/ الترجمة ١٥٦٨.
(٦) تهذيب الكمال ٣/ ١٤٠.

إن مثل هذه الأمور جعلت النقاد الأوائل ممن رزقهم الله معرفة هذا الشأن والتَّبحُّر به قادرين على تتبع كل حديث مدوّن في كتب شيوخهم الذين اتصلوا بهم فعرفوهم، بحيث يندر أن يفلت شيء من حديثه عليه أو يغيب عن ذاكرته، إما بتدوينه له أو حفظه والمذاكرة به على مدى الأيام، فقد سئل الإمام أحمد يومًا عن حديث من حديث نسب إلى عبد الرزاق: "النار جبار" فقال مباشرة: "هذا باطل، ليس من هذا شيء" ثم قال: "ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قال الأثرم: قلت: حدثني أحمد بن شبوية. قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي"[١].

## المبحث الثاني

## الملاحظات النقدية عند الأداء

إن الملاحظات النقدية على الشيخ الذي يذهب إليه الطلبة ويجلسون عنده ويطلعون على حاله وعلى حال حديثه هي الأكثر شيوعًا في الثروة النقدية التي كانت من مكونات الحكم على الرجال، ذلك أن ما قدمناه في المبحث الأول من هذا الفصل إنما يراد به في الأغلب الأعم ملاحظة الطلبة بعضهم على بعض أو ما يعرفه الطالب عن شيخه في حال تحمله، وهو قليل إذا قيس بما يمكن أن يحصل عليه من ملاحظات في أثناء اتصاله بالشيخ وهو يؤدي الحديث.

إن الملاحظات الأساسية التي يلاحظها الطالب أو الناقد عن الشيخ وهو يؤدي الحديث كثيرة سواء أكان ممن اتصل به أو اطلع على حديثه لعل من أبرزها أن يلاحظ دقة أدائه للحديث وما قد يقع فيه من خطأ، وفيما إذا كان يحدث بالمعروف من الحديث أو المنكر، والتغيير في الحديث أو الزيادة فيه أو الخرم منه، وما قد يقع عنده من تصحيف أو تحريف، أو اضطراب عند الأداء وتخليط بين إسناد وآخر أو بين متن وآخر، أو قلب للأسانيد، وفيما إذا كان يتابع الثقات في حديثه أو يخالفهم، فضلاً عن التدليس، والتلقين، والرواية عن الضعفاء والكذابين والهلكى، أو رواية الموضوعات، أو سرقة أحاديث الغير،

(١) تهذيب الكمال ١٨/ ٥٧.

ونحو ذلك مما يعرفه أهل الصنعة بهذا العلم الشريف. وسنحاول فيما يأتي أن نقدم بعض أمثلة لكل مفصل من هذه المفاصل.

### ١-الخطأ والخطأ الكثير:

إن مثل هذه الملاحظات تشمل ما يخطئ به الضعفاء والمتروكون من خطأ ليس بالقليل أو خطأ فاحش كثير، كما يشمل ما يخطئ به الثقات في الشيء بعد الشيء من غلط يسير يرون من الواجب التَّنبيه عليه لئلا ينزلق به طالب الحديث. وقد يكون هذا الغلط في السماء والمتون على حد سواء.

لقد ضعف الإمام أحمد أبا بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني لكثرة غلطه(١)، وقال يعقوب بن شيبة في عبد العزيز بن أبان: "وعبد العزيز ابن أبان عند أصحابنا جميعًا متروك، كثير الخطأ، كثير الغلط"(٢). وقال البخاري في الحكم بن سنان الباهلي البصري: "عنده وهم كبير، وليس له كبير إسناد"، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "عنده وهم كبير، وليس بالقوي"(٣). وقال عمرو ابن علي في حماد بن واقد العيشي البصري: "كثير الخطأ، كثير الوهم، ليس ممن يروى عنه"(٤).

ويلاحظ الناقد قلة الخطأ أو كثرته عند المفاضلة بين محدث وآخر من نحو قول حنبل بن إسحاق: "سئل أبو عبد الله: من أحب إليك جرير أو شريك؟ فقال: جرير أقل سقطًا من شريك، شريك كان يخطئ"(٥)، ومن نحو قول أبي بكر بن أبي خيثمة: "رأيت في كتاب علي (ابن المديني) قلت ليحيى (القطان): أيهما أحب إليك أبو الأشهب أو جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما ولكن جرير كان أكثرهما وهمًا"(٦).

ومن أمثلة ما يلاحظ الناقد على وقوع الخطأ عند الثقة قول محمد ابن عبد

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ط١٦/ الترجمة ٤٤٧.
(٢) تهذيب الكمال ١٨/ ١١/ ١١٢.
(٣) التاريخ الكبير ٢/ الترجمة ٢٦٥٦، والجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٥٤٥، وتهذيب الكمال ٧/ ٩٧.
(٤) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٥٣، وتهذيب الكمال ٧/ ٢٩٠.
(٥) تهذيب الكمال ٤/ ٥٤٩.
(٦) تهذيب الكمال ٤/ ٥٢٧ - ٥٢٨.

الله بن نمير في حبان بن علي العنزي وأخيه مندل: "في حديثه وحديث أخيه مندل بعض الغلط"(١)، وقول الترمذي: "سمعت محمد بن إسماعيل يقول: "روى شعبة هذا الحديث عن عبد ربه فأخطأ في مواضع، فقال: عن أنس بن أبي أنس، وهو عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبد الله ابن الحارث، وإنما هو عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث"(٢). وقد لاحظ الإمام أحمد أنَّ معمرًا يخطئ في عبد العزيز بن صهيب فيقول فيه: عبد العزيز مولى لأنس، وإنما هو مولى لبنانة"(٣).

وعلى العكس من ذلك يثبت الناقد ضبط المحدث وقلة خطئه، من نحو قول عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي وذكر أبا أسامة (حماد ابن أسامة) فقال: كان ثبتًا، ما كان أثبته لا يكاد يخطئ"(٤)، ومن نحو قوله في حفص بن عمر بن الحارث: "ثبت ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف واحد"(٥).

**٢-التحديث بالمناكير:**

ومما يلاحظه الناقد وجود النكارة في حديث محدث ما، والمنكر هو ما يرويه الضعيف مخالفًا فيه الثقات، قال عبد الله بن علي ابن المديني: "وسألته -يعني أباه- عن جويبر (بن سعيد الأزدي) فضعفه جدًا، قال: وسمعت أبي يقول: جويبر أكثر على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير"(٦). وقال أبو حاتم في الحارث بن وجيه الراسبي: "ضعيف الحديث، في حديثه بعض المناكير"(٧)، وقوله في الحسين بن عيسى الحنفي: "ليس بالقوي، روى عن الحكم أحاديث منكرة"(٨)، وقوله في الحارث بن عبد الرحمٰن بن عبد الله: "يروي عن الدراوردي أحاديث منكرة، وليس بذاك القوي"(٩) وقوله في بشير

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ١٢٠٨، وتهذيب الكمال ٥/ ٣٤٢.
(٢) الجامع الكبير للترمذي (٣٨٣).
(٣) العلل لأحمد ١/ ١٣٠، وتهذيب الكمال ١٨/ ١٤٩.
(٤) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٠٠، وتهذيب الكمال ٧/ ٢٢٢.
(٥) تهذيب الكمال ٧/ ٢٨.
(٦) المصدر نفسه ٥/ ١٦٩.
(٧) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٤٢٧.
(٨) المصدر نفسه ٣/ الترجمة ٢٦٩.
(٩) المصدر نفسه ٣/ الترجمة ٣٦٥، وتهذيب الكمال ٥/ ٢٥٥.

ابن ميمون الخراساني: "ضعيف الحديث، وعامة روايته مناكير، يكتب حديثه على الضعف"(١). ومن ذلك قول الإمام أحمد في الحسين بن عبد الله بن عُبيد ابن عباس: "له أشياء منكرة"(٢)، وقوله في أجلح بن عبد الله ومجالد بن سعيد: "أجلح ومجالد متقاربان في الحديث، وقد روى الأجلح غير حديث منكر"(٣). وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في أسامة بن زيد الليثي: "روى عن نافع أحاديث مناكير قال: فقلت له: أراه حسن الحديث. فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكارة"(٤). ومن ذلك قول أبي زرعة الرازي في بكر بن يونس بن بكير الكوفي: "واهي الحديث، حدث عن موسى بن علي بحديثين منكرين لم أجد لهما أصلاً من حديث موسى"(٥). وقال عمرو بن علي في حريث بن أبي مطر: "هو ضعيف الحديث روى حديثين منكرين"(٦). ومنه قول أبي داود السجستاني في جابر بن نوح بن جابر: "ما أنكر حديثه"(٧).

## ٣ - التغيير في المتن أو الزيادة المنكرة فيه:

وكان الطلبة والنقاد يلاحظون على الشيخ فيما إذا كان يؤدي الحديث بحروفه، أو ربما امتحنوه فسألوه عن الحديث الذي سبق أن حدثهم به ليروا فيما إذا كان سيحدثهم بالحديث كما حدثهم إسنادًا ومتنًا أو غيَّر فيه، قال حماد ابن زيد في علي بن زيد بن جدعان: "كان يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غدًا، فكأنه ليس بذاك"(٨). وقد ضعَّف أبو داود عثمان بن واقد العمري لأنه زاد في حديث: "من أتى الجمعة فليغتسل"، وهو حديث صحيح معروف، زاد فيه: "من الرجال والنساء"(٩).

وقال الإمام أحمد في إبراهيم بن بشار الرمادي: "كان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، وكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا، ويقول: كان يغير

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ١٤٧٤.
(٢) تهذيب الكمال ٦/ ٣٨٤.
(٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٢٧.
(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٤٩.
(٥) المصدر نفسه ٤/ ٢٣٣.
(٦) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ١١٧٩.
(٧) تهذيب الكمال ٤/ ٤٦١.
(٨) الجرح والتعديل ٦/ الترجمة ١٠٢١.
(٩) تاريخ الإسلام للذهبي ط١٦/ الترجمة ٢٠٣.

الألفاظ فيكون زيادة ليس في الحديث"[١]. وروى أبو طالب عن الإمام أحمد ابن حنبل، قال: "كان الحجاج من الحفاظ، قلت: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة"[٢].

## ٤- التصحيف والتحريف:

التصحيف والتحريف من أعظم الآفات التي تصيب المحدث، وهي دلالة على عدم إتقان الشيخ، ومدعاة إلى ترك حديثه حين يقع ذلك كثيرًا في حديثه، ويستثنى من ذلك ما يقع للثقة من تصحيف يسير لا سيما المكثرين منهم المشهورين بالسعة والإتقان.

والتصحيف والتحريف قد يقع في الإسناد أو المتن، وأكثر ما يقع في الإسناد، قال علي ابن المديني: "أشد التصحيف، التصحيف في الأسماء"[٣]، قال مجاهد بن موسى: "أتيت خالد بن القاسم المدائني فحدث، فقلت: حدثني ليث بن سعد عن محمد بن يحيى بن حبَّان. فقلت: حَبَّان. فقال: حَبَّان حِبان واحد، فقمت وتركته"[٤]. وقال أحمد ابن علي الأبار: "وسألت مجاهد بن موسى عن حماد بن عمرو، فقال: ذهبت إليه وكان يروي عن زيد بن رفيع عن عبد الله في بيض النعام، فإذا هو قد رفعه إلى النبي ﷺ فقلت: إنما هو عن عبد الله، وقلت له: أخرج إليَّ كتاب خصيف، فأخرج إليَّ كتاب حصين، فإذا هو ليس يفصل بين خصيف وحصين، فتركته"[٥]. وقال أحمد بن علي الأبار: "ذكرت لمجاهد، يعني ابن موسى، سعيد الزنبري، فقال: لا يدري ذاك أيش يحدث، قال: سفيان عن عمرو عن نخالة، يريد: بجالة"[٦].

وأما التصحيف والتحريف في المتن فكثير أيضًا، قال أبو عبيد الآجري عن

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٥٨.
(٢) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٧٣.
(٣) تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري ١/ ١٢.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٥ - ٦.
(٥) تاريخ مدينة السلام ٩/ ١٤.
(٦) المصدر نفسه ١٠/ ١١٦.

أبي داود في ترجمة سلامة بن روح الأيلي: "قال لي أحمد بن صالح المصري: قال سلامة بن روح في حديث السقيفة: "بعرة أن يقتلا" قال أبو عبيد: والصواب: تغرّة أن يقتلا(١). وكان أحمد بن صالح كتب عنه خمسين ألف حديث وتركه"(٢).

## ٥- الاضطراب:

الحديث المضطرب هو الذي تتعدد رواياته، وهي على تعددها متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح، وقد يرويه راوٍ واحدٍ مرتين أو أكثر أو يرويه اثنان أو رواة متعددون ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وضبطهم، لأن انتفاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لراويها من حفظ أو ضبط أو طول سماع لمن أدى عنه. والاضطراب يقع في الإسناد غالبًا، وقد يقع في المتن، لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب في المتن وحده دون الإسناد(٣).

وقد أشار النقاد الأوائل إلى تضعيف الرواة بسبب اضطراب حديثهم، قال الإمام البخاري في يحيى بن يعلى الأسلمي: "مضطرب الحديث"(٤)، وقال في ترجمة جبارة بن المغلس: "حديثه مضطرب"(٥). وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي يقول: أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان حديثه ليس بذاك، مضطرب"(٦)، وقال الإمام أحمد في الحجاج بن أرطاة: "لم يكن يحيى بن سعيد يرى أن يروى عنه بشيء، وقال: وهو مضطرب الحديث"(٧). وقال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه"(٨).

---

(١) أي: حذرًا من القتل، وهو مصدر من غررته تغريرًا أو تغرة، والمعنى: أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل.

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ٤/ الورقة ١١، وتهذيب الكمال ١٢/ ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٣) شرح النخبة ٢٢، وتدريب الراوي ٩٣، وعلوم الحديث للشيخ صبحي الصالح ١٨٧ - ١٨٨.

(٤) تهذيب الكمال ٣٢/ ٥٢.

(٥) المصدر نفسه ٤/ ٤٩١.

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٣٠.

(٧) الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٦٧٣، وتهذيب الكمال ٥/ ٤٢٤.

(٨) الكامل لابن عدي ١/ ٣٨٥.

وقد يكون الاضطراب في حديث محدث عن شيخ معين، وهو ثقة في غيره فيميز النقاد ذلك، قال محمد بن عبد الله بن نمير في ترجمة جعفر ابن برقان الكلابي: "ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة"[(١)].

**٦- التخليط:**

وقد يكون التخليط في الأسماء أو المتون، قال يحيى بن سعيد القطان في أجلح بن عبد الله: "ما كان يفصل بين علي بن الحسين والحسين بن علي"[(٢)]. وقال يحيى بن معين في إسماعيل بن عياش الحمصي: "إسماعيل ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم"[(٣)]. وقال علي ابن المديني: "سمعت يحيى -يعني القطان- وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي. قال: لم يزل **مخلطًا**، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب"[(٤)].

**٧- قلب الأسانيد والمتون:**

المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن، أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد، فقدم ما حقه التأخير أو أخَّر ما حقه التقديم، أو وضع شيء مكان شيء[(٥)].

ومن أمثلة ذلك قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن أبي أيوب التمار يحدث عن ثابت البناني ويونس؟ فقال: ليس بشيء، جربنا حديثه، كان يقلب الأحاديث"[(٦)]. وقال الإمام أحمد في عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري: "ليس بشيء، وقد سمعت أنا منه ثم مزقته، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله: عبد الله بن دينار عن ابن عمر"[(٧)]، وقال أبو حاتم الرازي: "سمعت أبا نعيم (الفضل بن دكين) يضعف أسباط بن نصر،

---

(١) تهذيب الكمال ٥/ ١٥. (٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٢٧.
(٣) المصدر نفسه ٣/ ١٧٤.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٦٦٩، وتهذيب الكمال ٣/ ٢٠٠.
(٥) علوم الحديث للشيخ صبحي الصالح ١٩١.
(٦) تهذيب الكمال ٣٢/ ١١. (٧) المصدر نفسه ١٧/ ٢٣٥.

وقال: أحاديثه عامية سقط مقلوب الأسانيد"[١]. وقال أبو زرعة في معاوية بن يحيى الصدفي: "أحاديثه كلها مقلوبة"[٢].

والقلب في الأسماء كثير حتى أن الخطيب البغدادي ألَّفَ كتابًا خاصًا سماه: "رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب"[٣].

## ٨- المتابعة والمخالفة:

من الأسس العامة التي يتم بها فحص حديث الراوي هو يتابع الثقات في حديثه، أو يخالف فيه، وهو ركن عظيم من أركان الحكم على الرجال، بل هو أساسها، لذلك وجدنا كثرة في استعمال العبارات الدالة على مثل ذلك لا سيما عند النقاد الأوائل مثل البخاري وأحمد والعقيلي وغيرهم.

قال البخاري في ترجمة محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي: "عن سعيد ابن حنظلة العائذي، عن مازن بن عبد الله العائذي... ولا يتابع مازن في حديثه"[٤]، وقال في ترجمة محمد بن إسماعيل الضبي: "منكر الحديث، لا يتابع على هذا"[٥]. وقال في موضع آخر: "لا يتابع في حديثه"[٦].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن أبي إسرائيل الملائي، هو كذا، قلت: ما شأنه؟ قال: خالف الناس في أحاديث وكأنه عنده، فقلت: إن بعض من قال: هو ضعيف. قال: لا خالف في أحاديث"[٧].

وقد أكثر العقيلي من بيان المخالفة وعدم المتابعة عند إيراده للضعفاء في كتابه النافع "الضعفاء الكبير" نقلاً عن النقاد الأوائل، وهو من نقاد المئة الثالثة أيضًا، فقال مثلاً في ترجمة إبراهيم بن معاوية الزيادي: "بصري لا يتابع على حديثه"[٨]، وقال في ترجمة إسماعيل بن ثابت بن مجمع: "عن يحيى بن سعيد لا يتابع على رفع حديثه"[٩]، وقال في ترجمة إسماعيل بن عبد الرحمٰن

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ١٢٦١، وتهذيب الكمال ٢/ ٣٥٨.
(٢) تاريخ الإسلام ط١٦/ الترجمة ٣٧٠.
(٣) موارد الخطيب للدكتور أكرم العمري ٧٢.
(٤) تاريخه الكبير ١/ الترجمة ٥٥.
(٥) المصدر نفسه ١/ الترجمة ٥٩.
(٦) المصدر نفسه ٦/ الترجمة ١٥٦٤.
(٧) تهذيب الكمال ٣/ ٧٨.
(٨) الضعفاء الكبير ١/ ٦٨.
(٩) المصدر نفسه ١/ ٧٩.

الأودي: "لا يتابع على حديثه ولا يُعرف إلا به"[(١)]، وقال في ترجمة إسماعيل ابن مجالد بن سعيد: "لا يتابع على حديثه"[(٢)]، وقال في ترجمة إسماعيل بن يحيى الشيباني: "عن عبد الله بن عمرو لا يتابع على حديثه"[(٣)]، وقال في ترجمة إسحاق بن محمد الفروي: "جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها"[(٤)]، وهلم جرًّا.

**٩- التدليس:**

ينقسم التدليس إلى نوعين هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ وتدليس الإسناد أو يروي الراوي عمن لقيه شيئًا لم يسمعه منه بصيغة محتمله، أو من رآه ولم يجالسه، فلا يقول: "حدثنا" أو "أخبرنا" وما أشبههما، وله أنواع وملحقات منها: تدليس القطع، وتدليس التسوية، كما هو مبين في كتب المصطلح[(٥)]. وأما تدليس الشيوخ فهو أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثًا فيغير اسمه أو كنيته أو نسبته أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف"[(٦)].

والتدليس معروف عند التابعين فمن بعدهم من أتباع التابعين وهلم جرًّا، وقد ألفت فيه الكتب لكثرة المادة التي ذكرها النقاد الأوائل عن المدلسين وبيان تدليسهم ممن كوّن مادة دسمة كافية لتأليف الكتب في هذا المضمار.

ومن أمثلة ذلك قول الحسين بن عياش: "كنا نأتي سفيان إذا سمعنا من الأعمش فنعرضها عليه بالعشي فيقول: هذا من حديثه، وليس هذا من حديثه"[(٧)]. وقال يحيى بن معين في حجاج بن أرطاة: "صدوق ليس بالقوي، يدلس عن محمد بن عبيد العرزمي عن عمرو بن شعيب"، وقال أبو حاتم فيه: "يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٨٤.
(٢) المصدر نفسه ١/ ٩٤.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٩٦.
(٤) المصدر نفسه ١/ ١٠٦.
(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٢٣ فما بعدها، وفتح المغيث ١/ ١٦٩، وينظر طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر ص١٦ فما بعد.
(٦) الكفاية في علم الرواية للخطيب ٥٢٠ - ٥٢١، وتنظر التفاصيل في مقدمة شيخنا الدكتور بشار لتاريخ الخطيب ١/ ٩٨ - ١٠٢.
(٧) تقدمة الجرح والتعديل ١/ ٧٠.

صدقه وحفظه إذا بيّن السماع"، وقال أبو زرعة فيه: "صدوق مدلس"[١]. وقال يعقوب بن شيبة السدوسي في بقية بن الوليد: "هو ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث وعن الضعفاء ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم"[٢]، والأمثلة على ذلك كثيرة كما أشرنا قبل قليل.

**١٠- التلقين:**

ومما يلاحظه طالب العلم على شيخه أن لا يكون ممن يلقنه السامعون منه ما ليس من حديثه فيحدث به، قال يحيى بن سعيد القطان: "كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث، وإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يصنع له الحديث ويقول: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا، فيقول حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا، ثم يقول له: وحدثك القاسم ابن محمد عن عائشة بكذا، فيقول: حدثنا القاسم عن عائشة بكذا، ويقول: حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس ممثله، فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس. فلما فرغ ضرب حفص بيده إلى ألواح جارية فمحاها، فقال: تحسدوني، فقال له حفص: لا، ولكن هذا كذب"[٣]. وحفص بن غياث ثقة ولكنه أراد من هذه العملية أن يختبر هذا الشيخ، ومن ثم يصدر فيما بعد حُكمًا عليه.

ومن هذا المنطلق عُني الطلبة والنقاد بالإشارة إلى الشيوخ الذين كانوا يقبلون التلقين، فمن ذلك قول علي ابن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: "وكان ابن حرملة -عبد الرحمٰن بن حرملة بن عمرو الأسلمي- يُلقن، ولو شئت أن ألقنه أشياء"[٤]. وقال محمد بن عوف الحمصي في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي: "كان شيخًا ضريرًا لا يحفظ، وكنا نكتب من نسخة (كذا) الذي كان عند إسحاق بن زبريق لابن سالم فنحمله إليه ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسناد ويحفظ بعض المتن فيحدثنا، وإنما حملنا الكتاب عنه شهوة

(١) تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٤.
(٢) المصدر نفسه ٤/ ١٩٧.
(٣) الكامل لابن عدي ٢/ ٥٩٦ - ٥٩٧.
(٤) تهذيب الكمال ١٧/ ٦٠.

الحديث"[١]. وقال أبو حاتم في إسحاق بن محمد بن إسماعيل: "كان صدوقًا، ولكن ذهب بصره، فربما لقن وكتبه صحيحة"[٢]. وقال عبد الله بن علي ابن المديني، عن أبيه في عبد الرحمٰن ابن أبي الزناد: "ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمٰن، يعني ابن مهدي، خطط على أحاديث عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، وكان يقول في حديثه عن مشيختهم، ولقنه البغداديون عن فقهائهم، عدهم، فلان وفلان وفلان"[٣].

## ١١- التحديث عن الضعفاء والمجهولين ورواية الموضوعات:

وكان النقاد يعنون بذكر ما إذا كان الشيخ يحدث عن الضعفاء والمجهولين، قال يحيى بن معين في إسماعيل بن أبان الوراق: "ليس به بأس، كان صديقًا لي، ما كتبت عنه شيئًا قط، وكان يحدث عن شيوخ ضعفاء"[٤]. وقال شعبة في عبد الحميد بن بهرام الفزاري المدائني المتوفى عام بضعة وستين ومئة: "نعم الشيخ عبد الحميد بن بهرام، ولكن لا تكتبوا عنه، فإنه يروي عن شهر"[٥]، يعني ابن حوشب الضعيف. وقال ابن معين في آدم بن أبي إياس: "ثقة ربما حدث عن قوم ضعفى"[٦].

أما التحديث عن المجهولين فكانوا يحذرون منه ويتكلمون فيمن يفعل ذلك، فقال ابن نمير في مروان بن معاوية الفزاري: "كان يتلقط الشيوخ من السكك"، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "صدوق لا يدفع عن صدقه وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين"[٧]. وقال يحيى بن معين في جهضم بن عبد الله ابن أبي الطفيل: "ثقة، إلا أن حديثه منكر، يعني ما روى عن المجهولين"[٨]. وقال الإمام أحمد في بقية بن الوليد: "بقية أحب إليَّ، وإذا حدث عن قوم

(١) الجرح والتعديل ٦/ الترجمة ٤١. (٢) المصدر نفسه ٢/الترجمة ٨١٩.
(٣) تهذيب الكمال ١٧/ ٩٩.
(٤) سؤالات ابن الجنيد (١٣٠)ص٤٣١ الترجمة ٦٥٢ من طبعة أحمد نور سيف.
(٥) تاريخ الإسلام ط١٧/ الترجمة ٢١٨.
(٦) تهذيب الكمال ٢/ ٣٠٤.
(٧) الجرح والتعديل ٨/ الترجمة ١٢٤٦. (٨) تهذيب الكمال ٥/ ١٥٧.

ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه"[١].

ومثل ذلك رواية الموضوعات، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "عرضتُ على أبي أحاديث سمعتها من جبارة (بن المغلس الحماني) منها... فأنكر هذا وقال في بعض ما عرضت عليه مما سمعتُ: هذه موضوعة، أو هي كذب"[٢]، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب الجرح والتعديل.

على أن هذه القضية الخطيرة أصبحت عند المتأخرين ليست ذات أهمية كبيرة، نظرًا لكثرة رواة الموضوعات من الثقات وغيرهم، بحيث نجد ناقدًا كبيرًا مثل الذهبي يقول عن جعفر بن محمد بن أبي العباس المستغفري صاحب التآليف الكثيرة المتوفى سنة ٤٣٢ هـ: "صدوق يروي الموضوعات"[٣].

**١٢- سرقة الحديث:**

سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذاك المحدث[٤]. وهذا الأمر مما لم توله كتب المصطلح عناية ولم تخصه بدراسة موسعة تبين أخطاره وما يحدثه من إيهام عند البعض بتعدد طرق الحديث، لا سيما الأحاديث الموضوعة، حيث يأتي أحد الكذابين فيضع حديثًا فيسرقه منه غير واحد من سراق الحديث فيرويه، فيتوهم من لا خبرة له بذلك أن للحديث طرقًا متعددة فلا يحكم بوضعه، كما بينه مفصلاً شيخنا الدكتور بشار عواد في مقدمته النافعة لتاريخ الخطيب البغدادي بتفصيل[٥].

وقد تنبه النقاد القدماء إلى هذه القضية، فكانوا يشيرون مثلاً إلى أن فلانًا كان يدعي أحاديث الناس[٦] أو "كان يأخذ أحاديث الناس فيضعها في كتبه"[٧]. وكان الحافظان ابن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ في كتابه "المجروحين"، وابن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ في كتابه "الكامل"

(١) المصدر نفسه ٤/١٩٦ - ١٩٧.
(٢) المصدر نفيه ٤/ ٤٩١.
(٣) تاريخ الإسلام ط٩/ الترجمة ٥١٧.
(٤) تاريخ الإسلام ط٢٤/ الترجمة ١١٠.
(٥) تاريخ مدينة السلام ١/ ١٥٨ فما بعدها.
(٦) تاريخ الدوري عن يحيى بن معين ٢/ ٤٩، وتهذيب الكمال ٣/ ٤٧٦.
(٧) تهذيب الكمال ٢/ ١٨٦.

قد أكثر من ذكر سراق الحديث هؤلاء ونبها على شيء من سرقاتهم[١].

### ١٣- الاختلاط:

الاختلاط هو تغير الذهن أو الخرف الذي غالبًا ما يكون في آخر العمر بسبب العرم أو المرض أو نحو ذلك.

وقد عني الطلبة والنقاد بذكر حال هؤلاء، وردوا رواية من أخذ عنهم في أثناء اختلاطهم مع قبولها قبل اختلاطهم إن كانوا من الثقات.

وكان الأهل والأقارب من أهل العلم يحجبون من يختلط من أهليهم فلا يسمحون له بالتحديث في أثناء اختلاطه. ولكن كثيرًا منهم حدثوا في أثناء اختلاطهم وسمع منهم بعض الطلبة في هذه المدة، مما حدا بالنقاد إلى ذكر الطلبة الذين سمعوا منهم قبل الاختلاط ففصلوهم عمن سمع بعد الاختلاط، ونبهوا على مثل ذلك، قال محمد بن سعد في إبراهيم بن أبي العباس الكوفي: "كان قد اختلط في آخر عمره فحجبه أهله في منزله حتى مات"[٢]. ومن الذين حُجبوا أيضًا جرير بن حازم، قال عبد الرحمٰن ابن مهدي: "جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئًا"[٣].

أما الذين لم يحجبوا فنبهوا على حالهم، من نحو قول سفيان بن عيينة: "جئت إلى صالح مولى التوأمة، فسألته: كيف سمعت أبا هريرة، كيف سمعت ابن عباس؟ فقالوا إنه قد اختلط، فتركته"[٤]. ومنهم حنظلة ابن عبد الله السدوسي، قال علي ابن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد وذكر حنظلة السدوسي فقال: قد رأيته وتركته على عمد. قلت ليحيى: كان قد اختلط؟ قال: نعم"[٥]. ومنهم حبان بن يسار الكلابي، قال الصلت ابن محمد: "رأيته آخر عمره، وذكر منه اختلاطًا"[٦]. ومنهم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، قال أبو داود: "تغير قبل أن يموت بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيام فرميت

(١) تاريخ مدينة السلام ١/ ١٥٩.
(٢) تهذيب الكمال ٢/ ١١٨.
(٣) المصدر نفسه ٤/ ٥٢٨.
(٤) تقدمة الجرح والتعديل ٤٦.
(٥) تهذيب الكمال ٧/ ٤٤٨.
(٦) المصدر نفسه ٥/ ٣٤٧.

به"[١]. ومنهم أبان بن صمعة، قال علي ابن المديني، عن عبد الرحمن بن مهدي: "أتيت أبان بن صمعة وقد اختلط البتة. قلت (يعني عليًا): قبل موته بكم؟ قال: بزمان"[٢].

والذين اختلطوا من الرواة كثرة، لذلك عُني المؤلفون من العلماء بجمعهم والتصنيف فيهم، فألف فيهم الحازمي المتوفى سنة ٥٨٤هـ، وصلاح الدين العلائي المتوفى سنة ٧٦١هـ، وسبط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١هـ وسماه "الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط"، وابن الكيال الشافعي المتوفي سنة ٩٢٩هـ وسماه "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات". والكتابان الأخيران مطبوعان مشهوران.

## المبحث الثالث

## اعتبار آراء النقاد السابقين

لقد اعتبر نقاد الحديث بآراء السابقين من النقاد، بل إنهم اعتمدوا عليها في كثير من الأحيان، وكانت دوافعهم في ذلك عديدة لبيان فضل السابق والإقرار له والتحقق بالأمانة العلمية وتدعيم موقفهم من الراوي، وأحيانًا الخروج من عهدة الراوي، فقد قيل للبخاري: "إن بعض الناس ينقمون عليك في كتاب (التاريخ) ويقولون فيه اغتياب الناس، فقال: إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا"[٣].

إن نقاد الحديث اعتمدوا على السابقين لهم في كثير من المعارف الحديثية التي تتعلق بالرواة وبالمرويات، فقد اعتمدوا عليهم في التوثيق والتضعيف وفي إثبات اللقاء وتحقق السماع وفي بيان أوهام الرواة سيما السابقين وفي بيان أسماء الرواة وفي المفاضلات ما بين الرواة.. إلى غيرها من معارف حديثية كان للسابق فيها فضل على اللاحق.

فمن أمثلة اعتمادهم على السابقين في قضية توثيق الرواة ما قال علي ابن

(١) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٧.
(٢) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ١٠٩٢.
(٣) انظر منهج الإمام البخاري في الجرح ص١٤٣.

المديني: سمعت يحيى القطان يقول: جبلة بن سحيم ثقة. قلت ليحيى: كان سفيان -الثوري- يوثقه؟ فقال برأسه -أي نعم-[١].

ومنها ما قال أحمد بن حنبل: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا محمد بن عجلان وكان ثقة[٢].

وما قال أحمد: حدثنا وكيع، قال: حدثنا الحسن بن عبد الرحمٰن الكاتب وكان ثقة، كذا قال وكيع[٣].

ومنها ما قال البخاري في جرير بن حازم: قال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين من هشام الدستوائي وجرير بن حازم[٤].

وما قال أبو حاتم الرازي في عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبيد البصري. كان أحمد بن حنبل يرضاه[٥]. وغير هذا كثير[٦].

ومن أمثلة اعتمادهم على السابقين في تضعيف الرواة ما قال علي ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن إبراهيم السكسكي؟ فقال: كان شعبة يضعفه وقال: كان لا يحسن يتكلم[٧].

وما قال علي: سمعت يحيى بن سعيد القطان وذكر داود بن فراهيج فقال: كان شعبة يضعفه[٨].

وما قال عمرو بن علي: سمعت معاذ بن معاذ يقول: ما تصنع بشهر بن حوشب إن شعبة قد ترك حديث شهر[٩].

وما قال علي ابن المديني: سألت يحيى -القطان- عن محمد بن عمرو بن علقمة. قال -يحيى- ليس ممن تريد كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمٰن بن حاطب. قال يحيى: سألت مالكًا عنه فقال فيه نحوًا مما قلت لك[١٠].

---

(١) تقدمة ٨١.
(٢) العلل لأحمد ١/ ٣٥.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٤٤.
(٤) التاريخ الكبير ٢/ الترجمة ٢٢٣٤.
(٥) تهذيب الكمال ١٧/ ٢١٩.
(٦) انظر مثلاً العلل لأحمد ١/ ٦٧، ٩١، ١٢٩، وتهذيب الكمال ١٦/ ٤٧٧، وغيرها.
(٧) تقدمة ١٣٢.
(٨) المصدر نفسه ١٤١.
(٩) المصدر نفسه ١٤٤.
(١٠) المصدر نفسه ٢٣.

وما قال أبو داود في عبد الحميد بن الحسن الهلالي: كان علي ابن المديني يضعفه[١]. وغير هذا كثير[٢].

ومن أمثلة اعتمادهم على السابقين في قضية السماع، ما قال أحمد بن حنبل رحمه الله: قال شعبة لم يسمع قتادة من أبي رافع[٣]. وما قال أحمد: كان شعبة ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة[٤].

وما قال أبو عبيد الآجرّي، قلت لأبي داود: سمع من أبيه؟ يعني عبد الجبار بن وائل بن حجر، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مات وهو حمل[٥].

وما قال علي ابن المديني: ذكرت ليحيى بن سعيد حديث أبي إسحاق عن علي بن ربيعة، قال: لا أراه سمعه من علي بن ربيعة، ثم قال يحيى: كان سفيان يوهنه[٦].

وما قال بشر بن عمر الزهراني: قلت لمالك بن أنس: لقي ثور بن زيد بن عباس؟ قال: لا لم يلقه[٧]. وغير هذا كثير[٨].

ومن أمثلة اعتمادهم في قضية الاختلاط:

ما قال أحمد بن حنبل: كان ليحيى بن سعيد يوقت في من سمع من سعيد ابن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه صالح.. والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومئة قال أحمد: وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي خرج على أبي جعفر[٩].

وما قال البخاري في حنظلة بن عبيد الله أبي عبد الرحيم السدوسي: قال يحيى القطان: قد رأيته وتركته على عمد وكان اختلط[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ١٦/ ٤٢٧.
(٢) انظر التقدمة ٦٩-٧٠.
(٣) العلل لأحمد ١/ ١٨٨ص ١٩٦ الترجمة ٣٤٩ من طبعة وصى الله به رواية المروذي وغيره.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٢٤٧.
(٥) تهذيب الكمال ١٦/ ٣٩٥.
(٦) تقدمة ٧٥.
(٧) المراسيل لابن أبي حاتم ١/ ٢٢-٢٣.
(٨) انظر التقدمة ٢٩١-٢٩٢، العلل الكبير للترمذي: ١٠٨، ١٠٩، ٦٢٥ وغيرها.
(٩) العلل لأحمد ١/ ٣٧٤.
(١٠) التاريخ الكبير ٣/ برقم ١٦٤.

ومن أمثلة اعتمادهم على السابقين في بيان أوهام الرواة ما قال عبد الله بن أحمد: ذكرت لأبي حديث أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة، أن النبي ﷺ أمرها أن توافه يوم النحر صلاة الصبح بمكة. قال أبي فذكرت ذلك ليحيى بن سعيد فقال: هشام قال أخبرني أبي مرسلاً. وقال: "توافي" لأن أبا معاوية قال توافه وأخطأ فيه. فقال لي يحيى: سل عبد الرحمٰن فسألته فحدثني عن سفيان عن هشام عن أبيه مرسلاً وقال: توافي، مثل ما قال يحيى عن هشام، وابن عينية مثل يحيى وعبد الرحمٰن[(١)]...

وما قال أحمد: حدثنا وكيع وذكر علي بن عاصم فقال: خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه. قال أبو عبد الرحمٰن -عبد الله-: ((كان أبي يحتج بهذا وكان يقول: كان يخطئ وكان فيه لجاح، ولم يكن متهما بالكذب))[(٢)].

ومن أمثلة اعتمادهم على السابقين في بيان أسماء الرواة أو كناهم. ما قال أحمد بن حنبل: حدثنا أمية بن خالد: اسم أبي الشيخ الهنائي خيوان بن خالد، وعقبة بن عبد الغافر من عوذ من الأزد أبو نهار كنيته، وأبو أيوب صاحب قتادة من العتيك اسمه يحيى، وعقبة بن صهبان من الحدان. قال أبي: هذا كله حدثني به أمية[(٣)].

ومثله ما قاله أحمد: شريح بن عبيد أبو الصلت وحوشب بن سيف أبو روح، وعبد الله بن بسر أبو صفوان، ومحمد بن زياد الألهاني أبو سفيان. قال أبي: حدثنا به أبو المغيرة عن صفوان بهذه الكنى[(٤)].

ومن أمثلة اعتمادهم على السابقين في عملية المفاضلة بين الرواة ما قال أحمد: كان يحيى بن السعيد القطان يختار ملازم بن عمرو على عكرمة بن عمار يقول: هو أثبت حديثاً منه[(٥)].

وما قال يحيى بن إسماعيل الواسطي: سمعت يحيى بن سعيد القطان

(١) العلل لأحمد ١/ ٣٨٢.
(٢) المصدر نفسه ١/ ١٦.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٩٠.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٥٠.
(٥) المصدر نفسه ١/ ١٤.

وذكروا يوماً أصحاب الزهري فبدأ بمالك في أولهم ثم ثنى بسفيان ابن عينية ثم ثلث بمعمر وذكر يونس بعده[١].

وما قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: أصحاب الشعبي من أحبهم إليك؟ قال: ليس عندي فيهم مثل إسماعيل. قلت: ثم من؟ قال: ثم مطرف. وقلت: بيان؟ قال: بيان من الثقات ولكن هؤلاء أروى عنه[٢] وغير هذا كثير[٣] من الأمثلة التي تدل على اعتبار واعتماد اللاحق في كثير من الأحيان على أحكام وملاحظات السابقين، ولكنهم في أحيان أخرى يختلفون مع تلك الأحكام ولا يبنون على وفق ملاحظات السابقين إما لأنها ليست جارحة أو ليست معدِّلةٌ وإما لأن الدراسات التي أجروها على الراوي ومروياته قد أدت بهم إلى أحكام تختلف على أحكام السابقين، فهم كلهم مجتهدون ولهم إلزام في مسائل الاجتهاد كما يقولون، وأحكام الرواة هي من مسائل الاجتهاد في علم النقد الحديثي[٤].

ومما لا شك فيه أن هذا الأساس -اعتبار أحكام وآراء وملاحظات السابقين- كان نقاد الحديث يعتبرون به فإن وافق الدراسات التي كانوا يجرونها على كل راو أخذوا به واعتمدوا عليه في أحكامهم على الرواة جرحًا أو تعديلاً، وإنا خالف تركوه، وأعلنوا بعد ذلك عن رأيهم وأصدروا حكمهم على هذا الراوي أو ذاك ودونوه في مصنفاتهم في الجرح والتعديل والتعليل.

نعم يعتمدون على آراء وأحكام السابقين ولكن شريطة أن توافق دراساتهم الخاصة فإن خالفت لم يبالوا بها ولو كانت أحكام من مثل شعبة أو يحيى بن سعيد القطان أو عبد الرحمٰن بن مهدي من أئمة وجهابذة النقد الحديثي، والأمثلة على هذا كثيرة.

فمنها في قضية توثيق من ضعفهم السابقون، ما قال ابن الجنيد: سألت يحيى بن معين عن هلال بن خباب؟ وقلت: إن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت واختلط فقال يحيى: لا ما اختلط ولا تغير. قلت ليحيى: فثقة هو؟

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦٧١.

(٢) سؤالات أبي عبيد ١/ ٢٢٤.

(٣) انظر شرح علل الترمذي ٢/ ٦٧١

(٤) انظر مقدمة التحرير ١/ ٢٥.

قال ثقة مأمون[١].

وما قال ابن الجنيد: قلت ليحيى: حدثنا يحيى بن بكير.. قال مالك: دخلت على عائشة بنت سعد فسألتها عن بعض الحديث فلم أرض أن آخذ عنها شيئًا لضعفها. فقال يحيى بن معين: عسى ضعف بدنها، عائشة بنت سعد ثقة[٢].

وما قال أحمد بن حنبل: ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثًا من حديث عقيل، فقال لي يحيى: يا أبا عبد الله عقيل وإبراهيم بن سعد، عقيل وإبراهيم بن سعد؛ كأنه يضعفهما. قال أحمد: وأي شيء ينفعه من ذا هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى[٣].

ومنها ما قال أبو داود في العوام بن حمزة: حدث عنه يحيى القطان فلما قيل له: إن ابن معين قال فيه: ليس بشيء. قال: ما نعرف له حديثًا منكرًا[٤]. يعني أنه ثقة عنده.

وما قال في ترجمة نوح بن قيس: ثقة وبلغني عن يحيى أنه ضعفه[٥].

وقبل أبي داود قال علي ابن المديني (ت ٢٣٤ هـ) في الزبير بن الخريت: لم يرو عنه شعبة وتركه وهو صالح[٦]. وغير هذا كثير[٧].

ومن أمثلة ما وثقه السابقون فخالفهم النقاد من اللاحقين ما قال علي ابن المديني في عبد الرحمٰن بن عثمان بن أبي بكرة الثقفي: كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه. لا أحدث عنه بشيء[٨].

ومنها ما قال البخاري في ترجمة بختري بن المختار العبدي من تاريخه الكبير: قال علي عن وكيع: وكان ثقة. قال البخاري: يخالف في حديثه[٩].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ٧٠ وما بعد.
(٢) سؤالات ابن الجنيد ١٦٩.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٩.
(٤) سؤالات أبي عبيد ١/ ٣٣٧. ترجمة ٧٠١.
(٥) المصدر نفسه برقم (١١٢٩).
(٦) تهذيب الكمال ٣/ ٣١٤. وانظر الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ٢٦٣٩، وتهذيب الكمال ٩/ ٣٠٢.
(٧) انظر مثلاً سؤالات أبي عبيد الأرقام ٥٨٧، ١٤٩٢، والتاريخ الكبير ٣/ الترجمة ١٤٢٣.
(٨) ميزان الاعتدال للذهبي ٢/ ٥٧٨.
(٩) التاريخ ٢/ الترجمة ١٩٥٨.

يعني أنه ضعيف.

وما قال أبو داود في بشار الخفاف: ضعيف كان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدث عن بشار الخفّاف[١]. وغير هذا كثير[٢].

لقد كان الواحد من الأئمة يستفيد من أقوال الأئمة السابقين أو حتى المعاصرين له. ولكن لا يأخذها أخذ الإمعة بل يأخذها أخذ الناقد البصير المتمرس فيستشهد بها ويعتمد عليها إذا وافقت ما توصل إليه ويناقشها ويبدي رأيه تجاهها إذا خالفت رأيه. وهذه ميزة يمتاز بها المحدثون الأولون ومن نعج منهجهم قديمًا وحديثًا سواء أكان ذلك في مسائل الجرح والتعديل أم الحفظ والرواية أو الفقه بأنهم مع احترامهم الكامل للأئمة والعلماء السابقين والاستفادة الكاملة من علمهم وفقهم إذا عثروا منهم على خطأ في الرواية أو الفقه يتركونه، ويأخذون بما هو لائق والصواب في ضوء الأدلة وينبهون عليه لكي لا تستمر تلك الأخطاء والأوهام عبر الأجيال فيظن الناس أنه الحق والصواب الذي اتفق عليه العلماء، ولا يجدون غضاضة في هذا ولا يرونه انتقاصًا من منزلة الأئمة ولا إساءة أدب معهم خلافًا لمن تربى على الجمود والتقليد الأعمى.

## المبحث الرابع

## سبر حديث الراوي

قلنا فيما سبق: إن النقد الحديثي ابتدأ على شكل ملاحظات واستدراكات ثم تطور خصوصًا بعد منتصف القرن الثاني ليكون علمًا برأسه له مؤلفاته وكتبه ولينحو منحًى فيه شيء من الجدة، هذه الجدة هي عبارة عن جمع حديث كل راو ودراسته ثم الحكم عليه بعد ذلك جرحًا أو تعديلاً، وتبدى ذلك في الأحكام التي أصدرها علي ابن المدين ٢٣٤ هـ ويحيى ابن معين ٢٣٣ هـ وأحمد بن حنبل ٢٤١ هـ وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والبخاري ومسلم وأبو داود وأضرابهم.

---

(١) سؤالات أبي عبيد برقم ١٨٦٩.

(٢) انظر المصدر نفسه الأرقام ٦٥١ و ٨٩٨، والتاريخ الكبير ٢/ الترجمة ١٤٣٩.

إن هذا الأساس هو من أهم الأسس التي سار عليها نقاد الحديث سيما علماء القرن الثالث الهجري "عصر النقاد الجهابذة"، فكانوا يعتبرون بآراء السابقين وأحكامهم، وكانوا يعولون على ملاحظاتهم وملاحظات غيرهم عن الرواة. ولكن هذا كان بعد أن يجمعوا حديث الشيخ ثم يدرسوه دراسة علمية حديثية جادة، وليحكموا عليه بعد حكمًا قد يتفق مع تلك الآراء، وينسجم مع تلك الملاحظات وقد يختلف بحسب ما توصلت إليه دراساتهم تلك من توثيق أو تضعيف.

لقد كانت دراسات نقاد الحديث لأحاديث الرواة بمثابة المختبر الكيمياوي للعناصر، الذي تجلب إليه مختلف الخلطات الكيمياوية ليكشف عن عناصرها الأولية رديئة أم جيدة، نفيسة أم خسيسة.

وقد تضافرت الأدلة على أن كل جهبذ كان إذا أراد أن يحكم على أي شيخ بالجرح والتعديل فإنه يأتي إلى مروياته فيجمعها ثم يختبرها في مختبره ويدرسها ثم يحكم عليه جارحًا أو معدلاً بعد ذلك، تبعًا لموافقته أو مخالفته لروايات الثقات والتي هي بمنزلة الموازين والمثاقيل التي يعرف بها ضبط الرواة من عدمه.

فإذا ندرت مخالفته لهم فهو الثقة، وإن قلَّت فهو الصدوق وما شابه، وإن كَثُرت فهو الضعيف وإن فحشت فهو المتروك، وإن روى الكذب أو تعمده فهو الوضاع أو المتهم، هلم جرًا.

لقد كان النقاد الأوائل يدرسون حديث الشيخ ويحاكموه إلى ما روى أروي حديثًا صحيحًا -سندًا ومتنًا- فيكون ثقة في حديثه أم أنه روى حديثًا خطأ أو باطلاً فيكون ضعيفًا أو متروكًا، أي أنهم كانوا يحكمون على الراوي بمروياته ولا يحكمون على الرواية بالراوي كما هو عند المتأخرين فيقولون مثلاً "رجاله ثقات فالحديث صحيح" أو "إسناده فيه ضعيف فالحديث ضعيف" بينما عند الأوائل قد يصح حديث الضعيف لأنه وافق الثقات، وقد يضعّف حديث الثقة لأنه من أخطائه، إن الأمثلة التي أُثرت عن الأوائل في محاكمة الرواة إلى مروياتهم كثيرة نذكر منها:

قال أحمد بن حنبل: كان يقدم علينا من البصرة رجل يقال له الهيثم ابن عبد الغفار الطائي يحدثنا عن همام عن قتادة رأيه وعن رجل يقال له الربيع بن حبيب عن ضمام عن جابر بن زيد وعن رجاء بن أبي سلمة أحاديث وعن سعيد ابن عبد العزيز، وكنا معجبين به فحدثنا بشيء أنكرته وارتبت به ثم لقيته بعد. فقال لي: ذاك الحديث اتركه أو دعه فقدمت على عبد الرحمٰن بن مهدي فعرضت عليه بعض حديثه فقال: هذا رجل كذاب أو قال غير ثقة[١]. قلت: قد حكم عبد الرحمٰن بن مهدي عليه برواياته.

ومنها ما قال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال: حدثنا يوسف بن يعقوب الضبعي عن الحجاج بن فرافصة عن داود الوراق عن عباد بن راشد، قال: شهدت جنازة أم أبي هريرة. فلما خرجوا بها قال: استغفروا لها، غفر الله لكم. فقال لي يحيى: ما أعرف يوسف بن يعقوب هذا، ولا أعرف هذا الإسناد وليس هذا الحديث بشيء[٢]. قلت: حكم عليه بروايته.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه (يعني أحمد بن إبراهيم الحلبي) وعرضت عليه حديثه فقال: لا أعرفه وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ليس لها أصول يدل حديثه على أنه كذاب[٣].

وما قال: سألت أبي عنه (يعني أحمد بن بحر العسكري) وعرضت عليه حديثه فقال: حديث صحيح[٤]. وهو لا يعرفه.

وما قال: سألت أبي عنه (يعني إبراهيم بن نافع الأموي) فقال: لا أعرفه والحديث الذي رواه باطل[٥].

وما قال أبو حاتم في إسماعيل بن إبراهيم: مجهول والحديث الذي رواه ليس بشيء[٦].

---

(١) العلل لأحمد ١/ ٢٣٢.
(٢) سؤالات ابن الجنيد ص٢٨، وانظر للمزيد عن يحيى ٣٢، ٣٧، ٥٢، ١١٦.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٠.
(٤) المصدر نفسه ٢/ ٤٢.
(٥) المصدر نفسه ٢/ ١٤١.
(٦) المصدر نفسه ٢/ ١٥٧.

وما قال أبو داود في يحيى بن عباد السعدي: لا أعرفه فلما قرئ عليه حديثه أنكر الحديث[١].

وهكذا كانوا إذا وقفوا على حديث الرجل حكموا عليه بخلاف ما إذا لم يقفوا عليه، ولذلك لما سئل أبو داود عن أبي بلخ الشامي هل هو ثقة؟ قال: "أرجو أن يكون، لم يقع إلينا من حديثه ما نعرف به حديثه"[٢] فمدار التوثيق والتضعيف إذًا على وقوفهم على مرويات الراوي، يقول ابن عدي: "قول يحيى ابن معين في الراوي "لا أعرفه" كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول: لا أعرفه"[٣].

إن نقد المحدثين في المرحلة الأولى نقد علمي متكامل بجميع عناصره لا يفصل الإسناد عن المتن. حيث يقوم أساسًا على المعرفة الحديثية والفقهية، ومن ثم أصبحت علوم الحديث تحوي هذين الجانبين دون فكاك[٤]، فكانوا يدرسون حديث الراوي ليحكموا عليه بعد ذلك جرحًا أو تعديلاً، وكانت تلك الدراسة تسير على خطوات ثابتة متتابعة، فما هي هذه الخطوات؟

فالجواب عن السؤال يكون على النحو الآتي:

### الخطوة الأولى:

كان النقاد الأوائل أولاً وقبل كل شيء ينظرون إلى حديث الشيخ بعد جمعه هل يخالف نصًا شرعيًا من كتاب أو سنة صحيحة ثابتة؟ فإذا كان الجواب بالسلب انتقلوا إلى الخطوة اللاحقة وإذا كان الجواب بالإيجاب حكموا مباشرة على الرواية بالسقوط وعلى الشيخ بالجرح أو الخطأ ولم يترددوا في ذلك.

فمن أمثلة ما خالف القرآن الكريم ما رُوي عن أبي هريرة ﷺ قال: أخذ رسول الله ﷺ بيده فقال: خلق الله التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم

(١) سؤالات أبي عبيد برقم ١٢٩٥. (٢) المصدر نفسه برقم ١٧٠٦.

(٣) انظر دراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الأعظمي ص٢٥٨. وسؤالات أبي عبيد ١/ ٦١.

(٤) نظرات جديدة د. حمزة المليباري ٩٧، ٩٨.

الأحد... الحديث[١].

قال ابن القيم: هذا الحديث وقع الغلط في رفعه، وإنما هو من قول كعب الأحبار، وكذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير[٢] في ترجمة أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري فقد قال: وروى إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد الأنصاري عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: خلق الله التربة يوم السبت، وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب وهو أصح[٣].

قلت: البخاري يلمح بهذا إلى أن أيوب قد أخطأ في رفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ وإنما هو كلام كعب الأحبار. لهذا أخرجه في ترجمته ولم يورده في "صحيحه"، والله أعلم.

ومن أمثلة ما خالف السنة ما قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: حدثنا عباد بن العوام عن محمد بن إسحاق بن يسار عن عمران ابن أبي أنس: أن رجلاً كان له كلب صائد قد أعطيه به عشرين بعيرًا فخطب امرأة أو خطبها معه رجل من قومها، فقالت: لا أنكحك إلا على كلبك، فنكحها وساق الكلب إليها فعدا عليه الآخر فقتله، فترافعوا إلى عثمان بن عفان فغرمه عشرين بعيرًا. سمعت أبي يقول: هذا باطل نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب[٤].

فإذا لم يكن حديث الشيخ يخالف نصًا من كتاب أو سنة انتقلوا إلى الخطوة اللاحقة:

**الخطوة الثانية:**

كانوا ينظرون إلى حديث الراوي نفسه، ويلاحظون فيه:

أولاً: المقارنة بين رواية المحدث للحديث في أزمنة مختلفة ليتبين مدى

(١) صحيح مسلم ٤/ ٢١٤٩ برقم ٢٧٨٩.
(٢) انظر المنار المنيف ص٨٤.
(٣) التاريخ الكبير ١/ ٤١٣ برقم ١٣١٧. وانظر الجرح والتعديل ٢/ ٢٤٥.
(٤) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٠٨ برقم (٢٦٦١)، وانظر للمزيد (٤٠٩، ٦١٨، ٧٠٠ وغيرها).

ضبطه، ومثاله ما قال عمارة بن القعقاع، قال لي إبراهيم: حدثني عن أبي زرعة فإني سألته عن حديث ثم سألته عنه بعد سنين فما أخرم منه حرفًا(١).

ومثله ما قال يحيى بن سعيد القطان: قال لي سفيان الثوري بعد ثماني عشرة سنة أو تسع عشرة سنة في حديث عمرو بن مرة: هذا أليس قد حدثتك به مرة؟!(٢).

ومن أمثلة الاختلاف ما قال سفيان بن عيينة: حدثنا يزيد بن أبي زياد بمكة عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه. قال سفيان: فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به فزاد فيه ثم لا يعود. فظننت أنهم لقنوه، وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يوم رأيته بالكوفة وقالوا لي إنه قد تغير حفظه(٣).

وما قال عبد الرحمٰن بن الحكيم بن بشير: سمعت شيخًا يحدث عن أبي قال: قلت لسفيان: مالك لا تحدث عن أبان بن أبي عياش؟ أو مالك قليل الحديث عن أبان؟ قال: كان أبان نسيًا للحديث(٤).

ثانيًا: إذا كان الراوي صاحب كتاب فهل كتابه صحيح؟

وإذا كان يحدث من حفظه كانوا يقارنون بين الكتاب والذاكرة وهو أن يعرض ما جاء عن الشيخ من الروايات على كتاب الشيخ نفسه، فيظهر ما أخطأ به الشيخ حينما حدث من ذاكرته وأكثر من يظهر ذلك فيمن اختلط وأصبح يلقن، ممن كان يحدث من كتابه(٥). فمن أمثلة ذلك ما قال أحمد: "ما كان بمحمد بن يزيد الواسطي بأس وكتبه صحاح وأصله شامي"(٦).

وما قال أحمد في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: "أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوبًا جديداً... فقال: هذا كان يحدث به

---

(١) كتاب العلم لابن خيثمة ١٢٢، ومقدمة التمييز ٤١.
(٢) التقدمة ١/ ٦٦.
(٣) تقدمة الجرح والتعديل ٤٣ - ٤٤.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٧٧ ولمزيد من الأمثلة انظر المصدر نفسه ١/ ٤٦ وتهذيب الكمال ١٧/ ٦٠.
(٥) انظر علل الحديث وتطبيقاتها ١١٨.
(٦) العلل لأحمد ١/ ٢٢١ وانظر ١/ ٨٧، ١٢٥.

من حفظه، ولم يكن في الكتب. قال يحيى بن معين: ما كتبت عن عبد الرواق حديثًا واحدًا إلا من كتابه كله[١].

وما أخرج النسائي من طريق محمد بن المثنى، قال: حدثنا ابن أبي عدي عن محمد بن عمرو... قال أبو عبد الرحمٰن: أخبرنا محمد بن المثنى قال حدثنا ابن أبي عدي هذا من كتابه، والحديث فيه عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش، ثم ذكر الحديث مرة أخرى عن محمد ابن المثنى عن ابن أبي عدي من حفظه... عن عروة عن عائشة أن فاطمة كانت تستحاض الحديث[٢].
فإذا كان حفظه واحدًا ثابتًا، وكان كتابه ليس فيه خلل.

ثالثًا: المقارنة بين روايات عدد من تلاميذ الشيخ ممن روى عنه ذلك الحديث ليتبين ممن الخطأ من الشيخ أم ممن دونه؟

ومثال هذا ما رُوي عن يحيى بن معين أنه جاء إلى عفان يسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم: حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك فقال: إنما هو درهم وانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟ فقال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا، وأنت الثامن عشر. فقال وما تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره فإذا رأيت أصحابه (تلامذته) قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا أجمعوا على شيء منه، وقال واحد منهم خلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو نفسه وبين ما أخطيء عليه[٣].

فإذا كان تلاميذ الشيخ قد اتفقوا على الرواية عن الشيخ رواته واحدة جاءت الخطوة الأخرى.

(١) انظر مسائل أبي داود للأمام أحمد ٣٨٥.
(٢) سنن النسائي برقم ٢١٥ - ٢١٦. رقم ٢٢٠ - ٢٢١.
(٣) مقدمة التمييز ٤١ - ٤٢ وانظر علل الحديث ١/ ١١٧ ولمزيد .ن الأمثلة انظر العلل لأحمد ١/ ٨١، ٩٤، ١٩٠، ٢٨٥.

**الخطوة الثالثة:**

هل حديث الشيخ محفوظ عند أئمة الحديث أم لا؟

ومن أمثلة ذلك ما قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث أوس بن ضمعج عن ابن مسعود عن النبي ﷺ فقال: قد اختلفوا في متنه، رواه فطن والأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة. ورواه شعبة والمسعودي عن إسماعيل بن رجاء ولم يقولوا: أعلمهم بالسنة. قال أبي: كان شعبة يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه، وكان يهاب هذا الحديث يقول: حُكْم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد. قال أبي: شعبة أحفظ من كلهم، قال أبو محمد: أليس قد رواه السدي عن أوس بن ضمعج؟ قال أبو حاتم: إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم عن السدي وهو شيخ. أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث؟ وأخاف أن لا يكون محفوظًا[١]. فإذا كان الحديث محفوظًا نظروا.

**الخطوة الرابعة:**

هل الراوي تفرد بهذا الحديث أصلاً أم توبع عليه؟ فإذا توبع فقد زالت الغرابة، ولا يبقى في دائرة الاختبار. فإن كثر من الراوي تفرده، وعمت غرائبه أصبحت روايته أو رواياته منكرة يقول الحافظ ابن رجب: وإنما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكر بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[٢].

---

(١) علل ابن أبي حاتم ١/ ٩٢ (٢٤٨) وانظر الشاذ والمنكر وزيادة الثقة في مصطلح الحديث رسالة دكتوراه لزميلنا الشيخ عبد القادر مصطفى ص١٩. ولمزيد من الأمثلة انظر علل ابن أبي حاتم ١/ ٢٣، ٤٠٨ وغيرها.

(٢) شرح العلل ٢/ ٥٨٢، وانظر لمزيد البيان عن التفرد كتاب الموازنة لحمزة المليباري ص١٩ فإن بها كلامًا نفيسًا جداً.

ومن أمثلة ذلك ما قال علي بن الحسين بن حبان: وجدت في كتاب أبي بخط يده: سئل أبو زكريا يحيى بن معين عن حديث عطاء عن جابر عن النبي ﷺ في الشُّفعة؟ قال: هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء وقد أنكره عليه الناس ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله. قلت له: تكلم شعبة فيه؟ قال: نعم قال شعبة: لو جاء عبد الملك بآخر مثل هذا لرميت بحديثه، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: هذا حديث منكر(١). وقال البخاري فيما نقله عنه الترمذي: لا أعلم أحدًا رواه عن عطاء غير عبد الملك بن أبي سليمان وهو حديثه الذي تفرد به، ويروى عن جابر عن النبي ﷺ خلاف هذا(٢).

ومثال هذا ما قال الترمذي: سألت محمدًا عن حديث ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان، فقال مخلد بن خفاف: لا أعرف له غير هذا الحديث وهذا حديث منكر(٣). وغير هذا كثير(٤).

**الخطوة الخامسة:**

هل رواية الراوي عن الشيخ مخالفة لما في كتاب ذاك الشيخ. فإذا كان الجواب بنعم حكم عليه بالخطأ إذا كان ثقة وبالضعف إذا كان غير ثقة.

ومن أمثلة ذلك قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة عن سعيد بن أبي سعيد عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي ﷺ في تخليل اللحية. قال أبي: لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة عن ابن أبي عروبة قلت: صحيح؟ قال: لو كان صحيحًا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة. ولم يذكر ابن عيينة في الحديث وهذا أيضًا ما يوهنه(٥).

---

(١) تهذيب الكمال ١٨/ ٣٢٦ - ٣٢٧ وانظر الشاذ والمنكر ص٢٠.
(٢) علل الترمذي الكبير ص٢١٦ برقم ٣٨٥.
(٣) المصدر نفسه ص١٩١ برقم ٣٣٧.
(٤) انظر على سبيل المثال علل الترمذي الكبير ص٨٨، ١٥٨، ١٨٢ وعلل ابن المديني ص٧٧.
(٥) علل ابن أبي حاتم ١/ ٣٢.

**الخطوة السادسة:**

هل الراوي سمع من الشيخ أم أنه حصل على كتاب له فروى من الكتاب ذاك الحديث فيكون الحديث معلولاً عند ذلك.

ومن أمثلة ذلك ما قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس عن النبي ﷺ: رأيت ربي عز وجل.. وذكر الحديث في إسباغ الوضوء. قال أبي: هذا رواه الوليد بن مسلم عن ابن جابر قال: كنا مع مكحول فمر به خالد بن اللجلاج فقال مكحول: يا إبراهيم حدثنا فقال حدثنا ابن عايش الحضرمي عن النبي ﷺ. قال أبي وهذا أشبه، وقتادة، يقال إنه لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفًا، فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة، فلم يميزوا بين عبد الرحمٰن بن عايش وبين ابن عباس[١].

**الخطوة السابعة:**

كانوا يعرضون رواية الراوي على ما ورد في الباب من نصوص في نقد أو موافقة.

من ذلك ما قال أحمد: حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين: لا بأس بشرب الترياق. قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: هذا خطأ: كان محمد يكرهه[٢].

ومن ذلك ما أخرجه البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب عنه عن الزهري أنَّ رسول الله ﷺ قال: ما أدري أعزير نبيًا كان أم لا؟ وتبع لعينًا كان أم لا. والحدود كفارات لأهلها أم لا؟ قال البخاري: ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ لأن النبي قال: الحدود كفارة[٣].

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٠. وانظر اهتمام المحدثين بنقد الحديث ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٢) العلل لأحمد ١/ ٤٠٣.

(٣) التاريخ الكبير ١/ ترجمة ٤٥٥ وللمزيد انظر ترجمة ٤٦١، ٤٧٧ و ٢/ ت١٦٩٦. ١٩٥٥ وانظر منهج البخاري في الجرح ص١٣٦، ومقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن د. محمد حوى ٢٤٠.

فإذا لم ينفرد الراوي بالحديث وإنما شارك فيه غيره من أقرانه نظروا إلى متن الحديث وسنده هل زاد فيه شيئًا أو أخطأ في سنده أو متنه أو ركب إسنادًا على إسنادٍ لحديث آخر فكانت الخطوة اللاحقة.

**الخطوة الثامنة:**

مقارنة رواية الراوي بروايات أقرانه عن شيخهم حتى يدركوا خطأه إن أخطأ ويقعوا على صوابه إذا أصاب ووافق أقرانه الثقات.

ومن أمثلة ذلك ما قال أحمد: حدثنا غندر، قال: حدثنا شعبة عن سليمان -يعني الأعمش- عن صالح بن خباب عن حصين بن سمرة عن سليمان أنه قال: "ما من شيء أحق بطول سجن من لسان". قال أحمد: قال أبو معاوية عن الأعمش عن صالح بن خباب الكيشمي عن حصين بن عقبة. قال أحمد: "أخطأ شعبة فيه وإنما هو ما قال أبو معاوية حصين بن عقبة"(١).

ومن ذلك ما قال مسلم بن الحجاج: حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة عن شعبة عن المغيرة أنه ذهب مع رسول الله ﷺ لحاجته وساقه. قال مسلم: حدثنا أحمد بن جعفر المعقري، قال: حدثنا النضر بن محمد حدثنا أبو أويس، قال: أخبرني ابن شهاب أن عباد بن زياد بن أبي سفيان أخبره أنَّ المغيرة قال: كنا مع رسول الله ﷺ، ويونس عن ابن شهاب، قال: حدثني عباد بن زياد. والليث وعقيل: قال ابن شهاب أخبرني عباد بن زياد عن عروة. وعبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عباد. قال مسلم: فالوهم من مالك في قوله: عباد بن زياد من ولد المغيرة وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان كما فسره أبو أويس في روايته(٢).

وقد كانوا يلاحظون في هذه المقارنات قضية الأحفظ أي الأثبت من الأقران في الشيخ. فإذا خالف أحد الأقران في الحديث نظروا ولاحظوا هذه القضية.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٨٥.

(٢) التمييز لمسلم ٢١٩. ولمزيد من الأمثلة انظر علل أحمد ١/ ٨١، ٩٤، ١٨٢، ٢٨٦ وانظر عبقرية الأمام مسلم ص٦٦ و ٦٨ للدكتور حمزة.

ومن أمثلة ذلك ما قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه جعفر عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة أنَّ النبي ﷺ تزوجها... الحديث. قال أبي وأبو زرعة: رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ، وهذا أصح الحديثين زاد فيه رجلاً. قال أبي: اضبط الناس لحديث ثابت وعلي بن زيد حماد بن سلمة بيَّنَ خطأ الناس[1].

قلت: ولهذا كثرت عنايتهم ببيان أثبت الناس في فلان، قال الإمام أحمد: أعلم الناس بحديث ثابت وعلي بن زيد وحُميد حماد بن سلمة[2]. وقال علي ابن المديني: هشام أثبت من خالد الحذاء في ابن سيرين[3]. وقال: الأعمش أثبت في أبي صالح من غيره[4]. وقال أبو عبيد: قلت لأبي داود: اختلف حماد ابن زيد وإسماعيل يعني ابن علية في أيوب، فقال: القول قول حماد بن زيد، كان حماد بن زيد لا يفزع من خلاف أحد يخالفه عن أيوب، ما أحسب حمادًا إلا أعلم الناس[5]. وقال النسائي: أثبت أصحاب الأوزاعي ابن المبارك[6]. وغير هذا كثير[7].

إلَّا إن قضية الأفضلية هذه تبقى قرينة على الضبط وعدم الخطأ فليست هي على إطلاقها، فقد يخطئ الأثبت.

ومن أمثلة هذا ما قال أحمد: حدثنا غندر، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت يحيى بن أبي إسحاق قال: سألت سعيد بن المسيب عن صيام يوم عرفة فقال: كان ابن عمر يصومه... قال أحمد أخطأ إنما المعروف عن ابن عمر أنه كان لا يصومه. قال أحمد: حدثنا عبد الأعلى عن يحيى بن أبي إسحاق. ويحيى عن شعبة جميعًا عن يحيى بن أبي إسحاق عن سعيد أن ابن عمر كان لا يصوم يوم عرفة[8].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ١/ ٤٠٥.
(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣.
(٣) العلل لابن المديني ص٦٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) سؤالات أبي عبيد ١/ ٣٨٠ الترجمة ٧١٤، وانظر تهذيب الكمال: ٧/ ٢٤٨.
(٦) شرح علل الترمذي ١/ ٤٧٨.
(٧) انظر شرح علل الترمذي ٢/ ٦٦٥. فقد فصل في هذا كثيرًا.
(٨) العلل لأحمد ١/ ٢٨٦.

قلت: هذا مع أن أثبت الناس في شعبة هو غندر وكتاب غندر معروف في ضبط حديث شعبة. وقد أخطأ.

وربما بينت هذه المقارنات بين روايات الرواة أن الراوي قد زاد في الحديث: زاد في سند الحديث على الباقين من الرواة فوصل المرسل أو رفع الموقوف. فكان نقاد الحديث يحكمون على الرواية بالضعف، وعلى الراوي بالخطأ سيما إذا لم يتابعه عليها أحد.

ومن أمثلة وصل المرسل ما قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وسئل أبو زرعة عن حديث رواه حسين المروزي عن جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: أنَّ رجلاً زوج ابنته وهي كارهة ففرق النبي ﷺ بينهما. قال أبي: هذا خطأ إنما هو كما رواه الثقات عن أيوب عن عكرمة أنَّ النبي ﷺ قال، مرسل، منهم ابن علية وحماد بن زيد أن رجلاً تزوج، وهو الصحيح[١].

ومن أمثلة رفع الموقوف ما قال الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنَّ النبي ﷺ قال في بول الغلام: ينضح.... سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: شعبة لا يرفعه وهشام الدستوائي حافظ، رواه يحيى القطان عن ابن أبي عروبة عن قتادة فلم يرفعه[٢].

قلت: فقد أعلَّ البخاري المرفوع برواية شعبة وابن أبي عروبة.

وربما بينت دراسة حديث الراوي بهذه الطريقة -عند مقارنة مروياته بمرويات غيره من الثقات- فيما لو أدخل حديثًا في سند حديث آخر.

ومن أمثلة هذا ما قال علي ابن المديني في حديث "لا يحرم من الرضاعة المصة والمصتان"، رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق

(١) العلل لابن أبي حاتم ١/٤١٧.

(٢) العلل الكبير له ص٣٨، ولمزيد من الأمثلة انظر علل ابن أبي حاتم ١/٣٠٩، ٩٦، ٣٣ وغيرها. وانظر في زيادات الرواة في المتون والأسانيد تمييز مسلم، والشاذ والمنكر زيادة الثقة فصل الدراسة.

عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج ابن أبي الحجاج عن أبي هريرة، وهذا غلط. ورواه يحيى بن سعيد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ. ورواه هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج ابن أبي الحجاج أنه سأل النبي ﷺ: ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال غرة عبد أو أمة... وحديث إسحاق عندهم خطأ، وأدخل حديثًا في حديث. والحديث عندي حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ: لا تحرم المصة والمصتان... وحديث هشام بن عروة عن الحجاج بن أبي الحجاج أنه سأل النبي ﷺ ما يذهب مذمة الرضاع[١].

ومثله ما قال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي حديث عبيد الله بن موسى عن سفيان عن حكيم بن الديلم عن أبي بردة عن أبيه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بأربع فقال: إنَّ الله لا ينام. قال أحمد: هذا حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى، هذا لفظ حديث عمرو بن مرة أراه دخل لعبيد الله بن موسى إسناد حديث في إسناد حديث[٢].

هذه هي أهم الخطوات الدراسية التي كان يسير عليها النقاد الأوائل، وتلك هي الأسس التي اتفق عليها النقاد الجهابذة للحكم على الرواة جرحًا أو تعديلاً.

إن العلماء الجهابذة الأوائل إنما أصدروا أحكامهم على الرواة استنادًا إلى سبر أحاديثهم ودراستها دراسة مفصلة لعلنا أدركنا فذكرنا بعض تفصيلاتها تلك، ولم نتمكن من الوقوف على التفصيلات الأخرى التي كانوا يسيرون عليها فمن كان الخطأ عنده نادرًا وثقوه، ومن كان الخطأ عنده أكثر من ذلك أنزلوه عن هذه الدرجة وعبروا عنه بألفاظ نحو قولهم "صدوق" و"لا بأس به"، ومن كثر خطؤه ضعفوه ومن فحش خطؤه تركوه[٣].

هذه هي طريقة المتقدمين في الحكم على الرجال، وقد دعونا فيما سبق طلاب العلم إلى اتباع طريقة المتقدمين هذه للوصول إلى أحكام ثابتة

---

(١) العلل لابن المديني ص٨٢.
(٢) العلل لأحمد ١/ ٢٠١.
(٣) مقدمة تحقيق تاريخ مدينة السلام لأستاذنا د. بشار ١/ ١٧٠.

خصوصًا في الرواة المختلف فيهم هل توبع الواحد منهم في روايته أم لا، وهل وافقت روايته نصًا من كتاب أو سنة صحيحة أم خالفت فترد روايته ويضعف حاله.

إنّ قضية المخالفة والموافقة أو المتابعة هي من أهم المحاور التي لاحظها النقاد في دراساتهم لحديث الراوي والحكم عليه جرحًا أو تعديلاً.

فالراوي الثقة إذا كان في سند حديث حُكِمَ على حديثه اليوم بالصحة فيقال "رجاله ثقات والحديث صحيح" بينما كان صنيع المتقدمين عكس هذا فكم من حديث حكموا عليه بأنه خطأ ضعيف، وكان رجاله ثقات مع أمثال شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومالك ووكيع بن الجراح وغيرهم من أئمة الحديث المشاهير لماذا؟ الجواب لأنهم خالفوا في أحاديثهم الروايات المحفوظة التي كانت بمثابة موازين حديثية.

ولهذا رأيناهم قد اهتموا كثيرًا ببيان ما أخطأ فيه الثقات يقول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث اختلف فيه شعبة وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق فروى شعبة عن أبي إسحاق عن زيد بن صعصعة قال: قلت لابن عباس: إنا ننزل بأهل الذمة فمنا من يذبح له الشاة ومنا... وروى زهير بن معاوية هذا الحديث عن أبي إسحاق عن صعصعة بن يزيد قال: قلت لابن عباس، وزاد في المتن فقال ابن عباس: لا يحل لكم أن تأكلوا من أموال....

فسمعت أبي يقول: الصحيح صعصعة بن يزيد عن ابن عباس وخطأ شعبة في أسماء الرجال، يعني الرواة[1].

وما قال الترمذي: وقال الليث: أخبرنا عبد ربه بن سعيد عن عمران ابن أبي أنس عن عبد الله بن نافع ابن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس. سمعت محمد بن إسماعيل يقول: رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع، فقال: عن أنس بن أبي أنس وإنما هو عن عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبد الله بن الحارث وإنما هو عن عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحارث، وربيعة بن الحارث هو ابن

(١) العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٤٤١ - ٤٤٢.

عبد المطلب فقال هو عن المطلب ولم يذكر فيه عن الفضل بن العباس[١].

والعكس صحيح، فالراوي الضعيف عندنا اليوم إذا كان في سند حديث حكمنا على الحديث بأنه ضعيف، بخلاف صنيع المتقدمين فقد صححوا أحاديث كثيرة لرواة ضعفاء هذا فضلاً عن الرجال المختلف في تضعيفهم وتوثيقهم والسبب معروف وهو أنهم قد وافقوا في بعض رواياتهم الثقات، وكذلك فعل الإمامان الجبلان البخاري ومسلم فقد أنتقيا من حديث المختلف فيهم وبعض الضعفاء الصحيح، فقد انتقى البخاري من حديث إسماعيل بن أبي أويس وحسان بن حسان والحسن بن بشر والحسن بن ذكران وخالد بن مخلد القطواني ومسلم بن رزير وعبد الرحمٰن ابن عبد الملك بن شيبة وعطاء أبي إسحاق الشيباني وعمرو ابن أبي سلمة...

وقد شارك الإمام مسلم البخاري في انتفائه من حديث بعض المتكلم فيهم ممن ذكرنا، وانفرد بالانتقاء من حديث غيرهم انتقى مثلاً من حديث إبراهيم بن المهاجر البجلي وبشير ابن المهاجر وشريك بن عبد الله النخعي القاضي وعبد الله بن أبي صالح السمان... وغيرهم[٢].

وكذلك فعل تلميذ البخاري الإمام الترمذي فقد صحح أحاديث رواة ضعفاء لماذا؟ فمن أمثلة ذلك ما أخرج الترمذي في "جامعه" فقال: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي ومحمد ابن جعفر قالوا: حدثنا شعبة عن عاصم بن عبد الله قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، قال فأجازه[٣]. قال الترمذي:

---

(١) العلل الكبير للترمذي ص٨٢. ولمزيد من الأمثلة على أخطاء الثقات انظر علل ابن أبي حاتم ٢/ ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥١، ٣٤٨، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٢٨ والعلل الكبير للترمذي ص٤٧، ٦٢، ٧٧، ٨٢، ٨٤ وغيرها.

(٢) مقدمة شيخنا الدكتور بشار لتاريخ الخطيب ١/ ١٧٤.

(٣) أخرجه الطيالسي (١٥٥٨)، وأحمد ٣/ ٤٤٥ و ٤٤٦، وابن ماجة (١٨٨٨)، وأبو يعلى (٧١٩٤)، والعقيلي في الضعفاء ٣/ ٣٤، وابن عدي في الكامل ٥/ ١٨٦٨، والبيهقي ٧/ ١٣٨ و ١٣٩، وانظر تحفة الأشراف ٤/ ٢٢٨ برقم ٥٠٣٦ والمسند الجامع ٨/ ١٤ حديث ٥٤٨٨، وضعيف ابن ماجه للألباني (٤١٣)، وضعيف الترمذي له (١٩٠) وإرواء الغليل له (١٩٢٦)، وانظر الجامع للترمذي بتحقيق د. بشار ١/ ٤٠٥.

وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وسهل بن سعد وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبي حدرد الأسلمي، حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح.

قلت: و"حسن صحيح"، هي أعلى مراتب الصحة عند الترمذي كما هو معروف مع العلم أن هذا الحديث من رواية عاصم بن عبد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني وهو ضعيف عند أهل العلم، قال الحافظ ابن حجر فيه: ضعيف من الرابعة[١].

وقال الترمذي: حدثنا قتيبة قال: حدثنا عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرًا منها شربة ماء[٢]. وفي الباب عن أبي هريرة. هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه[٣].

قلت: هكذا قال مع أن الحديث من رواية عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير، ضعيف معروف. قال الحافظ ابن حجر في التقريب: ضعيف من الثامنة[٤]. والله أعلم هذا كثير في الجامع[٥].

قلت: وكذلك نحن اليوم طلاب العلم، إذا أردنا أن نساهم في خدمة السنة النبوية المطهرة يجب علينا أن ندرس أحاديث الرواة معتمدين على قضية الموافقة والمخالفة للوصول إلى أحكام واضحة ثابتة في قضايا حديثية متعددة وملحة تحتاج إلى دراسة بل دراسات حديثية موسعة. من مثل الرواة المختلف فيهم ومن مثل قضية الجهالة بأشكالها مجهول العين ومجهول الحال والتي هي محل جدل ونقاش قديم وجديد.

---

(١) التقريب ٢٢٨ برقم ٣٠٦٥.

(٢) أخرجه ابن ماجة (٤١١٠) وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٥٣، والعقيلي في الضعفاء ٣/ ٤٦، وابن عدي في الكامل ٥/ ١٩٥٦، والحاكم ٤/ ٣٠٦ وانظر تحفة الأشراف ٤/ ١٠٩ حديث (٤٦٩٩)، والمسند الجامع ٧/ ٣١٣ حديث (٥١٣٩)، وصحيح الترمذي للألباني في (١٨٨٩)، والسلسلة الصحيحة له ٦٨٦، ٩٤٣.

(٣) وانظر الجامع الكبير بتحقيق د. بشار ٤/ برقم (٢٣٢٠).

(٤) التقريب ٢٧٥ برقم ٣٧٨٤.

(٥) انظر أرقام الأحاديث من الجامع: ٢٣٢٦، ٢٣٣٠، ٢٥٢٢، ٢٥٣٥، ٢٥٥٦ وغيرها.

إذ من المعروف عندنا اليوم أن المجهول ضعيف الحديث قولاً واحدًا.

بينما لم يكن المتقدمون ينظرون إلى قضية الجهالة بهذه الزاوية الضعيفة، لهذا رأيناهم قد صححوا أحاديث بعض المجاهيل!

لقد صحح الترمذي وهو جهبذ مشهور أحاديث لرواة مجاهيل عين أو حال. والأمثلة على هذا كثيرة في الجامع أذكر منها:

قال الترمذي: حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا محمد ابن جعفر قال حدثنا شعبة عن منصور بن المعتمر، قال: سمعت ربعي بن حراش يحدث عن زيد بن ظبيان يرفعه إلى أبي ذر عن النبي ﷺ قال: ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يبغضهم الله، فأما الذين يحبهم الله فرجل أتى... الحديث(١).

حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا النضر بن شميل عن شعبة نحوه.

قال الترمذي: هذا حديث صحيح، وهكذا روى شيبان عن منصور نحو هذا، وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش(٢).

قلت: صححه الترمذي مع أنه من رواية زيد بن ظبيان ولم يرو عنه غر ربعي حراش كما قال أبو حاتم(٣). فهو مجهول العين على القاعدة.

ولعل الترمذي صحح هذا الطريق لأنه من رواية شعبة بن الحجاج، ولأن يد

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٥/ ٢٨٩، وأحمد ٥/ ١٥٣، والنسائي ٣/ ٢٠٧، و ٥/ ٨٤ وفي الكبرى (١٢٢٣)، وابن خزيمة (٢٤٥٦، ٢٥٦٤)، وابن حبان (٣٣٤٩) والحاكم ٢/ ١١٣، والمزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٨٢، وانظر تحفة الأشراف ٩/ ١٦٠ حديث (١١٩١٣)، والمسند الجامع ١٦/ ١٥٤ حديث (١٤٣٢٢).

وأخرجه أحمد ٥/ ١٥٣، والنسائي في الكبرى (١٢٢٤) من طريق ربعي بن حراش عن أبي ذر. قال المزي: والصحيح أن بينهما ويد بن ظبيان. تحفة ٩/ ٥٥.

وأخرجه أحمد ٥/ ١٥٣ من طريق ربعي عن رجل عن أبي ذر.

وأخرجه أحمد ٥/ ١٥١ من طريق ابن الأحمس عن أبي ذر. وانظر المسند الجامع ١٦/ ١٥٥ حديث ١٢٣٢٣.

وأخرجه الطيالسي (٤٦٨) وأحمد ٥/ ١٧٦ والطبراني في الكبير (١٦٣٧) والبيهقي ٩/ ١٦٠ من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبي ذر وإسناده صحيح وفي متنه بعض الاختلاف.

(٢) الجامع الكبير ٢٥٦٨، ٢٥٦٨م. (٣) الجرح والتعديل ٣/ ٥٦٦.

ابن ظبيان قد وافقه على روايته تلك مطرف بن عبد الله بن الشخير[١]، عن أبي ذر باختلاف لفظي أي أنه لم يخالف وإنما وافق الثقات وهذا هو المطلوب في عملية التصحيح على الأقل في الرواية المدروسة.

ومن أمثلة ما صحح الترمذي من أحاديث مجهول الحال ما أخرجه في "جامعة" فقال: حدثنا سويد، قال: حدثنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن نبهان مولى أم سلمة، أنه حدثه أن أم سلمة حدثته أنها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة قالت: فبينما نحن عنده أقبل ابن أم مكتوم فدخل عليه وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب فقال رسول الله ﷺ احتجا، فقلت: يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا؟ فقال رسول الله ﷺ "أفعمياوان..) . . . الحديث[٢].

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: هكذا قال مع أنه من رواية نبهان مولى أم سلمة لم يرو عنه غير اثنين كما ذكر أبو حاتم[٣]. فهو مجهول الحال على القاعدة[٤] ومع ذلك فقد صحح حديثه الإمام الجهبذ الترمذي رحمه الله تعالى. هذا فضلاً عن الأحاديث التي صححها وهي من رواية المستورين[٥].

قلت ولم يكن هذا هو منهج الإمام الترمذي فقط وإنما كان منهج النقاد الأوائل، كانوا يدرسون حديث الرجل فإن وافق فيه الثقات قبلوا حديثه ووثقوه

---

(١) ثقة عابد فاضل تقريب ٤٦٦ برقم ٦٧٠٦.

(٢) أخرجه ابن سعد ٨/ ١٧٥ و ١٧٨، وأحمد ٦/ ٢٩٦، وأبو داود (٤١١٢)، والنسائي في الكبرى كما في التحفة ١٣/ حديث ١٨٢٢٢، وأبو يعلى (٢٩٢٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٢٨٨) و (٢٨٩)، وابن حبان (٥٥٧٥)، والطبراني في الكبير ٢٣/ (٦٧٨) و (٩٥٦)، والبيهقي ٧/ ٩١، وفي الآدب له (٨٨٦)، والخطيب في تاريخه ١٣/ ١٧ و ٨/ ٣٣٨، والمزي في تهذيب الكمال ٢٩/ ٣١٣، وانظر تحفة الأشراف ١٣/ ٣٥ حديث (١٨٢٢) والمسند الجامع ٢٠/ ٦٧٠ حديث ١٧٦٢٢ وانظر الجامع الكبير للترمذي تحقيق أستاذنا د. بشار حديث رقم ٢٧٧٨.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٥٠٢.

(٤) انظر تحرير أحكام التقريب ٤/ ٩ د. بشار والشيخ شعيب.

(٥) أنظر أرقام الأحاديث في الجامع (١٤٥) (٣٢٤)، (١٥٢٩) (٢٢٧٩) وغيرها كثير.

فيه، روى واحد أو جماعة مجهولاً كان أو غير مجهول. فمن ذلك مثلاً قول أبي حاتم الرازي في أحمد بن علي النميري: لم يرو عنه غير محمود بن خالد وأرى أحاديثه مستقيمة[١].

قلت: هو مجهول العين على القاعدة، ولكنَّ الإمام أبا حاتم لم يجد غضاضة من قبوله وتوثيقه، لماذا؟ الجواب لأنه درس حديثه فرأى أن أحاديثه مستقيمة، وهذا هو الأساس فلم يكونوا ينظرون إلى عدد الرواة عن الشيخ في التوثيق والتضعيف وإنما كانوا ينظرون ويبنون على الدراسة ومخالفة الراوي أو موافقته للثقات. فربما صححوا حديث راو لم يعرفوه ولم يعرفوا حتى من روى عنه يوثقونه ويقبلون حديثه، وليس أدل على هذا من قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه -أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز- فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه فقال: حديث صحيح[٢].

قلت: يعني أنه ثقة لأن أحاديثه صحيحة وهذا هو حد الراوي الثقة عند الأوائل.

وعلى العكس من ذلك فقد قال أبو حاتم في رجل روى عنه خمسة منهم البخاري وأبو زرعة: مجهول وهو بيان بن عمرو البخاري[٣].

يقول الحافظ الذهبي: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات[٤].

قلت: فالضابط إذن ليس هو العدد، يقول ابن رجب الحنبلي: وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ[٥]، أي قد يكون له أكثر من راو لكنه مجهول لعدم معرفته ومعرفة حديثه عند العلماء[٦]. ولهذا رأينا ابن معين وأبا زرعة قد وثقا إسحاق بن يسار والد محمد بن إسحاق صاحب

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٦٤ ترجمة ١٠٧.
(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٧٨ ترجمة ١٧٠ وانظر تهذيب الكمال ١/ ٤٩٠.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٥ ترجمة ١٦٨٨، وانظر تهذيب الكمال ٤/ ٣٠٦.
(٤) فتح تامغيث ١/ ٢٩٦ وانظر أسباب اختلاف المحدثين ٢/ ٤٦٤.
(٥) شرح العلل: ١/ ٣٧٦ - ٣٨٠.
(٦) انظر مقولات أبي داود النقدية د. محمد حوى: ١٥٣.

المغازي مع العلم أنه لم يرو عنه غير ابنه محمد ولم يلقاه[١].

أليس لأنهما قد وقفا على حديثه ودرساه فوجدا أنه وافق الثقات فيه فقبلا حديثه وقالا فيه بعد هذا ثقة؟!

وهذا غيض من فيض[٢].

وهذه دعوة لطلاب الحديث في جامعتنا المحروسة وباقي الجامعات والمتخصصين في الحديث لمناقشة هذه المسائل الحديثية الملحة للوصول إلى نتائج علمية حاسمة مبنية على استقراء عمل المتقدمين الأفذاذ لخدمة السنة النبوية المطهرة.

وقبل أن أختم البيان في هذا المبحث أود أن أذكر أدلة أخرى تجعلنا نجزم من غير شك أن النقاد الأوائل إنما كانوا يصدرون في أحكامهم على الرواة جرحًا أو تعديلاً عن جمع أحاديث كل راو ودراسته دراسة علمية حديثية تقوم على أساس ملاحظة حديثه هل خالف أم وافق غيره من الشيوخ الثقات.

فلا يخالجنا شك أن بعض العلماء المتقدمين قد تكلموا في الرجال جرحًا أو تعديلاً لمعاصرتهم لهم أو اجتماعهم بهم، مثل مالك بن أنس، والسفيانين، وشعبة بن الحجاج، وأن الطبقة التي تلت هؤلاء تكلموا في الرواة الذين أخذوا عنهم، واتصلوا بهم، ولكن كيف نفسر كلام كبار علماء الجرح والتعديل ممن كانوا في المئة الثالثة في رواة لم يلحقوهم من التابعين ومن بعدهم ولم يؤثر للمتقدمين فيهم جرح أو تعديل، فندعي أنهم اعتمدوا أقوال من سبقهم في الحكم عليهم؟ بيان ذلك في الأمثلة الآتية الموضحة[٣]:

قال يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) في جبير بن أبي سليمان بن جبير: روى عن عبد الله بن عمر: ثقة[٤]

قلت: ابن معين لم يلق هذا الراوي ولم يؤثر للمتقدمين فيه جرح ولا تعديل فمن أين له هذا الحكم إلا من جمع ودراسة حديثه؟!

(١) تهذيب الكمال: ٢/ ٤٩٥.
(٢) ولمزيد من الأمثلة انظر تهذيب الكمال ٢/ ١٩٨، ٢٢٦، ٢٤٠، ٣٨٩، ٤١٤ وغيرها.
(٣) مقدمة تحرير التقريب ١/ ١٩.
(٤) تهذيب الكمال ٤/ ٥٠٣.

وقال في أشعث بن عبد الرحمٰن الجرمي: روى عنه حماد بن سلمة: ثقة[١]، ولم يلقه.

وقال الإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) في حارثة بن أبي الرجال الذي روى عنه سفيان الثوري: ضعيف ليس بشيء، وقال ابن معين: ضعيف[٢].

قلت: لم يلقياه وليس ثمة كلام فيه لمن قبلهم.

وقال علي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) في حسان بن بلال المزني البصري الذي روى عن عمار بن ياسر: ثقة[٣]. ولم يلقه وليس من قول للمتقدمين فيه.

وما قال أبو زرعة وأبو حاتم في جنادة بن سلم بن خالد الكوفي الذي روى عن هشام بن عروة: قال أبو زرعة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[٤].

قلت: ولم يتكلم فيه أحد قبل أبي زرعة وأبي حاتم فمن أين لهم هذا الحكم إلا من الجمع والدراسة.

وقال النسائي في ثمامة بن شفي الهمداني الذي روى عنه محمد بن إسحاق ابن يسار فلم يتكلم فيه أحد من علماء الجرح والتعديل إلا النسائي فقال: ثقة[٥].

وغير هذا كثير تركته لأن المقام يضيق بذكر كل الأمثلة فهذا من شأنه أن يخرج الرسالة عن مسارها المستقيم[٦].

قلت: ومن هذه الأدلة: أقوال بعض أئمة النقد في الرواة والتي تدل من غير شك على الجمع والدراسة.

---

(١) نفسه ٣/ ٢٧٧.

(٢) نفسه ٥/ ٣١٤ وانظر مقولات أبي داود النقدية ص١١٣.

(٣) تهذيب الكمال ٦/ ١٤.

(٤) نفسه ٥/ ١٣٦.

(٥) نفسه ٤/ ٤٠٤.

(٦) ولمزيد من الأمثلة انظر تهذيب الكمال ٢/ ١١٦، ٢٢٦، ٥٤٩، ٤٥٩، ٣/ ٦٤، ١٣١، ٤٣١، ٢٧٧، ٣١١، ٣٢٢، ٤/ ٣٧٤، ٣٧١، ٤٠١، ٤٣٤، ٤٩٢. و ٦/ ١٣، ٢١٤، ٨٦، ٥٥٦، ١/ ١٨٨. وضعفاء البخاري ص٢٧، ٢٨ وغيرها كثير.

قال ابن الجنيد: وسئل ابن معين وأنا اسمع عن ابن وهب والمقرئ فقال: ابن وهب أحب إليّ من المقرئ وأعلم بحديث المصريين وأحفظ لأسامي مشايخهم وأكثر حديثًا[(١)].

قلت: أليس قال هذا لأنه جمع ودرس حديث عبد الله بن وهب فقال فيه ما قال؟!

ومن هذا ما قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن عاصم بن علي فقال: قد عرض علي حديثه فرأيت حديثًا صحيحاً، وحدثنا أبي عنه بحديثين[(٢)].

قلت: أليس هذا يدل على الدراسة والجمع؟

وقال أحمد: حسن بن صالح أثبت إليّ في الحديث من شريك[(٣)].

قلت: هذه المفاضلات بين الرواة ألا تدل على جمع الحديث ودراسته ثم قالوا فلان أثبت أو أفضل في الحديث أو في شيخ من فلان؟ وغير هذا كثير[(٤)] من أقوال تدل على الجمع والدراسة التي هي أساس في إصدار أحكام وأقوال النقاد الجهابذة في الرواة جرحًا أو تعديلاً. والله أعلم.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ص٤٢، وانظر ص٤٤، ٤٩.
(٢) العلل ١/١٨٦. (٣) نفسه ١/١٢٠.
(٤) انظر مثلاً علل أحمد ١/٣٢، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٦١، ٨٤، ٩٢، ١٠٤، ١١٩، ١٣٥، ١٨٦، ١٩٧، ٢٢٦، ٢٨١، ٣٧٩، ٤٠٥.

# الفصل الخامس

## دراسة تحليلية لكتابي:

**١- التاريخ الكبير للبخاري.**

**٢- الجرح والتعديل لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي.**

**مدخل:**

لقد تبين من خلال دراستنا الأسس التي بموجبها تم جمع المادة الخاصة بالجرح والتعديل، ونرى من المفيد أن ندرس في هذا الفصل أعظم كتابين في الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري وهما:

١-التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ).

٢-الجرح والتعديل لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ).

وإنما اخترنا هذين الكتابين لأن الأول منها يمثل أسلوبًا في النقد الرجالي قلّ نظيره في عصره ثم صار بعد ذلك أسلوبًا سار عليه الكثيرون من العلماء الذين جاؤوا بعد الإمام البخاري والمتمثل بسياقه الأحاديث والآثار في تراجم الرجال للتدليل على منزلة المترجم جرحًا أو تعديلاً.

والثاني يمثل منهجًا نقديًا آخر يعتمد ألفاظًا بعينها لتقويم الراوي جرحًا أو تعديلاً على أن ابن أبي حاتم وإن كانت وفاته قد تأخرت إلى الربع الأول من القرن الرابع الهجري لكنه عاش جل حياته العلمية في القرن الثالث الهجري فضلاً عن أن الكتاب في حقيقته هو ترجمة لأقوال الأئمة الذين عاشوا في القرن الثالث وقبله من علماء الجرح والتعديل لا سيما أبيه وأبي زرعة الرازيين. والحق فإن هذين الكتابين هما خلاصة الجرح والتعديل لكل ما تقدم، صحيح أنهما لا يعوضان عن كل الكتب والأقوال السابقة في الجرح والتعديل لكنهما

بلا شك يعدان طفرة نوعية من حيث التنظيم والمحتوى كما سيأتي بيانه في مبحثي هذا الفصل الأول والثاني.

## المبحث الأول

## دراسة تحليلية لكتاب التاريخ الكبير للبخاري

### أولاً: وصف عام

التاريخ الكبير: -هو من تصنيف الإمام الجهبذ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَردزبة، وقيل بَذْدِزبة، وقيل ابن الأحنف الجعفي البخاري. الذي رحل في طلب العلم وطوف في شتى أقطار المسلمين؛ خراسان والجبال ومدن العراق كلها والحجاز والشام ومصر[١]. فسمع من الجم الغفير من أمثال علي بن المديني وأحمد بن حنبل وسمع منه الجم الغفير من أمثال مسلم بن الحجاج النيسابوري ومحمد بن عيسى الترمذي، يقول إسحاق بن إبراهيم الحنظلي في البخاري وهو من شيوخه: أكتبوا عن هذا الشاب -يعني البخاري- فلو كان في زمان الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه[٢]يقول البخاري: "صرت إلى مجلس بندار محمد بن بشار فلما وقع بصره علي وقال: من أين الفتى؟ قلت من أهل بخارى. قال: كيف تركت أبا عبد الله؟ فأمسكت فقال له أصحابه: يرحمك الله هو أبو عبد الله فقام فأخذ بيدي وعانقني وقال: مرحبًا بمن أفتخر به منذ سنين"[٣].

وكان البخاري يقول: ما استصغرت نفسي إلا بين يدي علي ابن الميديني فقيل ذلك لابن المديني فقال: دعوا هذا فإنَّ محمد بن إسماعيل لم ير مثل نفسه[٤]. ويقول الإمام أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل[٥]، وقال محمد بن نمير لتلميذ له خرج إلى بخارى: لقيت أبا عبد

(١) التاريخ الكبير ١/ ٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢١.
(٣) تاريخ مدينة السلام للخطيب ٢/ ٣٣٧.
(٤) السير ١٢/ ٤٢٠، وتهذيب الأسماء واللغات ١/ ٦٩. لأبي زكريا النووي ٦٧٦ هـ دار الكتب العلمية بيروت: ط١ وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٠ والسير ١٢/ ٤٢٣.
(٥) تاريخ مدينة السلام للخطيب ٢/ ٣٤٢.

الله؟ قال لا، فطرده وقال: ما فيك بعد هذا من خير إذ قدمت بخارى ولم تصل إلى أبي عبد الله محمد بن إسماعيل[١]. وروي عن مسلم بن الحجاج أنه قال للبخاري: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله[٢]. قوال أبو حاتم الرازي: محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق[٣]. وقال محمد بن إسحاق المعروف بابن خزيمة صاحب الصحيح: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله وأحفظ له من محمد بن إسماعيل[٤]. وقال عباس الدوري الذي تتلمذ على يحيى بن معين وروى عنه كتابه التاريخ: ما رأيت أحدًا يحسن طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل، كان لا يدع أصلاً ولا فرعًا إلا قلعه[٥].

قلت: للقارئ أن يتصور متانة شخصية البخاري العلمية بعد هذه الأقوال لمشايخه ومعاصريه وتلاميذه، وللقارئ أن يتصور كذلك روعة المصنفات التي صنفها هذا الإمام الذي لم ير مثل نفسه والتي من أعظمها "الجامع الصحيح" في الرواية و"التاريخ الكبير" في الرجال والعلل الذي هو محور كلامنا هنا وإنما قدمنا الكلام في منزلة الإمام البخاري عند النقاد والجهابذة من أجل أن يدرك القارئ منزلة كتبه ومصنفاته سيما "التاريخ الكبير".

وقبل أن أتكلم على طريقة البخاري في تصنيف (التاريخ الكبير) لابد لنا أن نتكلم عن كتاب التاريخ اسمه، وتاريخ تأليفه، وكيف ألفه، وعن أهميته، ومنزلته عند العلماء، وعن مقصود البخاري من وراء تأليف[٦].

اشتهر هذا الكتاب باسم (التاريخ الكبير) وبهذا الاسم ذكرته المصادر المعتمدة في هذا الشأن ويبدو أن البخاري سماه ابتداء "التاريخ" فقد روى

---

(١) السير ١٢/ ٤٢٤.
(٢) السير ١٢/ ٤٣٢.
(٣) السير ١٢/ ٤٣١.
(٤) طبقات السبكي ٢/ ٢١٨.
(٥) السير ١٢/ ٤٠٦. ولمزيد كلام عن حياة البخاري ومنزلته، انظر منهج البخاري في الجرح والتعديل لمحمد سعيد حوى فقد فصل ص٥٥ وما بعد.
(٦) قلت: -انظر منهج البخاري في الجرح د. محمد سعيد حوى، فقد درس كتاب البخاري (التاريخ، وقد أفدت منه كثيرًا وأعتمدت عليه فهو ومقدمة تاريخ بغداد لأستاذنا د. بشار مصدران أصيلان في هذا المبحث.

الخطيب البغدادي عن البخاري قوله: وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر النبي ﷺ[١]، ونقل عن البخاري قوله: لو نشر بعض أسنادي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه[٢]. وكثيرا ما يذكر بهذا الاسم في كتب التراجم[٣].

وتذكره مصادر أخرى باسم (التاريخ الكبير) كما عند ابن الندين وابن حجر وكشف الظنون وتاريخ الأدب العربي وتاريخ التراث العربي[٤]، أما ابن حجر فقال: التاريخ الكبير يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان ابن فارس، وأبو الحسن محمد بن سهل النسوي وغيره[٥].

وقد وجد على غلاف بعض مخطوطاته تسميته بالتاريخ الكبير[٦]، لكن المهم الذي ينبغي التأكيد عليه أن البخاري سماه ابتداء "بالتاريخ"، ولما صنف الأوسط المعروف بالصغير على ترتيب السنين[٧]، ميزه العلماء بالتاريخ الكبير[٨].

أما عن تاريخ تأليفه ومكانه: فيقول البخاري ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججت رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبد الله بن موسى، وصنفتُ كتاب (التاريخ) إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة[٩]. وقال: قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت تطويل الكتاب[١٠].

فيستفاد من ما مضى أن كتاب التاريخ قد صنف في مرحلة متقدمة من عمر

---

(١) تاريخ مدينة السلام للخطيب ٢/ ٣٥٢.

(٢) نفسه ٢/ ٣٢٥ والسير ١٢/ ٤٠٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤١، ٤٦٥.

(٤) الفهرست لابن النديم ٢٨٦، ومقدمة فتح الباري ٤٩٢، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة مكتبة المثنى بغداد ١/ ٢٨٧، وتاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٨، وتاريخ التراث العربي ١/ ٢٥٦، والرسالة المستطرفة ١٠٤.

(٥) انظر فتح الباري المقدمة ٦٧٩ ومقدمة التاريخ الكبير ١/ ٩.

(٦) مقدمة التاريخ الكبير ١/ ٩.

(٧) بحوث في تاريخ السنة ١١٠.

(٨) منهج البخاري في الجرح ٢١١.

(٩) مقدمة التاريخ ١/ ٨.

(١٠) تاريخ مدينة السلام ٢/ ٣٢٥ وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤.

الإمام البخاري بعد أن قام برحلته الواسعة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز والعراق فكان من أول ما صنف في علم نقد الرواة ليقف إلى جانب مؤلفاته ورسائل شيوخه الأئمة ابن المديني ويحيى وأحمد وغيرهم.

يقول الشيخ محمد سعيد حوى: والذي يفهم من كلام الإمام أن هذا الكتاب -مع كتبه الأخرى- كانت ملازمة للإمام طيلة حياته يضيف وينقح ويصحح فيها ويكمل فوائدها ويقيد شواردها فقد وجدته في التاريخ الكبير كثيرًا ما يشير إلى أن هذه الترجمة ليست مقيدة في العتيق[١] مما يفيد أنه أضافها في مرحلة متأخرة ويتضح هذا في التاريخ الصغير إذ نجده ترجم لرواة توفوا بعد ٢٥٠ هـ. ومما يشير إلى ذلك ما نقله وراقة أبو جعفر: كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانًا فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارًا بيده ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها[٢].

أما عن أهمية الكتاب ومنزلته عند العلماء. فقد أخذ إسحاق بن راهوية كتاب التاريخ الذي صنفه البخاري فأدخله على عبد الله بن طاهر فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرًا؟ قال فنظر فيه عبد الله فتعجب منه وقال: لست أفهم تصنيفه[٣]. وقال وراقة أبو جعفر: سمعت أبا سهل محمودًا الشافعي يقول: سمعت أكثر من ثلاثين عالمًا من علماء مصر، يقولون: حاجتنا من الدنيا النظر في "تاريخ" محمد بن إسماعيل[٤].

وقال القاضي أبو الحسن محمد بن صالح الهاشمي: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة يقول: لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب "تاريخ" محمد بن إسماعيل[٥].

وقال أبو أحمد الحاكم الكبير في كتاب الكنى: وكتاب محمد بن إسماعيل

---

(١) انظر التاريخ الكبير ٢/ت ١٨٥، ٦١٤، ١١٩٥، ١٥٠٠، ١٥٨٩.
(٢) تاريخ مدينة السلام ٢/ ٢٣٢ السير ١٢/ ٤٠٤ ومنهج البخاري في الجرح ٢١٢.
(٣) تاريخ مدينة السلام ٢/ ٣٢٦ والسير ١٢/ ٤٠٣.
(٤) السير ١٢/ ٤٢٦.
(٥) تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤١ وهدي الساري ٦٧٩.

في التاريخ لم يسبق إليه ومن ألف بعده شيئًا في التاريخ أو الأسماء أو الكنى، لم يستغن عنه، فمنهم من نسبه إلى نفسه مثل أبي زرعة وأبي حاتم ومسلم، ومنهم من حكاه عنه فالله يرحمه فإنه أصل الأصول[١].

أما عن موضوع الكتاب ومقصد البخاري منه فيذكر البخاري في سياق حديثه عن تاريخه أنه "قل اسم في التاريخ إلا وله قصة -عنده- إلا أنه كره تطويل الكتاب[٢]".

وبَيَّن معرفته بالرواة وأحوالهم وما يتصل بهم فقال: لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفياتهم ومساكنهم[٣]. فهو كتاب جمع فيه أسامي من روي عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه مبينا ما ظهر له من أحوالهم النقدية -جرحًا وتعديلاً- وأسمائهم وكناهم وولادتهم ووفياتهم ورحلاتهم وسماعهم من شيوخهم وتلامذتهم وصحيح حديثهم من سقيمه وعلل بعض مروياتهم كما هو باد لكل ناظر فيه، وهو يؤكد على قضية جرح أو تعديل المترجم بمروياته على اعتبارها من أهم مقاصد تأليف البخاري لكتابه التاريخ الكبير فقلما تأتي ترجمة إلا ورأينا البخاري يورد فيها روايات تشير إلى مكانة صاحب الترجمة في العلم[٤] جرحًا وتعديلاً كما سيأتي بيانه.

على أن المتأمل في كتاب التاريخ الكبير -وكذا الصغير- يلاحظ أن البخاري يؤكد -كذلك- كثيرًا على قضية السماع واللقاء في الرواية إثباتًا أو نفيًا فلا تكاد تقف على ترجمة إلا ويبين فيها سماع الراوي من شيخه أو لقائه لشيخ ما أو عدم ذلك أما البيانات النقدية الأخرى فتأتي بنسب أقل كثيرًا في التراجم.

وسبب ذلك أنه قد علم أن لشيخه ابن المديني رأيًا في قضية الحديث المعنعن إذ ذهب إلى أنه لا يثبت الاتصال في الحديث المعنعن حتى يصح لقاء الراوي بشيخه -ولو مرة- فكأن البخاري أراد -وهو الخبير بما يمكن أن يرد على رأي شيخه من إيرادات- أن يقدم كل ما وقف عليه من بيان سماع ولقاء من خلال الرواية الصحيحة كذلك تأييدًا لموقف شيخه وردًا على من قال

(١) طبقات السبكي ٢/ ٢٢٠.
(٢) السير ١٢/ ٤٠٠.
(٣) منهج البخاري في الجرح ٢١٣.
(٤) بحوث في تاريخ السنة ١١١.

باستحالة ذلك[١].

وقد روى لنا كتاب (التاريخ) أبو الحسن محمد بن سهل اللغوي وأبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس[٢]، وغيره وليس لدينا طبعة للكتاب إلا الطبعة الصادرة من مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن في الهند بإشراف الشيخ المعلمي اليماني ثم صور عن ذلك عدة مرات وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلدات وتاسع للفهرسة مرتبًا على أربعة أجزاء كل جزء في مجلدين يحتوي على قسمين كل قسم في مجلد ولذلك تجد بعض الباحثين يعزون إلى التاريخ الكبير فيقولون: ١/ ٢/ ٣٩ أي الجزء الأول القسم الثاني ص٣٩ وهذا يعادل المجلد الثاني من الكتاب ولو قال ٢/ ١/ ٥٠ فيعني الجزء الثاني القسم الأول ويعادل المجلد الثالث[٣] أما عدد تراجم الأجزاء فكما يأتي:

الجزء الأول بلغ عدد تراجمه (٢٨٩٤) ترجمة

الجزء الثاني بلغ عدد تراجمه (٣١٧٦) ترجمة

الجزء الثالث بلغ عدد تراجمه (٣٢٦٧) ترجمة

الجزء الرابع بلغ عدد تراجمه (٣٦٥٢)[٤] ترجمة

فيكون المجموع (١٢٩٩٠) هو مجموع تراجم الأجزاء الأربعة عدا باب الكنى فقد بلغ عدد تراجمه (٩٩٣) ترجمة فيكون مجموع تراجم الكتاب كله (١٣٩٨٣) ترجمة.

وهذا يبين لنا عدم صحة كلام صاحب الرسالة المستطرقة أن عدد تراجم التاريخ الكبير أربعون ألفًا[٥]، ولا يقال أن ثمة سقطاً، لما يأتي:

---

(١) انظر شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٦ والنكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٥٩٥ ومنهج البخاري في الجرح ص٢١٤.

(٢) مقدمة التاريخ ١/ ٩ وانظر هدي الساري لابن حجر ٦٧٩.

(٣) منهج البخاري في الجرح ص٢١٥.

(٤) وقد ذكر د. محمد سعيد حوى أن مجموع تراجم هذا الجزء هو (٢٤٥٢) ترجمة نقلاً عن إحصائية الكتاب ولعله أخطأ في النقل من المطبوع (٣٦٥٢) وهو خطأ في ٢٠٠ ترجمة فإذا أضفنا إلى مجموع تراجم الأجزاء الأربعة الذي هو (١٢٩٩٠) تراجم كتاب الكنى مجموع تراجم الكتاب كله الذي ذكرناه.

(٥) الرسالة المستطرقة ١٠٤.

١-إن الكتاب مرتب على حروف المعجم وكل حرف على الطبقات ولا يظهر خلل بسقوط حرف من الحروف أو طبقة بمثل هذا الفارق.

٢-إن اللاحق يزيد على السابق، وقد أضاف أبو حاتم وأبو زرعة نحوًا من خمسة آلاف ترجمة فقط فمن أين هذا العدد الهائل.

٣-لم يشر المحققون إلى وجود سقط كبير بمثل هذا الفارق[١].

## ثانيا :- منهج البخاري في كتابه

١-منهجية في ترتيب كتابه

ابتدأ الإمام البخاري بذكر نبينا محمد ﷺ ذاكرًا نسبه الشريف وما يتصل به من أحكام وصفته ولبثه في مكة والمدينة وهجرته ثم قال: هذه الأسامي وضعت على أ، ب، ت، ث، وإنما بدئ بمحمد من بين هذه الحروف، لحال النبي ﷺ لأن اسمه محمد ﷺ فإذا فرغ من المحمدين ابتدأ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء ثم ينتهي بها آخر حروف أ، ب، ت، ث، وهي تجيئك في موقعها، ثم هؤلاء المحمدون على أ، ب، ت، ث، على أسماء آبائهم لأنها قد كثرت إلا نحوًا من عشرة أسماء فإنها على أ، ب، ت، ث، لأنهم من أصحاب النبي ﷺ[٢]، ويستنتج من قول البخاري وصنيعه في كتابه أنه رتب أسماء الكتاب كما يأتي:

١- ذكر النبي ﷺ.

٢- ذكر المحمدين لشرف اسم محمد ﷺ.

٣- رتب باقي الأسماء على حروف المعجم.

٤- رتب أسماء كل حرف على أسماء آبائهم على حروف المعجم لكنه في كل ذلك لا يراعي إلا الحرف الأول[٣]؛ فيقول: ابتداء باب الألف، باب إسماعيل فيذكر إسماعيل بن إياس قبل إسماعيل بن أمية وبذكر إسماعيل بن

---

(١) منهج البخاري في الجرح ٢١٥ - ٢١٦.
(٢) التاريخ الكبير ١/ ١٤.
(٣) بحوث في تاريخ السنة ١١١.

أوسط قبل إسماعيل بن إسحاق[١]، فلا يراعى في ترتيب الأسماء على أسماء أبائهم إلا الحرف الأول من اسم الأب أي من كان اسم أبيه أبان يرد قبل من كان اسم أبيه ثوبان أما من كان اسم ابيه أبان فربما جاء بعد إياس كما في هذه التراجم[٢].

٥- ثم تجده يعقد لكل اسم بابًا فيقول باب إسماعيل، ثم يعقد لكل حرف من أسماء آبائهم إذا كثرت بابًا فيقول باب الألف.

٦- ثم يعقد بابًا في أفناء الناس في ختام الباب الواحد أي ختام باب من اسمه محمد وختام باب من اسمه إسماعيل وختام باب من اسمه إسحاق.. فيذكر فيه من لا يعرف إلا باسمه فقط كمن عرف باسم محمد دون ذكر أبيه أو عرف باسم إسماعيل فقط أو اسم إسحاق فقط. فيقول باب (من أفناء الناس) و "أفناء الناس أو باب من أفناء ممن لا يعرف بأبيه"، وقد يكون من أورده في باب الأفناء واحدًا أي لا يوجد ألا واحدٌ اسمه إسماعيل لا يعرف اسم أبيه وواحدا اسمه إسحاق لا يعرف بأبيه[٣].

٧- ثم إن البخاري يبدأ في كل باب من أبواب أسماء الأباء بذكر أسماء الصحابة إن وجد ثم التابعين ثم من بعدهم في كل حرف من حروف الآباء[٤]، فيذكر مثلاً أولاً المحمدين من الصحابة ولقلتهم لا يرتبهم على الآباء ثم يذكر محمد بن أسامة بن زيد وهو تابعي ولو وجد قبله صحابي بهذا الاسم لذكره.

ثم يذكر محمد بن أسامة بن محمد وهو تابع تابعي.

ثم يذكر محمد بن إياس بن البكير وهو تابعي.

ثم يذكر محمد بن إياس بن سلمة وهو تابع تابعي.

ثم يذكر محمد بن إبراهيم بن الحارث وهو تابعي.

---

(١) التاريخ الكبير ١/ت (١٠٨٧) و (١٠٨٨) و (١٠٨٩).

(٢) التاريخ ١/ت (١٠٩٣) و (١٠٨٧).

(٣) انظر الرفع والتكميل وتعليق الشيخ أو غدة ص٥٦٢ - ٥٦٣. وانظر نماذج ذلك في التاريخ الكبير ترجمة: ٣٣٨، ٤٠٦٢.

(٤) انظر بحوث في تاريخ السنة ١١١.

ثم يذكر أتباع التابعين ممن أسماؤهم محمد بن إبراهيم[١].

## ٢- مضمون تراجمه وترتيب المعلومات الواردة فيها

تحتوي الترجمة عنده على اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كليهما وقلما يطيل ذكر الأنساب ويذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه ونموذجًا من رواياته إذا أكثر[٢] لأغراض منها تحديد طبقة الراوي وبيان سماعه وسلامة رواياته من النكارة أو بيان المنكر فيها. ويقدم أحيانًا بعض المعلومات عن أحوال الرواة كبيان بعض مناقبهم ومشاهدهم وعقائدهم وأعمالهم وأخص ما عرف به الراوي وإن كان صحابيًّا فقد يورد ما يبين صحبته[٣].وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية ونجده في أماكن أخرى يسرد روايات كثيرة فتطول الترجمة[٤]، وذلك لبيان ما في الروايات من علل أو بيان مرتبتها من الصحة والضعف، ونجد بعض التراجم لا تحتوي إلا على اسم الراوي واسم أبيه ونسبته وربما أضاف ذكر شيخ أو تلميذ أو كليهما[٥].

وقد يذكر حال الراوي ومرتبته في سلم النقد، وربما ذكر ذلك من تلقاء نفسه وربما نسبه إلى من سبقه من العلماء[٦].

## ٣- ألفاظه في الكتاب

يستعمل البخاري ألفاظ الجرح والتعديل ويلاحظ تورعه عن استعمال ألفاظ حادة في الجرح فغالبًا ما يقول: فيه نظر، يخالف في بعض حديثه، وأشد ما يقول منكر الحديث. يقول الحافظ الذهبي: من نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، وقل أن يقول: فلان كذاب أو

(١) منهج البخاري في الجرح. ص٢١٧.
(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة ١١١.
(٣) منهج البخاري في الجرح ٢٠٧. وانظر التاريخ الكبير ١/ ترجمة ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٢.
(٤) بحوث في تاريخ السنة ١١١. وانظر نماذج ذلك في التاريخ الكبير ١/ الترجمة ٤٧٧، ٤٨٦، ٥٧٩.
(٥) انظر نماذج ذلك في التاريخ الكبير ١/ الترجمة ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٧٩ وغيرها.
(٦) انظر منهج البخاري في الجرح ٢١٨. وانظر التاريخ الكبير ١/ الترجمة ٤٨٣، ٤٨٤، ٥١٢.

كان يضع الحديث، حتى أنه قال: -إذا قلت:- "فلان في حديثه نظر فهو متهم واه"، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا[١].

وقد ينقل البخاري أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال لذلك ترد ألفاظ جرح أخرى أشد مما ذكرت في بعض التراجم[٢].

وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: ثقة أو حسن الحديث ونحوها[٣]. ومن ألفاظه في كتابه: يتكلمون فيه، ليس بالقوي عندهم، ليس بذلك، تركه فلان (أحمد أو علي أو يحيى. . .)، تركه الناس، ذاهب الحديث، مرسل، منقطع هو بإرساله أثبت من الأول[٤]. . .

## ٤- عنايته بنقد الحديث صحة وضعفًا وتعليلاً

فلقد اعتنى الإمام البخاري بهذا الجانب عناية كثيرة فاقت عنايته بأي شيء آخر ذلك أن الرواة الذين تكلم عليهم بجرح أو تعديل بلغوا نحو الألف.

بينما كانت عدد الأحاديث التي أوردها وتكلم عليها صحة وضعفًا وتعليلاً تزيد على خمسة آلاف حديث فنجده يقول: هذا حديث أصح أو لا يصح أو لا يثبت أو يبين ما فيها من إرسال أو انقطاع أو تعارض وقف أو رفع أو وصل وإرسال أو قلب إسناد أو قلب اسم راو أو إبدال راو براو أو إسناد باسناد ونماذج كثيرة جدًا[٥] وهو لا يريد بهذا إلا نقد الرجال فهو المقصود الأول من وراء ايراد هذه الأخبار كما سيأتي بيانه.

## ٥- مقاصد البخاري في إيراد روايات الرواة ومنهجه فيها

من يطالع تاريخ البخاري الكبير ويمعن النظر فيه ويخبر طريقته ومنهجه

---

(١) السير ١٢/ ٤٠٠ - ٤٠١.

(٢) بحوث في تاريخ ١١٣، وانظر نماذج ذلك في التاريخ الكبير ١/ الترجمة ٤٨٣، ٤٨٤، ٥١٢ وغيرها.

(٣) بحوث في تاريخ تدوين السنة د. أكرم العمري ص١١٣.

(٤) منهج البخاري في الجرح ٢١٨. وانظر نماذج هذا في التاريخ الكبير ١/ الترجمة: ٤٨٣، ٤٨٤، ٥١٢، ١٨٨٢، ١٩١٩ وغيرها.

(٥) نفسه ٢١٩ وانظر النماذج من التاريخ ١/ ت ١١٠، ٤٥٥، ٤٦١، ٥٨٠. وغيرها كما سيأتي.

يدرك الغرض الذي من أجله ساق البخاري في كثير من تراجمه الأحاديث.

فإنه يورد بعض مرويات الراوي المترجم وأن المتأمل لهذه المرويات يجد نفسه أمام ألغاز وأسرار ودقائق لا ينتبه إليها إلا العارف الحاذق، فكان لابد أن نحاول الكشف عن مقاصد البخاري من إيراد هذه الروايات في كتابه ومراده منها وما يرمي إليه من خلالها[١].

فلو أخذنا المجلد الأول من تاريخ البخاري الكبير مثلاً لوجدنا مئات التراجم من هذا النوع، ولابد لنا من ضرب بعض الأمثلة المقارنة لنبين هذه الطريقة.

## المثال الأول

قال البخاري في ترجمة أبي المنذر محمد بن عبد الرحمٰن الطفاوي البصري: سمع أيوب والأعمش.

قال لي: أحمد بن المقدام العجلي: حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن الطفاوي قال: حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت: لما نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء ٢١٤] قال النبي ﷺ: يا صفية بنت عبد المطلب، يا فاطمة بنت محمد يا بني عبد المطلب إني لا أملك لكم من الله شيئًا، سلوني من مالي ما شئتم. وقال وكيع ويونس بن بكير عن هشام مثله.

ورواه مالك وغير واحد عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً[٢] فقد أراد البخاري من سياقه هذا الحديث في ترجمة محمد بن عبد الرحمٰن الطفاوي أن يبين لنا أنه قد خولف في وصل هذا الحديث على الرغم من متابعة بعض الثقات له، ومن ثمَّ لم يخرج هذا الحديث في صحيحه، وتابعه على ذلك تلميذه الترمذي حين ساق هذا الحديث في جامعه من طريق الطفاوي واقتصر على تحسينه وأبان عن العلة التي ذكرها البخاري في تاريخه الكبير وإن لم يشر إليها[٣] مع أن مسلمًا أخرج الموصول في الصحيح[٤] والمقصود أن هذا

(١) منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل د. محمد سعيد حوى ص٢١٩.
(٢) التاريخ الكبير: ١/ ت ٤٦٥.
(٣) الترمذي برقم ٢٣١٠ و ٣١٨٤.
(٤) مسلم ١/ ١٣٣.

اجتهاده واجتهاد تلميذه الترمذي.

وحين ترجم ابن أبي حاتم في كتابه للطفاوي لم يذكر شيئًا من ذلك لكنه نقل قول ابن معين فيه: صالح، وقول أبيه فيه: ليس به بأس صدوق صالح إلا إنه يهم أحيانًا وقول أبي زرعة فيه: منكر الحديث(١).

## المثال الثاني

وقد يترجم البخاري لشخص ما بسبب أنه لا يُعرف له إلا حديث واحد فيسوقه. كما في ترجمة محمد بن عبد الملك بن أبي محذورة القرشي الذي روى عن أبيه عن جده حديث الأذان الذي لم يروه عنه سوى أبي قدامة الحارث بن عبيد(٢) وحين ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" اقتصر على ما ذكرت من غير سياقة الحديث، فقال: ومحمد بن عبد الملك بن أبي محذورة روى عن أبيه عن جده، روى عنه أبو قدامة الحارث بن عبيد سمعت أبي يقول ذلك(٣).

## المثال الثالث

ومن هذا القبيل ما قال البخاري: محمد مولى بني تميم عن أبي طلحة الكوفي عن ابن عباس قال: "من تعلم النجوم، تعلم سحرًا" قاله إسحاق عن معتمر(٤).

فإذا بحثنا في ترجمة الطائفي رأينا العلماء يذكرونه بالجهالة، ولم يُعرف له راوٍ إلا الفضل بن موسى فكأنَّ البخاري يبين لنا أنه ما عرف إلا بهذا الحديث ويبين علة حديثه وهي الإرسال(٥).

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ت ١٧٤٧، وانظر مقدمة تاريخ مدينة السلام للخطيب ١/ ١٣٩ بتحقيق شيخنا د. بشار عواد معروف.

(٢) التاريخ الكبير ١/ت ٤٨٦.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ت ١٤ وذكره المزي في تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٢ - ٢٣ يبين هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود (٥٠) وانظر تاريخ مدينة السلام ١/ ١٣٩. بتحقيق شيخنا بشار.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ١/ ت ٧٨٧.

(٥) منهج البخاري في الجرح والتعديل د. سعيد حوى ص٢١٩، وانظر الجرح والتعديل ٨/ ت ٤٦١.

### المثال الرابع

وقد يسوق الحديث الواحد الذي لا يعرف المترجم إلا به وهو مجهولين ليبين ذلك، مثال ذلك: ما قال البخاري: محمد بن مسلمة قال: حدثني إبراهيم قال أخبرنا هشام عن ابن جريج قال حدثنا عباس عن محمد ابن مسلمة عن أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي ﷺ في ساعة الجمعة، وهي بعد العصر وقال عبد الرزاق، عن أبي جريج: محمد بن مسلمة الأنصاري ولا يتابع في الجمعة[1].

فهذا راوٍ لا يعرف إلا من رواية هذا الحديث، وهو مجهول كما قال العقيلي[2] وابن عدي[3] والذهبي[4].

ومن يتمعن في الترجمة يجد أن البخاري ساقه عن ابن جريج من طريقين أولهما: عن طريق هشام بن يوسف الصنعاني عنه سماه فيه (محمد بن مسلمة) فقط. والثاني من طريق عبد الرزاق بن همام عنه سماه فيه "محمد بن مسلمة الأنصاري" زاد فيه النسبة.

أما قوله "لا يتابع" فلأن في قسم منه نكارة هو قوله "بعد العصر" قال العقيلي: "والرواية في فضل الساعة التي في يوم الجمعة ثابتة عن النبي من غير هذا الوجه، وأما التوقيت فالرواية فيها لينة والعباس رجل مجهول لا نعرفه ومحمد بن مسلمة أيضًا مجهول[5]".

### المثال الخامس

بكر بن معبد العبدي أبو يحيى. قال لنا موسى بن إسماعيل: حدثنا بكر قال: حدثني العوام بن المقطع رجل من كلب، أنَّ أباه حدثه أن عليًا مر بشط الفرات فإذا كدس طعام لرجل من التجار ليغلي به فأحرقه. قال أبو عبد الله: هذا لا يتابع عليه[6].

---

(١) التاريخ الكبير ١/ت ٧٥٨.
(٢) الضعفاء الكبير ٤/ ١٤٠.
(٣) الكامل في الضعفاء ٦/ ٢٢٧٠.
(٤) الميزان ٤/ ٤١.
(٥) الضعفاء الكبير ٤/ ١٤٠. وانظر مقدمة تاريخ مدينة السلام للخطيب بتحقيق أستاذنا بشار ص١٤٠.
(٦) التاريخ الكبير ٢/ ٨١ ت ١٨١٢.

فهذا راو لا يعرف إلا من رواية هذا الحديث، وهو مجهول كما قال ابن عدي في الكامل[١].

أما قوله: "لا يتابع عليه"، فمراد البخاري أن هذا الراوي لا يعرف إلا بهذا الإسناد وليس له متابع عليه ولم يروه عنه غير موسى بن إسماعيل يقول ابن عدي: وبكر بن معبد هذا غير معروف وإنما مراد البخاري أن يذكر كل ما اسمه بكر ولا أعرف له من المسند شيئًا غير ما ذكره البخاري[٢].

وقد ترجم صنيع البخاري ابن أبي حاتم في كتابه فقال: بكار بن معبد العبدي أبو يحيى روى عن العوام بن المقطع رجل من كلب عن أبيه عن علي روى عنه موسى بن إسماعيل سمعت أبي يقول ذلك، وسمعت أبي يقول: هو مجهول[٣] فالنتيجة واحدة لكن ترجمة البخاري أبين.

وقد تكون غاية البخاري من سياقة الحديث في ترجمة ما بيان ضعف المترجم أو جهالته من غير تصريح بذلك فمن ذلك:

### المثال السادس

محمد بن عياش العامري، عداده في الكوفيين، عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص، عن عبد الله رفعه: وطئ رجل عنق رجل فقال: لا يغفر لك. وقال معمر بن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قوله.

وقال عبيد الله الحنفي: حدثنا محمد بن عياش بن عمرو العامري قال: حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: من أدرك ركعتين من العصر فقد أدرك. والفجر مثله[٤]. والناظر في هذه الترجمة يمكن أن يدرك ثلاثة أغراض أرادها البخاري من سياقته الحديث في هذه الترجمة:

الأول: أن هذا الرجل يروي عن أبي إسحاق السبيعي وعن الأعمش.

الثاني: أنه قد خولف في حديثه عن أبي إسحاق السبيعي فرواه عن أبي

---

(١) الكامل في ضعفاء ٢/ ٤٦١. (٢) نفسه.
(٣) الجرح والتعديل له ٢/ ٣٩٢ ت ١٥٢٨ ولمزيد من الأمثلة انظر التاريخ ٢/ ٧٩ ت ١٨٠٢.
(٤) التاريخ الكبير ١/ ٦٢٧.

الأحوص عن عبد الله مرفوعًا.

ورواه أحد الثقات الكبار وهو معمر بن راشد عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه مرفوعًا.

الثالث: أنه روى حديث أبي صالح عن أبي هريرة "من أدرك ركعتين من العصر" وهو حديث معروف من حديث أبي صالح عن أبي هريرة شذ فيه في هذا الكتاب فزاد فيه والفجر مثله وهي غير محفوظة من حديث أبي صالح عن أبي هريرة الذي ذكر فيه الركعتين بعد العصر وهي لا تصح أيضًا.

وحين ترجمه ابن أبي حاتم قال: محمد بن عياش العامري روى عن الأعمش وابن أبي ليلى روي عنه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي ثم نقل عن أبيه قوله فيه: هو شيخ كوفي لا أعلم روى عنه غير عبيد الله الحنفي[(١)].

وقد يسوق حديثًا ما في ترجمة معينة لبيان ضعف المترجم مع التصريح بضعفه فكأنه أراد بإيراد الحديث أن يكون دليلاً على قوله فيه ومثال ذلك:

## المثال السابع

محمد بن فرات الكوفي أبو علي التميمي عن محارب عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال (إنَّ شاهد الزور لا تزول قدماه حتى تجب له النار)، قاله لي يحيى بن إسماعيل "منكر الحديث"[(٢)].

ومحمد بن فرات هذا كذاب كما في ترجمته من تهذيب الكمال[(٣)]، وحديثه في شاهد الزور حديث موضوع أخرجه ابن ماجة وغيره[(٤)]. ومن هذا القبيل:

## المثال الثامن

بكر أبو عتبة الأعنق: سمع عطاء قوله روى عنه عبد الصمد ويزيد بن هارون عن بكر بن عبد الله.

وروى أبو عبيدة الحداد عن بكر بن الأعنق عن رجل عن الشعبي قوله:

---

(١) الجرح والتعديل ٨/ ت ٢٣٢. وانظر مقدمة تاريخ مدينة السلام بتحقيق أستاذنا ١/ ١٤٠.
(٢) التاريخ الكبير ١/ ت ٦٥٦. (٣) تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٦٩ - ٢٧٢.
(٤) ابن ماجة (٢٣٧٣) وانظر تاريخ الخطيب ١/ ١٤١ و ٣/ ٧٠٦.

حدثني عمرو بن علي قال: حدثنا النضر بن كثير ثقة أبو سهل قال: حدثنا بكار الأعنق عن ثابت عن أنس كنت أوضئ النبي ﷺ فقال: "صل الضحى" لا يتابع عليه[١].

فمراد البخاري من هذه الترجمة شيئان:

الأول: بيان الخلاف في اسم صاحب الترجمة. فعبد الصمد بن يزيد سماه بكر بن عبد الله. وأبو عبيدة الحداد سماه بكر بن الأعنق.

والنضر بن كثير أبو سهل سماه بكار الأعنق ولم يرجح البخاري شيئًا منها وقد تفرد به عن ثابت فلم يتابعه عليه أحد.

الثاني: أن هذا الراوي ضعيف عند البخاري لأنه روى هذا المتن بهذا الإسناد وليس لهذا المتن إسناد صحيح كما قال العقيلي فقد ترجم لهذا الرجل في ضعفائه وذكر له هذا الحديث بلفظ أوسع من طريقه. وقال: ليس لهذا المتن عن أنس إسناد صحيح[٢] وقال ابن عدي: وهذا غير معروف وهو الذي ذكره البخاري عن ثابت، عن أنس هذا الحديث معروف به ولا أدري لعل له حديثا غيره[٣]. قلت: وقد ترجم صنيع البخاري إلى ألفاظ نقدية ابن أبي حاتم فقد قال: سألت عنه فقال: ليس بقوي[٤]. قلت يعني ضعيف عنده.

ومن هذا القبيل قوله.

## المثال التاسع

إبراهيم بن صالد الباهلي سمع أبا هريرة قال: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: إنَّ الله يبعث يوم القيامة من مسجد العشار قوما شهداء وهي بالأيلة سمع منع حبان ولا يتابع عليه.

حدثني محمد بن عبد الله القطعي قال: حدثني إبراهيم بن صالح بن درهم عن مسلمة بن سالم ثم -لقيت مسلمة- عن صالح بن درهم عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ: إذا قال المؤذن (الله أكبر) فقلت: أنا أشهد أن

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٧٩ ت ١٨٠٢.
(٢) ضعفاء العقيلي ١/ ١٤٨ ت ١٨٣.
(٣) الكامل ٦/ ٤٦٠.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٣٨٥ ت ١٥٠٢.

محمدًا رسول حرمك الله على النار وفيه نظر.

حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن هذا أصح[١].

فإبراهيم بن صالح هذا ضعيف كما في ترجمته من تهذيب الكمال[٢] وحديثه الأول حديث منكر ضعيف أخرجه العقيلي من طريقه بتمامه ثم قال إبراهيم وأبوه ليسا مشهورين بنقل الحديث والحديث غير محفوظ[٣].

والحديث الثاني ضعيف، ودليل ضعفه عند البخاري هي الرواية الأخرى التي ساقها البخاري من طريق الإمام مالك ولذلك قال هذا أصح[٤].

وقد يسوق البخاري الرواية في ترجمة راو لبيان ضعف المترجم من غير تصريح بذلك.

## المثال العاشر

بشار بن الحكم أبو بدر الضبي سمع ثابتًا عن أنس قال النبي ﷺ: يكفر الله بطهوره "قاله لي محمد حدثنا معلى بن أسد سمع بشارًا[٥] فمراد البخاري بهذا الحديث أن بشارا هذا ضعيف منكر الحديث لأنه انفرد عن ثابت بهذا الحديث فلم يروه عنه غيره وقد أكثر من الأفراد عن ثابت والتي لم يتابع عليها حتى عدت رواياته منكرة. يقول ابن عدي: بشار بن الحكم أبو بدر الضبي بصري منكر الحديث" ثم ذكر له ابن عدي الحديث الذي أورده البخاري في ترجمته عن أنس عن النبي ﷺ أن الخصلة الصالحة تكون في الرجل فيصلح الله تبارك وتعالى بها عمله كله، وطهور الرجل لصلاته يكفر الله بطهوره وتبقى صلاته

---

(١) التاريخ الكبير ١/ ٢٨٤ ت ٩٤٢.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ١٠٧.

(٣) الضعفاء ١/ ٥٥ ت ٤٥ ولمزيد من الأمثلة انظر التاريخ الكبير ١/ ص ١٤٧ ت ٤٣٦.

(٤) حديث أبي سعيد أخرجه مالك (١٧٣) وأحمد ٣/ ٥، ٥٣ والبخاري ١/ ١٥٩، ومسلم (٣٨٢)، وأبو داود ٥٢٢ والترمذي ٢٠٨، والنسائي ٢/ ٢٣ وفي الكبرى ١٥٦٣، وفي عمل اليوم والليلة ٣٤، وابن ماجة ٧٢٠، وابن خزيمة ٤٧١ - وانظر المسند الجامع ٤٢٤٨.

(٥) التاريخ الكبير ٢/ ت ١٩٣٣ ص١١٢.

نافلة له[١].

ثم أورد له حديثًا منكرًا آخر من طريقه ثم قال: ولبشار بن الحكم هذا غير ما ذكرت عن ثابت وغيره مما لا يرويه غيره وأحاديثه عن ثابت إفرادات وأرجو أنه لا بأس به[٢].

وقد ترجم صنيع البخاري ابن أبي حاتم إلى ألفاظ نقدية فقد قال في كتابه: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: بشار بن الحكم شيخ بصري منكر الحديث[٣].

فالإمام البخاري جاء بالدليل الحكمي وهو الرواية بينما ابن أبي حاتم جاء باللفظة النقدية وكل له أسلوبه.

وربما أراد البخاري بإيراده حديثين في ترجمة واحدة ليبين إن كان راوي الحديثين واحدًا أم اثنين.

## المثال الحادي عشر

نحو قوله محمد بن قيس المكي، قال لي مالك بن سعد حدثنا روح قال حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن قيس المكي: لقيت رجلا يقال له عمرو بن قيس حدثني عن أبي الدرداء: إذا قال لا إله إلا الله قال صدق عبدي. حدثني محمد بن عقبة قال: حدثنا الفضل بن العلاء قال: حدثنا إسماعيل بن أمية قال: حدثنا محمد بن قيس أن زيد بن ثابت قال: دعا النبي ﷺ لأبي هريرة فلا أدري أهو الأول أم لا[٤].

## المثال الثاني عشر

وقد ترجم لإبراهيم بن حنظلة فقال: عن أبيه روى عنه ابن المبارك مرسل. حدثني بشر بن مرحوم قال حدثنا يحيى بن سليم قال: حدثنا إبراهيم بن حنظلة عن عبد الله بن أبي حية عن عمرو بن أبي سفيان: كنا نطوف مع عطاء.

---

(١) الكامل لابن عدي ٢/ ٤٥٦. (٢) نفسه.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ١٦ ت ١٦٤٥. وانظر مقدمة تاريخ مدينة السلام.

(٤) التاريخ الكبير ١/ ص٢١٣-٢١٤ ت٦٦٨. وانظر الجرح: ٨/ ت ٢٨٤.

قال أبو عبد الله: إن لم يكن بن أبي سفيان فلا أدري من هو؟[١]

زمن هنا يتبين أن البخاري وقعت عنده رواية لهذا الحديث عن يحيى بن سليم عن إبراهيم بن حنظلة غير منسوب عن عبد الله بن أبي حية فلم يعرف هويته لكنه قدر أن أقرب ما يمكن أن يكون هو ابن أبي سفيان لأسباب لم يذكرها لعل من بينها:

١-أنه ليس هنالك راو اسمه إبراهيم بن حنظلة غير ابن أبي سفيان.

٢-هذا الحديث هو من رواية إبراهيم بن حنظلة عن عبد الله عن عمرو بن أبي سفيان وهو أخو حنظلة بن أبي سفيان والد إبراهيم وقد ترجم البخاري لعمرو بن أبي سفيان في كتابه فقال: أخو حنظلة روى عنه الثوري وحنظلة[٢]...

في حين أن ابن أبي حاتم رأيناه قد جزم بأن صاحب الترجمة هو إبراهيم بن حنظلة بن أبي سفيان[٣].

## المثال الثالث عشر

وقد يسوق البخاري حديثًا لبيان شكه في حقيقة الراوي فقد ترجم محمد بن قيس الأسدي الوالبي الكوفي الثقة المعروف. ثم قال وقال يحيى بن آدم: حدثنا أبو بكر النهشلي عن محمد بن قيس عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس. "في العتق" ثم قال "فلا أدري هو الأسدي أم لا"[٤].

ومن هنا يتبين أن البخاري وقعت عنده رواية لهذا الحديث عن "أبي بكر النهشلي عن محمد بن قيس، غير منسوب، عن حبيب بن أبي ثابت. فلم يعرف هويته ولكنه قدر أن أقرب ما يمكن أن يكون هو الأسدي الوالبي الكوفي لأسباب لم يذكرها، لعل من بينها الطبقة فوضع هذه الإشارة وهذا الحديث في ترجمته، مع وجود عدة تراجم في تاريخه ممن يسمون محمد ابن قيس" ومع ذلك فإن المزي لم يذكر في شيوخ محمد بن قيس الأسدي "حبيب بن أبي

---

(١) التاريخ الكبير ١/ ٢٨٣ ت ٩١١. (٢) نفسه ٦/ ١٥٣ ت ٢٥٦٨.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٩٥ت ٢٥٧ت ٣٢٢٤. ولمزيد من الأمثلة أنظر: ٢/ت ١٥٨٠، ت ١٧٨٠، ٣/ ٨٨، ت ٣٢٢٤. (٤) التاريخ الكبير ١/ ت ٦٦٢.

ثابت" ولا ذكر أبا بكر النهشلي في الرواة عنه "لعدم ثبوت ذلك عنده"[١].

### المثال الرابع عشر

وقد يورد الرواية ليبين الخلاف في اسم صاحب الترجمة أو لقائه من روى عنه فقد ترجم لإبراهيم بن حديد أبي إدريس الأزدي، عن أبي عوانة عن إسماعيل بن سالم يعد في الكوفيين، بلغه عن علي. ويقال إبراهيم بن أبي حديد قال لي زرارة أخبرنا هشيم قال: حدثنا إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس: نظرت إلى علي[٢].

فقد ترجمه من طريقين كلاهما يصل إلى إسماعيل بن سالم. فمرة سماه إبراهيم بن حديد ومرة سماه إبراهيم بن أبي حديد ومرة ذكره بكنيته. وقال في رواية بلغه عن علي، وجاء في رواية أخرى نظرت إلى علي.

فقد بين البخاري بهذا جهالة هذا الراوي، والاختلاف في اسمه وأنه لا يعرف بالرواية إلّا من طريق إسماعيل بن سالم عند البخاري، وقد ترجم ابن أبي حاتم صنيع البخاري في كتابه فقال: عن علي مرسل ثم نقل قول أبي حاتم فيه: مجهول[٣].

وقد يترجم البخاري لشخص ما ترجمتين مع احتمال أنْ تكون لواحد وذلك بسبب اختلاف في الاسم ورد في سند حديث معين وهو يفعل ذلك دائمًا دفعًا للشك واللبس.

### المثال الخامس عشر

فقد ترجم لأبي الأسود محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل يتيم عروة وذكر رواية هشام بن عروة الزهري وحيوة ومالك عنه[٤]، ثم ترجم لراو سماه محمد ابن عبد الرحمٰن بن عبد الله فقال: قال لي عبيد بن يعيش قال حدثنا يونس قال أخبرنا ابن إسحاق سمع محمدا عن طريف البراد، عن أبي هريرة سمعت النبي

---

(١) تهذيب الكمال ٣١٨/٢٦ - ٣١٩ ولمزيد من الأمثلة انظر التاريخ الكبير ١/ت ٥٤٠، ٦٨٨. وانظر مقدمة تاريخ الخطيب ١/ ١٤٤.

(٢) التاريخ ١/ ٢٨٢ ت ٩٠٨.

(٣) الجرح ٢/ ٩٦ ت ٢٦٢.

(٤) التاريخ الكبير ١/ت ٤٣٥.

ﷺ يقول: أتاكم أهل اليمن أرق قلوبًا[1]. فأراد البخاري بهذه الترجمة الأخيرة أن يبين أن الاسم بهذه الصيغة لا يعرف إلّا بهذا الإسناد لهذا الحديث.

وقد عده أبو حاتم أبا الأسود يتيم عروة[2] لكن ابنه عبد الرحمٰن أعاده نقلا عن أبيه أيضا فقال: محمد بن عبد الرحمٰن. روى عن طريف البراد عن أبي هريرة، روى عنه محمد بن إسحاق؛ سمعت أبي يقول ذلك[3]. ثم نقل ذلك ابن حبان في الثقات[4].

وذكر البخاري ترجمة لطريف البراد الذي روي عنه المسمى "محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله فقال: طريف البراد عن أبي هريرة روي عنه محمد بن إسحاق عن محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله"[5].

وكذلك فعل ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه فقال: طريف البراد: روى عن أبي هريرة روي عنه محمد بن عبد الرحمٰن سمعت أبي يقول ذلك[6]، ثم تابعهما ابن حبان على عادته فذكر طريفًا هذا في الثقات[7].

فتحصل من جماع هذا الذي ذكرناه أن كل هذه التراجم إنما كانت بسبب إسناد حديث روي عن ابن إسحاق فيه ذكر لهذين الاسمين بهذه الصيغة ويظهر منها عندئذ أن محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله وطريفًا البراد لا يعرفان إلا بهذا الحديث وبهذا الإسناد مع إن هذا الحديث بغير هذا الاسناد صحيح معروف من حديث أبي هريرة إذ يروى من طرق عنه ليس في واحد منها طريف البراد هذا إلا بهذا الإسناد[8]، ولذلك فهما مجهولان.

**المثال السادس عشر**

وقد ترجم لحوط غير منسوب فقال: عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد

---

(١) نفسه ١/ت ٤٦٩.
(٢) الجرح والتعديل ٧/ ١٧٣٥ ت.
(٣) نفسه ٧/ الترجمة ١٧٤٥، وانظر مقدمة تاريخ الخطيب لأستاذنا د. بشار عواد ١/ ١٤٢ - ١٤٣.
(٤) الثقات: ٧/ ٤١٣.
(٥) التاريخ ٤/ ت ٣١٢٦.
(٦) الجرح ٤/ت ٢١٦٢.
(٧) الثقات ٤/ ٣٩٦.
(٨) انظر المسند الجامع ١٨/ حديث (١٤٩٢٩)، (١٤٩٣٠)، (١٤٩٣٢)، (١٤٩٣٤)، (١٤٩٣٧)، (١٤٩٤٠).

ابن الحارث سمع المسعودي سمع حوطا سمع زيد بن أرقم قال: ليلة القدر ليلة تسع عشرة وهي ليلة القرآن وهذا منكر لا يتابع عليه[١] يعني أنه ضعيف لهذا.

ثم ترجم لحوط لأنه ورد بسند حديث منسوب فقال: قال خلاد حدثنا مسعر سمع عبد الملك بن ميسرة عن حوط العبدي جعلني ابن مسعود فإذا وجدت زيفًا كسرته[٢].

فالبخاري إنما فرق بين الترجمتين لأن صاحب الأولى ورد غير منسوب في حديثه منكر ضعيف ولا يعرف إلا به كما قال ابن عدي[٣]. والثاني منسوبًا بالعبدي في رواية أخرى.

وقد عدهما ابن أبي حاتم واحداً فقال: حوط كوفي روى عن زيد بن أرقم روي عنه المسعودي سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو شيخ يكتب حديثه[٤]. وقد تكون غاية البخاري بيان الاختلاف في حديث ما وترجيح الرواية الصحيحة.

## المثال السابع عشر

فقد قال مثلاً محمد بن أبي عائشة مولى لبني أمية قال لنا مؤمل بن هشام حدثنا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن النبي ﷺ في القراءة.

قال إسماعيل عن خالد: قلت لأبي قلابة: من حدثك هذا؟ قال: محمد بن أبي عائشة مولى لبني أمية...

وقال لنا موسى عن حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن النبي ﷺ وقال عبيد الله ابن عمرو عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ ولا يصح عن أنس[٥].

فالبخاري هنا إنما ساق هذا الحديث ليبين أن الرواية الصحيحة هي رواية أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة وهي رواية مرسلة وإن من رواه عن أبي

---

(١) التاريخ الكبير ٣/ ٨٣ ت ٣٢٠٩. (٢) نفسه ت ٣٢١٠.
(٣) الكامل ٢/ ٨٥٤ وقلت الذي في الكامل 'ليلة تسع وعشرين' ولعله تصحيف.
(٤) الجرح والتعديل ٣/ ٢٨٨ ت ١٢٨٥ ولمزيد من الأمثلة أنظر ت ١٠٩٩، ١٠٩٨.
(٥) التاريخ الكبير ١/ ت ٦٤٧.

قلابة عن أنس مرفوعا لا يصح. ومحمد بن أبي عائشة هذا ثقة أخرج له مسلم حديثًا واحدًا[١].

وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ونقل عن ابن معين توثيقه وعن أبيه أنه قال فيه: ليس به بأس[٢].

ومثل هذا ما قال البخاري.

## المثال الثامن عشر

أيمن الحبشي من أهل مكة مولى ابن أبي عمرو المكي المخزومي سمع عائشة قال لنا موسى عن أبي عوانة وتابعه شيبان عن منصور عن الحكم عن مجاهد وعطاء عن أيمن الحبشي. قال: يقطع السارق في ثمن المجن فما فوقه، وثمنه يومئذ دينا. سمع منه ابنه عبد الواحد بن أيمن.

وقال لنا أبو الوليد عن شريك عن منصور عن مجاهد وعطاء عن أيمن بن أم أيمن قال أبو الوليد رفعه: لا يقطع السارق إلّا في مجن أو جحفة قيمته دينار وهو يومئذ يساوي دينارًا.

قال أبو عبد الله: والأول أصح بإرساله[٣].

فالبخاري إنما ساق هذا الحديث ليبين أن الرواية الصحيحة هي رواية الحكم عن أيمن وهي رواية مرسلة وأن ما رواه مجاهد وعطاء عن أيمن مرفوعا لا يصح لأن الأول أصح بإرساله كما قال أبو عبد الله وأيمن هذا ثقة قد أخرج له البخاري في صحيحه متابعة[٤].

وترجمه ابن أبي حاتم فقال: سئل أبو زرعة عن أيمن والد عبد الواحد فقال: مكي ثقة[٥]...

وقد ذكر البخاري الرواية الصحيحة المرفوعة في القطع فقال: حدثني عبد

---

(١) مسلم ٢/٩٣، وانظر تحرير أحكام التقريب: ٣/ ٢٦٢.
(٢) الجرح والتعديل ٨/ت ٢٤٥. وانظر مقدمة تاريخ مدينة السلام لأستاذنا ١/ ١٤٤ - ١٤٥.
(٣) التاريخ الكبير ٢/ ٢٢ ت ١٥٧٣.
(٤) أنظر تهذيب الكمال ٣/ ٤٥٠ ت ٢٥٩٩ تقريب التهذيب ص٥٦ ت ٥٩٨.
(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٣١٨ ت ١٢٠٧.

الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم[(١)] قال أبو عبد الله وهذا أصح[(٢)] ومثله ما قال رحمه الله:

## المثال التاسع عشر

بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أبو بردة كوفي: روى عنه الثوري قال لي إبراهيم الرمادي عن ابن عيينة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ: كلكم راع وهو وهم كان ابن عيينة يرويه مرسلا[(٣)].

فالبخاري هنا إنما ساق هذا الحديث ليبين أن الرواية الصحيحة هي رواية ابن عيينة المرسلة وأن ما رواه إبراهيم عن ابن عيينة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعًا هي وهم لا تصح.

وبريد بن عبد الله هذا صدوق حسن الحديث[(٤)]، وقد ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ونقل عن ابن معين توثيقه وعن أبيه أنه قال فيه: يكتب حديثه وليس بالمتين[(٥)].

## المثال العشرون

وقد يعمد البخاري في ترجمة أحدهم إلى رواية حديث مضطرب لبيان اضطراب صاحب الترجمة وضعفه ومثال ذلك:

إسماعيل بن إبراهيم حدثتني بنت معقل بن يسار عن أبيها عن النبي ﷺ في الوالي قاله لنا عبيد الله عن إسرائيل عن عمار الدهني.

وقال أبو أسامة ويعلى بن أبي خالد عن إسماعيل الأزدي عن بنت معقل

---

(١) أخرجه مالك ٢٤٠٦، وأحمد ٢/٦، والدرامي ٢٣٠٦، والبخاري ٨/ ٢٠٠ ومسلم، ١٦٨٦، وأبو داود ٤٣٨٥ والترمذي ١٤٤٦، والنسائي ٨/ ٧٦، والنسائي في الكبرى تحفة ٧٥٧٤، وقال الترمذي: وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وانظر المسند الجامع ١٠/ ٧٨٢٢.

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ت ١٥٧٣.

(٣) نفسه ٢/ ١٢٣ ت ١٩٧٦.

(٤) التحرير ١/ ١٦٨.

(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٦ ت وانظر الكامل لابن عدي ٢/ ٤٩٥ ومزيد من الأمثلة انظر ١/ ٣٠٤ ت ١٠٠٤، ٩٣٣ من التاريخ الكبير.

دخل زياد على معقل مثله.

حدثني المقدمي قال: حدثنا معتمر عن إسماعيل عن رجل من مزينة عن بنت معقل.

وقال شريك عن عمار عن إسماعيل الثقفي: حدثنا أبو نعيم عن إسماعيل ابن إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن ابن معقل بن يسار عن أبيه عن النبي ﷺ[١].

فمراد البخاري من وراء هذا شيئان:

الأول: بيان الخلاف في نسبة الرجل فمرة إسماعيل بن إبراهيم، وإسماعيل ابن إبراهيم بن مهاجر غير منسوب، ومرة إسماعيل الأزدي وإسماعيل الثقفي على ما ذكر.

الثاني: قصد التنبيه إلى أن صاحب الترجمة هذا قد اضطرب في روايته اضطرابا بينا، فمرة يرويه عن بنت معقل رواه عنه عمار الدهني وأبو أسامة ويعلى بن أبي خالد. ومرة يرويه عن رجل من مزينة عن بنت معقل رواه عنه معتمر ومرة يرويه عن أبيه عن ابن معقل عن أبيه وهذا اضطراب بين وضعف في الراوي رمى إليه البخاري من وراء صنيعه هذا وإسماعيل هذا ضعيف كما في تهذيب الكمال[٢].

وقد ترجم ابن أبي حاتم صنيع البخاري في الجرح والتعديل فنقل عن يحيى ابن معين برواية الدوري قوله ضعيف وقول أبيه ليس بقوي حديثه[٣].

وقد يسوق البخاري الحديث في ترجمة الراوي، هو حديث ضعيف ليبين أن الذي أخطأ فيه ليس صاحب الترجمة وإنما الذي روى عنه، وقد يبين البخاري هذا.

## المثال الحادي والعشرون

فقد ترجم لإبراهيم بن سويد بن حيان فقال عن هلال بن زيد عن أنس عن

(١) التاريخ الكبير ١/ ٣٢٠ ت ١٠٧٢.
(٢) انظر تهذيب الكمال ٢/ ٣٣ والتقريب ص٤٥ ت ٤١٧ وانظر تحرير أحكام التقريب ١/ ١٢٨ ولمزيد من الأمثلة انظر الأرقام ١/ ت ٧٧٨، ٢/ ت ١١١٥ من التاريخ الكبير.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ١٥٢ - ١٥٣ ت ٥١٢.

النبي ﷺ، قال: عمرة في رمضان تعدل حجة "سمع منه سعيد بن أبي مريم".

قال أبو عبد الله: هلال عنده مناكير روى عنه الدراوردي[١]. ومتن هذا الحديث صحيح متفق على صحته أخرجه البخاري[٢] ومسلم[٣] من حديث عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ، فهو غير معروف من حديث أنس بن مالك، وقد نبه البخاري إلى أن الخطأ والحمل هو على هلال لأنه عنده مناكير لا على إبراهيم بن سويد صاحب الترجمة فهو ثقة مشهور[٤] وقد ترجم ابن عدي لهلال ابن زيد في كاملة ثم أورد له هذا الحديث وحديثًا آخر ثم قال: وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظة[٥]، يعني كما قال البخاري مناكير.

وقد ترجم ابن أبي حاتم لإبراهيم بن سويد صاحب الترجمة في الجرح والتعديل ونقل عن أبيه عن يحيى بن معين قوله "ثقة" وقول أبي زرعة: ليس به بأس[٦]؟

## المثال الثاني والعشرون

ومثال ذلك إسماعيل بن رافع بن عويمر أبو رافع مدني مولى مزينة عن المقبري وسمي روى عنه وكيع والمكي بن إبراهيم وعبدة بن سليمان.

قال لنا خالد ابن مخلد حدثنا سليمان، سمع إسماعيل عن سليمان مولى أبي سعيد عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: "لا يقبل الله عز وجل لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء"[٧].

إسماعيل هذا منكر الحديث ضعيف كما في تهذيب الكمال[٨].

وقد ترجم ابن عدي لإسماعيل بن رافع هذا وذكر منكراته ليس هذا الحديث

---

(١) التاريخ الكبير ١/ ٢٨٢ ت ٩٣٤. (٢) البخاري ٣/ ٤، ٢٤.

(٣) مسلم ١٢٥٦، وأخرجه الدرامي ١٨٦٦ والنسائي: ٤/ ١٣٠ وفي الكبرى تحفة ٥٩١٣ وابن ماجة ٢٩٩٤ وانظر المسند الجامع ٩/ ٦٣٧٩.

(٤) تهذيب الكمال ٢/ ١٠٣ والتقريب ص٣٠ ت ١٨٣.

(٥) الكامل ٢٥٧٧ - ٢٥٧٨. (٦) الجرح والتعديل ٢/ ١٠٤ ت ٢٩٢.

(٧) التاريخ الكبير ١/ ٣٣٢ ت ١١١٦.

(٨) تنظر تهذيب الكمال ٣/ ٨٥ ت ٤٤٢ وانظر التقريب ٤٦ ت ٤٤٢.

منها ثم قال ولإسماعيل بن رافع أحاديث غير ما ذكرته وأحاديثه كلها مما فيه نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء[١].

وقد ترجم صنيع البخاري هذا إلى ألفاظ نقدية ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فقد نقل تضعيفه عن ابن معين وأحمد بن حنبل وقول أبيه فيه: هو منكر الحديث[٢].

## المثال الثالث والعشرون

سنان بن عبد الله الجهني: سمع عمته قال لي عبد الله بن محمد العبسي حدث عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أنه حدثته عمته إنها أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله توفيت أمي وعليها مشي إلى الكعبة نذرًا؟ فقال: هل تسطيعين تمشين عنها؟ قالت نعم. فقال.. امشي عن أمك.. قالت: أو يجزي ذلك عنها؟ قال: أرايتك لو كان عليها . . . الحديث.

قال أبو عبد الله منكر الحديث[٣] قلت سنان هذا منكر الحديث كما قال الإمام البخاري. وقد أخرج هذا الحديث ابن عدي في كامله بكامله من طريق عبد الرحيم به في ترجمة سنان بن عبد الله على اعتباره منكرًا من منكراته، وقد ذكر عبارة البخاري فيه ثم قال: ولا أعلم لسنان عن عمته عن النبي ﷺ غير هذا، وهذا يروى عن سنان من هذا الطريق الذي ذكرته[٤].

وقد يسوق البخاري حديثًا ما في ترجمة معينة لبيان ضعف المترجم مع التصريح بضعفه، فكأنه أراد بإيراد الحديث ليكون دليلاً على قوله فيه.

وقد يورد البخاري الحديث في ترجمة الرجل من طريقه مرفوعًا مثلاً ثم يورده من غير طريقه عن صحابي أخر موقوفًا ليبين أنه قد خولف في رفعه ثم يرجح الرواية الموقوفة على المرفوعة ليبين ضعف صاحب الترجمة ومن ذلك قوله:

---

(١) الكامل ٢٧٨ - ٢٧٩ وضعفاء العقيلي ١/ ٧٧ ت ٨٣.
(٢) الجرح والتعديل: ٢/١٦٨ ت ٥٦٦. (٣) التاريخ الكبير ٤/ ١٤٧ ت ٢٣٣٦.
(٤) الكامل ٣/ ١٢٧٧.

## المثال الرابع والعشرون

بشار بن كدام يقال أخو مسعر الهلالي الكوفي. قال لي محمد بن سلام حدثنا أبو معاوية، عن بشار بن كدام عن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر: عن النبي ﷺ قال: الحلف حنث أو ندم.

وقال لنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد بن زيد قال سمعت أبي يقول: قال عمر بن الخطاب اليمين أثمة أو مندمة.

قال أبو عبد الله: وحديث عمر أولى بإرساله(١). فالإمام البخاري أورد الرواية المرفوعة من طريق صاحب الترجمة عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وأورد رواية أخرى للحديث نفسه من طريق عاصم بن محمد بن زيد وهو ثقة مشهور(٢) عن أبيه عن عمر بن الخطاب قوله وهي رواية مرسلة ليبين أنه قد خولف في إسناد هذا الحديث، ثم رجح رحمه الله الرواية الموقوفة مع إرسالها على الرواية المرفوعة، فكأنه يقول هو ضعيف، والدليل هو روايته. وقد أخرج الرواية من طريق المترجم ابن ماجة في سننه(٣).

وبشار هذا ضعيف متفق على تضعيفه، فقد ضعفه أبو زرعة، والذهبي(٤) وابن حجر(٥).

## المثال الخامس والعشرون

إبراهيم بن عبد الرحمٰن أبو إسماعيل السكسكي: قال البخاري سمع عبد الله بن أبي أوفى وأبا بردة روى عنه مسعر قال لي عمرو بن محمد حدثنا هشيم

---

(١) تاريخ البخاري الكبير ٢/ ١١٢ ت ١٩٣٠.

(٢) تقريب التهذيب ص٢٢٩ ت ٣٠٧٨، وانظر تحرير التقريب لأستاذنا د. بشار والشيخ شعيب ٢/ ١٦٨.

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه برقم ٢١٠٣، أخرجه ابن حبان في صحيحه ٤٣٥٦، والطبراني في الصغير ١٠٨٣ والحاكم ٤/ ٣٠٣، والقضاعي ٢٦٠، ٢٦١ والبيهقي ١٠/ ٣٠ وانظر تحفة الأشراف ٦/ ٤٢ رقم ٧٤٣٤، والمسند الجامع ١٠/ ٧٨١٥، وضعيف ابن ماجة للألباني ٤٥٧.

(٤) أنظر تهذيب الكمال ٤/ ٨٣ وميزان الاعتدال ١/ ٣١٠.

(٥) تقريب التهذيب ص٦١ ت ٦٧٣، وانظر الجرح والتعديل ٢/ ٤١٦ ت ١٦٤٧.

قال أخبرنا العوام عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن عن عبد الله بن أبي أوفى، أن رجلاً أقام سلعة وهو في السوق، فحلف بالله لقد أعطي بها ما لم يعط ليوقع فيها... الحديث[١].

فصنيع البخاري يدل على أنه انتقى من حديثه ما يدل على أنه قد ضبط في روايته هذه وليس على إطلاقه، إذ إن إبراهيم هذا قال فيه أحمد، ضعيف، وقال النسائي ليس بذلك القوى[٢] فهو ضعيف[٣] يعتبر به، لكنه قد ضبط في روايته هذه في نظر البخاري والدليل على هذا، أن البخاري قد أخرج هذه الرواية في صحيحه من طريق عمرو بن علي الفلاس به[٤].

أما ابن أبي حاتم فقد ترجمه في الجرح والتعديل ونقل فيه قول يحيى بن سعيد القطان، قال كان شعبة يضعف إبراهيم السكسكي وقال: كان لا يحسن أن يتكلم[٥].

والحق أن الإمام البخاري ما ساق حديثًا في تاريخه الكبير إلا لغاية عنده، حاولنا أن نسلط الضوء على بعضها لنستهدي بما قدمنا في فهم الغايات التي قصدها البخاري من سياقه الأحاديث في كثير من تراجم كتابه، "التاريخ الكبير"، ولعل هذا الذي أشرت إلى بعضه إشارة سريعة هو الذي يفسر لنا قول الإمام البخاري: "لو نشر بعض أسنادي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه"، وقوله: أخذ إسحٰق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنفت فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال أيها الأمير ألَّا أريك سحرًا، قال فنظر فيه عبد الله بن طاهر، فتعجب منه، وقال لست أفهم تصنيفه.

من هنا ندرك خطأ من يظن أن هذا التاريخ من كتب الرجال الاعتيادية، فقد قصد البخاري فيه مفاسد لا يدركها الباحث إلا بالبحث المعمق القائم على

---

(١) التاريخ الكبير ١/ ٢٨٦ ت ٩٤٨.
(٢) انظر تهذيب الكمال ٢/ ت ١٣٢.
(٣) كما في تحرير التقريب ١/ ٩٢.
(٤) البخاري ٣/ ٧٨ و ٣/ ٢٣٤ و ٦/ ٤٣، وانظر المسند الجامع ٨/ ٥٦٧٠.
(٥) الجرح والتعديل ٢/ ١١١ ت ٣٣١، انظر الأمثلة الأول، الثاني، الرابع، السادس، السابع، العاشر، الثالث عشر، الخامس عشر، السابع عشر في تاريخ مدينة السلام، فقد ساقها شيخنا د. بشار هناك ١/ ص١٣٩ فما بعدها.

التجربة الواسعة والخبرة العميقة الشاملة[١].

والله أسال أن يوفق طلاب هذا العلم الشريف في هذه الجامعة المحروسة وغيرها من الجامعات لدراسة هذه الكتب العظيمة -كتاب البخاري وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم- بهذه الطريقة الفاحصة التي تكشف عن المقاصد التي يمكن أن نستعين بها على فهم صنيعهم فيها -الكتب- ومن ثمَّ فَهمُ مصطلحاتهم النقدية في الرواة جرحًا أو تعديلاً، إذ إن من المعلوم أن خير ما يعيننا على ذلك هو خبرة طريقة أولئك الأفذاذ في التعامل مع رجال الحديث النبوي الشريف. وقد يسوق البخاري حديثًا ما في ترجمة الرجل ليدل على أنه قد ضبط في هذا الحديث الذي ساقه. ومن أمثلة ذلك:

٦-على أن إيراد البخاري للأحاديث في تراجم الرواة من غير تعليق عليها في الغالب كان هو أسلوبه الذي سار عليه في تقويم الرجال جرحًا أو تعديلاً، ولا يعني أنه لم يخرج عن أسلوبه هذا، فهو في أحاديث قليلة جدًا كان يخرج على عادته تلك فلا يورد أحاديث في ترجمة هذا الراوي أو ذاك، وهو مع هذا يصدر أحكاما نقدية عليها بألفاظ الجرح والتعديل المعروفة عنده، ولكني أكرر أن هذا كان في القليل النادر جدا إذ ما قيس على باقي مئات التراجم التي اعتمد في تقويم أصحابها على إيراد المرويات، وللتدليل على هذا أورد أمثلة.

إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة المدني الأنصاري الأشهلي عن داود بن حصين وعمر بن سريج وسماه ابن شيبة منكر الحديث، قال أبو عبد الله: قال لي ابن أبي أويس: سمعت إبراهيم مولى بني عبد الأشهل سنة ستين ومائة[٢]. فقد حكم عليه من غير إيراد للحديث على عادته. إبراهيم ابن أبي حية أبو إسماعيل المكي: عن هشام بن عروة منكر الحديث واسم أبي حية اليسع بن أسعد[٣] إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني الكوفي: متروك الحديث كان مروان الفزاري يقول: أبو إسحق الشيباني تكلم فيه أبو عبيد وغيره[٤] وغير هذا كثير.

(١) تاريخ الخطيب بتحقيق د. بشار ١/ ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) التاريخ الكبير ١/ ٢٦٧ ت ٨٧٣. (٣) نفسه ١/ ٢٧٦ ت ٩١٣.

(٤) نفسه ١/ ٣١٥ ت ١٠٥١ ولمزيد من الأمثلة انظر أرقام الأحاديث ١/ ١٠٣١، ١٠٣٣، ٥/ ٢٦٣، ٢٨٨، ٤٨٢، ٥٣٧ وغيرها.

٧-ومما ينبغي التفطن له في التعامل مع التاريخ الكبير فهم أسلوب البخاري في إيراد اللفظة النقدية "كقوله محمد بن عمران الأخنسي، كان ببغداد يتكلمون فيه، منكر الحديث 'عن أبي بكر بن أبي عياش"[١].

قد يتوهم أنه يريد أنه منكر الحديث في روايته عن أبي بكر وحسب والصواب أن منكر الحديث بيان لحاله، وقوله عن أبي بكر لبيان لمن روى عنه هذا الراوي، ويتبين ذلك بدقة من مراجعة كتب الجرح الأخرى ومنها كتب البخاري نفسه. وقد يورد اللفظة النقدية عقب ذكر من روى عنه فيظن إنها عائدة إلى التلميذ وإنما المراد بها صاحب الترجمة. كقوله إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز سمع.. يعقوب بن محمد هو أراه ابن أبي ثابت سكتوا عنه[٢]. فالمراد عن إبراهيم.

أما عندما يراد غير صاحب الترجمة فإنه يبين ذلك، كقوله إسحاق ابن سعيد ابن جبير سمع محمد بن موسى بن مسكين، ومحمد بن موسى بن مسكين، ومحمد بن موسى منكر الحديث[٣].

## المبحث الثاني

## كتاب الجرح والتعديل لـ

## عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)[٤]

**مدخل:**

ابن أبي حاتم هو عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو محمد بن أبي حاتم الحنظلي الرازي مولهم ولد سنة ٢٤٠هـ إمام من أئمة الحديث في عصره ووارث علم أبيه في النقد الحديثي رحل إلى البلدان وطوف في الآفاق في طلب الحديث النبوي الشريف وهو في بداية فتوته،

---

(١) نفسه ١/ت ٦٥٢. (٢) نفسه ١/ت ١٠٠٩.

(٣) نفسه ١/ت ١٢٤٩، وانظر منهج البخاري في الجرح ص٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤) انظر ترجمته مفصلة في: طبقات الحنابلة ٢/ ٥٥ تذكرة الحفاظ ٢/ ٨٢٩ - ٨٣٢، ميزان الاعتدال ٢/٥٨٧ - ٥٨٨، العبر للذهبي ٢/٨٠٢، فوات الوفيات ٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨، طبقات السبكي ٣/ ٣٢٤ - ٣٢٨، البداية والنهاية ١١/ ١٩١.

وتتلمذ على شيوخ الحديث في عصره فقد تتلمذ على عبد الله ابن سعيد أبي سعيد الأشبع وعلي بن المنذر الطريفي والحسن ابن عرفة ومحمد ابن حسان الأزرق ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه وحجاج بن الشاعر، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي.

ومن أئمة شيوخه أبوه وأبو زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة وعلي بن الحسين بن الجنيد ومسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وجماعة كثيرة[١]. وقد أخذ عليه كثير من الرواة منهم: الحسين بن علي حسينك التميمي الحافظ، وأبو الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني الحافظ وعلي بن عبد العزيز بن مدرك وأبو أحمد الحاكم الكبير، وأحمد بن محمد البصير، وعبد الله بن محمد ابن أسد، وحمد الأصبهاني وإبراهيم بن محمد النصر أبادي وغيرهم[٢].

قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي: كان رحمه الله قد كساه الله بهاءًا ونورًا يسر من نظر إليه[٣] وقال أبو يعلى الخليلي الحافظ: أخذ علم أبيه وأبي زرعة وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار... وكان زاهدًا يعد من الأبدال وقد روى ابن صاعد ببغداد في أيامه حديثًا أخطأ في إسناده فأنكره عليه ابن عقدة فخرج عليه أصحاب ابن صاعد وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى فحبس ابن عقدة ثم قال الوزير: من يرجع إليه في هذا؟ فقالوا: ابن أبي حاتم فكتبوا إليه في ذلك فنظر، وتأمل فإذا الصواب مع ابن عقدة فكتب إلى الأمير بذلك فأطلق ابن عقدة وعظم شأنه وقد كان في ذاك العصر جماعة من كبار الحفاظ ببغداد وما قرب منها فلم يقع الاختيار إلا على ابن أبي حاتم مع بعد بلده[٤]. وقد صنف رحمه الله في علوم الإسلام المختلفة سيما الحديث النبوي الشريف ورجاله فمن مؤلفاته[٥]:

١-التفسير في أربع مجلدات.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٤، وانظر تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣٠.
(٣) طبقات السبكي ٣/ ٣٢٥.
(٤) لسان الميزان ١/ ٢٦٥.
(٥) طبقات السبكي ٣/ ٣٢٥.

٢-كتاب علل الحديث مجلدان.

٣-المسند في ألف جزء.

٤-الفوائد الكبير.

٥-فوائد الرازيين.

٦-الزهد.

٧-ثواب الأعمال.

٨-المراسيل.

٩-الرد على الجهمية.

١٠-الكنى.

١١-تقدمة المعرفة.

١٢-الجرح والتعديل وغيرها ذكرها الشيخ المعلمي[١].

## كتاب الجرح والتعديل

ألف الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري تاريخه الكبير وكأنه حاول استيعاب الرواة من الصحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه، وللبخاري رحمه الله إمامته وجلالته وتقدمه، ولتاريخه أهميته الكبرى ومزاياه الفنية، وقد أعظم شيوخه ومن في طبقتهم تاريخه حتى أن شيخه الإمام إسحاق بن راهويه لما رأى التاريخ لأول مرة لم يتمالك أن قام فدخل به على الأمير عبد الله بن طاهر فقال: أيها الأمير إلا أريك سحرًا[٢] لكن تاريخ البخاري خال في الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح، أحس الإمامان الجليلان أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي

(١) ترجم له الشيخ المعلمي ترجمة وافية قد اختصرتها في هذه السطور القليلة. وانظر مقدمة الجرح والتعديل.

(٢) انظر طبقات السبكي ٣/ ٣٢٥ وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٥، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣٠، لسان الميزان ٣/ ٤٣٢ - ٤٣٣، النجوم الزاهرة: ٣/ ٢٦٥، طبقات الحفاظ: ٣٤٥ - ٣٤٦، طبقات المفسرين ١/ ٢٧٩ - ٢٨١، شذرات الذهب ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

وهما أقران البخاري ونظرائه في العلم والمعرفة والإمامة، أحسا بغموض اسلوب البخاري في تاريخه، وعدم وضوح أحكامه فأحبا توضيحه وتكميله. فجلس عبد الرحمٰن بن أبي حاتم وصنف كتابه "الجرح والتعديل" لأجل هذا وغيره. ومن هنا فقد شاع بين بعض أهل العلم أن هذا الكتاب ما هو إلا نسخة من كتاب التاريخ فقد قال الإمام أبو أحمد الحاكم (ت ٣٧٨ هـ) وهو المعروف بالحاكم الكبير: كنت بالري وهم يقرؤون على عبد الرحمٰن ابن أبي حاتم كتاب "الجرح والتعديل" فقلت لابن عبدويه الوراق هذه ضحكة، أراكم تقرؤون كتاب "تاريخ البخاري" على مشيختكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم فقال يا أبا أحمد اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حُصل إليهما "تاريخ البخاري" قالا هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يستحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمٰن فسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا[1]. والذي يدفع باتجاه هذا الرأي نقاط أخرى وهي:

١-كثيرًا ما نقارن بين الرواة المترجمين في الكتابين فنجد أن ما في كتاب الجرح هو تلخيص واختصار لما في الكبير إذ يورد في الكبير نماذج من مرويات الراوي بعد ذكر الروايات وما تضمنه كلام البخاري من دقائق خاصة.

٢-وقد تجد أن ما ذكره في الجرح هو عين ما ذكر في التاريخ ونماذجه كثيرة.

٣-وقد تقف على زيادات نقدية في الكبير لم ترد في الجرح.

٤-وقد يورد في الجرح أسماء رواة كما أوردهم في التاريخ يقول: لا نعرفه.

٥-يندر وجود ترجمة في التاريخ إلا وهي موجودة -بنصها أو بفوائد أخرى- في كتاب الجرح.

فمثل هذه الملحوظات تؤكد اعتماد أبي حاتم وأبي زرعة كتاب البخاري وتأثرهما به، وإفادة ابن أبي حاتم منه إفادة قصوى[2]. لكنه من الظلم الكبير

(١) السير ١٦/ ٣٧٣: تذكره الحفاظ ٣/ ١٧٥ للذهبي.
(٢) منهج البخاري في الجرح ص٢٣٠.

لكتاب الجرح والتعديل أن نعتبره مجرد رواية لكتاب التاريخ الكبير أو أن ذلك ضحكة كما قال الإمام الحاكم ذلك.

١-أن عدد تراجم التاريخ الكبير بلغت "١٣,٩٨٣" ترجمة مع الكنى، بينما زادت تراجم كتاب الجرح على "١٨٠٠٠" ترجمة، فكتاب احتوى على زيادة نحو خمسة آلاف راو لا يصح أن يقال فيه: أنه مجرد نسخة وقراءة.

٢-أنك تجد في التراجم المشتركة كثيرًا من الإضافات في نقد الرواة وشيوخهم وتلامذتهم وأسمائهم لا تجدها في الكبير(١).

٣-أنه يوجد عدد من التراجم أسقطها أبو حاتم وأبو زرعة من الكتاب مع وجودها في الكبير(٢)، مما يدل على استقلالية هؤلاء النقاد وأنهم وإن أفادوا من كتاب التاريخ فإنهم لم يكونوا مجرد ناقلين.

٤-إن دراسة شخصية أبي حاتم، أبي زرعة ومن بعدهما ابن أبي حاتم ودراسة مقدمة كتاب الجرح والتعديل توقفنا على حقيقة جلية وهي أن هؤلاء أعلام في النقد الحديثي، خبراء في الرواة وعلل مروياتهم وأن لكتاب الجرح والتعديل منهجه النقدي المستقل، وأنه انتقى هذا الكتاب من مصادر كثيرة. يقول ابن أبي حاتم: مقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له: متأخرًا بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي زرعة وأبي حاتم رحمهما الله، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم(٣)....

ونجده يبين لنا منهجه في الجرح والتعديل بيانًا مستقلاً(٤).

٥- إننا نلاحظ أن أبا حاتم وأبا زرعة كثيرًا ما ينتقدان الإمام البخاري على

---

(١) انظر نماذج ذلك في الجرح ٧/ت ١٠٤٢، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٩، ١٠٥٤، ١٠٥٨، وقارن بالكبير.

(٢) الكبير ١/ ترجمة ٥٢، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٠، فلا توجد في الجرح.

(٣) الجرح ٣٨/٣.

(٤) الجرح ٣٧/٢.

إدخاله بعض الرواة في الضعفاء، وعلى بعض أسماء الرواة وأحوالهم فيتبين لنا.

١-أن لابن أبي حاتم مصادره الخاصة غير الإمام البخاري منهم: مالك وسفيان بالحجاز والأوزاعي بالشام، والثوري وشيخه حماد بالعراق. ويليهم من الطبقة التالية: القطان وابن معدي وابن المبارك ثم أحمد وابن معين وابن المديني، وجمع كل ذلك واستخلصه وتمثله أبو حاتم وأبو زرعة.

٢-أن ابن أبي حاتم كان ينقل آراء النقاد ويحذف ما تناقض منها، ويرجح عند التعارض ويثبت ما هو لائق بالراوي، وهذا لا يكون إلا ممن امتلك أهلية النقد.

٣-وقد يسكت الجميع عن الراوي لأنه لم يتم لهم تقويم الراوي والحكم عليه بما يليق به نظرا للكم الهائل من الرواة الذين ترجموهم.

٤-كل هذا يؤكد أنه مع التسليم باعتماد أبي حاتم وأبي زرعة على كتاب التاريخ الكبير، فإن كتاب الجرح والتعديل يبقى له منزلته ومكانته ومنهجه وإضافاته، وفوائده الكثيرة جدًا ونقده المتميز مما يجعله كتابًا مستقلاً في مكتبة النقد الحديثي[١].

٥-يضاف إلى هذا أن أبا أحمد الحاكم كأنه سمعهم يقرؤون بعض التراجم القصيرة التي لا يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما في التاريخ واكتفى بتلك النظرة السطحية ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال.

لا ريب أن ابن أبي حاتم حذا في الغالب حذو البخاري في الترتيب وسياقه كثيرًا من التراجم وغير ذلك، لكن هذا لا يغض من تلك المزية العظمى وهي التصريح بنصوص الجرح والتعديل ومعهما زيادة تراجم كثيرة، وزيادات فوائد في الكثير من التراجم بل في أكثرها وتدارك أوهام وقعت للبخاري وغير ذلك[٢] كما مر.

والحق أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمٰن وأمرهما إياه بما أمراه إنما

---

(١) منهج البخاري في الجرح ٢٣١ - ٢٣٢. (٢) مقدمة الجرح والتعديل للمعلمي.

هو الحرص على توضيح أحكام التاريخ وتكميل ذاك العلم ولا أدل على ذلك من اسم الكتاب نفسه "كتاب الجرح والتعديل"[١].

وبعد هذا وبغض النظر عنه، فإن الذي لا شك فيه أن أسلوب ابن أبي حاتم في كتاب "الجرح والتعديل" يختلف عن أسلوب الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" في قضية جوهرية أساسية ألا وهي الحكم على الرجال جرحًا وتعديلاً والتي هي لب الكتابين معًا.

فالإمام البخاري يعتمد في الأغلب الأعم طريقة إيراد المرويات في تراجم الرواة للحكم عليهم فكل حديث منها يقابل لفظة نقدية عند غيره من النقاد كما بينا سابقا.

بينما ابن أبي حاتم يعتمد ألفاظًا نقدية بعينها في الأغلب الأعم في تقويم الرواة توثيقا أو تضعيفا كما سيأتي بيانه، حتى استوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن[٢]، وقبل أن أبين منهج ابن أبي حاتم في كتابه أود أن أشير إلى مصادره في كتابه العظيم، "الجرح والتعديل".

**مصادر ابن أبي حاتم في كتابه:**

لقد حرص ابن أبي حاتم بإرشاد ذينك الإمامين على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح، وقد تحصل في يده ابتداء نصوص ثلاثة من الأئمة وهم أبوه وأبو زرعة والبخاري، أما أبوه وأبو زرعة فكان يسائلهما في غالب التراجم التي أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما، وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيراه صوابا في الغالب فيوافقه عليه فينقل عبد الرحمٰن كلام أبيه، وكان محمد بن يحيى الذهلي قد كتب إليهم فيما جرى للبخاري في مسألة القرآن على حسب ما تقوله الناس على البخاري كما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة البخاري من كتابه، فكأن هذا هو المانع لابن أبي حاتم من نسبة أحكام البخاري إليه.

---

(١) نفسه.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل للمعلمي.

ثم تتبع ابن أبي حاتم نصوص الأئمة فأخذ عن أبيه ومحمد بن إبراهيم بن شعيب ما روياه عن عمرو بن علي الفلاس مما قاله باجتهاده ومما يرويه عن عبد الرحمٰن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان مما يقولانه باجتهادهما ومما يرويانه عن سفيان الثوري وشعبة، وأخذ عن صحيح بن أحمد بن حنبل ما يرويه عن أبيه، وأخذ عن صالح أيضا وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه عن علي ابن المديني مما يقوله باجتهاده ومما يرويه عن سفيان بن عيينة وعن عبد الرحمٰن بن مهدي وعن يحيى بن سعيد القطان.

وحرص على الاتصال بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين فروى عن أبيه عنهما، وعن أبيه عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين، وروى عن جماعة من أصحاب أحمد وابن معين منهم صالح بن أحمد وعلي بن الحسن الهسنجاني والحسين بن الحسن أبو معين الرازي وإسماعيل بن أبي الحارث أسد البغدادي وعبد الله بن محمد بن الفضل أبو بكر الأسدي ووصفه في ترجمة زياد ابن أيوب بأنه "كان من جلة أصحاب أحمد بن حنبل" وأخذ عن عباس الدوري تاريخه ويروي عنه بلفظ "قرئ على عباس الدوري وأنا أسمع" ونحو ذلك.

وكاتب عبد الله بن أحمد بن حنبل وقال في ترجمته "كتب بمسائل أبيه وبعلل الحديث وكان صدوقا ثقة" وكاتب حرب بن إسماعيل الكرماني فكتب إليه بما عنده عن أحمد، وكاتب أبا بكر بن أبي خيثمة فكتب إليه بما عنده عن ابن معين وغيره ويمكن أن يكون كتب إليه بتاريخه كله.

وروى عن محمد بن حمويه بن الحسن ما عنده عن أبي طالب أحمد بن حميد صاحب أحمد بن حنبل عن أحمد، وروى عن عبد الله بن بشر البكري الطالقاني ما عنده عن الميموني صاحب أحمد عن أحمد، وكاتب علي بن أبي طاهر القزويني فكتب إليه بما عنده عن الأثرم صاحب أحمد عن أحمد، وكاتب يعقوب بن إسحاق الهروي فكتب إليه بما عنده عن عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين. وأخذ عن علي بن الحسين بن الجنيد ما عنده عن محمد بن عبد الله ابن نمير(١).

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل للمعلمين.

يقول الشيخ المعلمي[(١)]: فهذا الكتاب هو بحق أم كتب هذا الفن ومنه يستمد جميع من بعده ولذلك قال المزي في خطبة تهذيبه: واعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامته منقول من كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ..[(٢)].

## منهجه في كتابه

أولاً: أول ما يلاحظ على ابن أبي حاتم أنه قدم "لكتابه بمقدمة طويلة نفيسه هي... تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل" وهي عبارة عن مدخل للكتاب بين فيها أهمية السنة وكيفية تمييز صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبت والصدق ثم قدم ترجمة مستفيضة للعلماء والنقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم، وجعلهم حتى عصره أربع طبقات، وأراد بهذه التراجم بيان درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم وقد ذكر في الترجمة ما تفوق به صاحب الترجمة من علم، كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم ومعرفة شعبة بن الحجاج بمراسيل وعلل الحديث[(٣)] وقد أفدنا من هذه التقدمة كثيرًا ولا يخفى ما لهذه التراجم المستفيضة من أهمية كبيرة لأن أصحابها عليهم مدار أحكام الجرح والتعديل، فلزم التعريف بهم أولاً ليطمئن المرء إلى أنهم لم يصدروا أحكامهم عن جهالة أو هوى.

وفي بداية كتاب الجرح والتعديل شرح ابن أبي حاتم بعض ألفاظ الجرح والتعديل، وبين أنه استوعب الرواة حتى المهملين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم[(٤)]، ويذكر أحيانًا من ليست له رواية عن النبي ﷺ[(٥)].

ثانيا: لقد حرص ابن أبي حاتم على ترتيب كتابه وكان يراعي في تقديم

(١) مقدمة التحقيق الجرح والتعديل.
(٢) مقدمة تهذيب الكمال: ١/ ١٥٢.
(٣) بحوث في تاريخ السنة ١١٩ - ١٢٠.
(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧ - ٣٨.
(٥) بحوث في تاريخ ١٢٠.

التراجم وتأخيرها بشرف بعض المسمين بذاك الاسم[١] وفعل الآتي:

١-قدم المسمين باسم أحمد لشرف هذا الاسم.

٢-ثم ذكر إبراهيم.

٣-ثم رتب باقي الأسماء على حروف المعجم ولكن بالنظر إلى الحرف الأول فقط ففي باب الألف "باب أحمد -باب إبراهيم- باب إسماعيل -باب إسحاق- باب أيوب -باب آدم... فأنت تراه اعتبر الحرف الأول فقط وهو الألف ولم ينظر إلى الحرف الثاني فضلاً عما بعده".

٤-رتب أسماء كل حرف على أسماء أبائهم على حروف المعجم لكنه في كل ذلك لا يراعي إلا الحرف الأول فقط فقدم في الأحمدين من أول اسم أبيه ألف ثم من أول إسم أبيه باء وهكذا[٢].

٥-ثم تجده يعقد لكل اسم بابًا فيقول باب من يسمى إبراهيم باب من يسمى إسحاق وهكذا، فإذا كثرت التراجم في الباب رتبها على أبواب ذيلية بحسب أول أسماء الأباء كما ذكرت قبل قليل، وربما توسع في الترتيب كما فعل فيمن اسمه محمد واسم أبيه عبد الله رتبهم على أبواب باعتبار أول اسم الجد من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله وأول اسم جده ألف ثم من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله وأول اسم جده باء وهكذا[٣].

٦-ويختم كل اسم من الأسماء التي تكثر التراجم فيها بباب لمن يسمى ذاك الاسم ولم ينسب[٤]، ويختم كل حرف بباب للأفراد وهم الذين لا يوجد في الرواة من يسمى ذاك الاسم إلا واحد[٥].

٧-والكتاب كما ذكرت مرتب على حروف المعجم لكنه يتجاوز بتقديم الصحابة على غيرهم[٦]، إلا أنه يتبع كل اسم بمن يوافقه في الاسم واسم الأب من غير الصحابة يبدأ مثلا بباب من اسمه محمد وأول اسم أبيه ألف

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل.

(٢) انظر الجرح والتعديل مثلاً ٢/ ٢١٩ وما بعده.

(٣) انظر مقدمة الجرح.

(٤) انظر الجرح مثلا ٢/ ٢٣٨.

(٥) انظر مثلا ٢/ ٤٣٦.

(٦) بحوث في تاريخ السنة ص١٢١.

فيذكر صحابيًا ثم من يوافقه في اسمه واسم أبيه صحابيًا آخر ثم من يوافقه وهكذا فيقع اسم كل صحابي في بابه باعتبار اسمه وباعتبار اسم أبيه أيضًا[1]، وهذا يختلف عن صنيع البخاري في تاريخه.

8-ثم ختم ابن أبي حاتم الكتاب بستة أبواب:

الباب الأول للذين لم يعرفوا إلا بابن فلان ورتبهم على أبواب ذيلية باعتبار أسماء الآباء.

الباب الثاني من يقال له "أخو فلان" فيه ترجمة واحدة.

الباب الثالث للمبهمات -فيه ترجمتان فقط- "رجل عن أبيه... مولى سباع".

الباب الرابع لمن عرف ابنه ولم يعرف هو -فيه ترجمة واحدة "رشيد الهجري عن أبيه".

الباب الخامس لمن لم يعرف إلا بكنيته -رتبها على أبواب ذيلية بحسب الحروف.

الباب السادس لمن تعرف بكنيتها من النساء -ورتبها على الحروف أيضًا[2]، وهذا الترتيب إلى حد ما يشبه ترتيب البخاري[3].

9-مضمون تراجمه: غالب التراجم تتضمن اسم الراوي[4] واسم أبيه وأحيانًا اسم جده وكنيته[5]، ونسبته[6] وبعض شيوخه وتلاميذه.

وربما يحدد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها والرحلات التي قام بها

(1) مقدمة الجرح.
(2) انظر الجرح والتعديل 9/ ص 315 وما بعد.
(3) انظر مقدمة الجرح.
(4) انظر الجرح الأمثلة 5/ ص120، 231، 255.
(5) انظر نفس الأمثلة 2/ ص 162، 432، 447، 3/ 403، 4/ 457، 5/ 22، 26، 120، 177، 208 وغيرها.
(6) انظر الجرح الأمثلة 3/ ص 469، 228، 245، 467 و 5/ 153، 217، 224، 228، 249 وغيرها.

وربما حدد السنة التي رحل فيها(١).

وأحيانا يشير إلى صفات المترجم الخلقية والجسمية والعقلية كما يبين عقيدته خاصة إذا كانت مخالفة لعقائد أهل السنة ويذكر مصنفاته إن كانت له مصنفات.

وقلما يشير إلى طبقة المترجم، أو سنة وفاته فمن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم(٢).

١٠-وحرص ابن أبي حاتم على ذكر مهن الرواة متى تسنى له ذلك وخصوصا القضاة منهم، ولا يخفى أن معرفة مهنة الراوي يمكن أن تكون عاملا إضافيا يفيد في التفريق بين الرواة والشيوخ، ومن خلالها أيضا يمكن تحليل شخصيته والتعرف على صفاته(٣) وتظهر أهمية هذا عند الأئمة الذين جرحوا ببعض المهن(٤).

١١-إن معظم تلك التراجم قصيرة تتراوح بين السطر والخمسة أسطر، ولكن هناك تراجم قليلة تميزت بالطول كترجمة سفيان الثوري التي استغرقت ثمانين سطرًا(٥)، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء، ومعظمهم وردت تراجمهم في "تقدمة المعرفة"(٦).

١٢-جعل ابن أبي حاتم من وكده تتبع الأوهام التي وقعت للإمام البخاري حينما ذكر بعض الرواة في الضعفاء والتاريخ الكبير ليسوا بضعفاء، فقد انتقد ابن أبي حاتم البخاري في التاريخ الكبير في رسالة سماها "بيان خطا البخاري في تاريخه"(٧).

---

(١) انظر الجرح الأمثلة ٢/ ص٣١٤، ٢٨٩، ٣٥٥، ٤٢٢، و ٦/ ١٩٣، ٢٢١.

(٢) انظر الجرح الأمثلة ٤/ ص ٢٠٩ - ٢١٠، ٢١٧، ٣٢٦، و ٧/ ١٦٢، ١٧٤ و ٨/ ١٩ وغيرها.

(٣) الإمام أبو حاتم الرازي ومكانته د. زياد العاني ص٢١٦ وانظر الأمثلة في الجرح ٢/ ١٠٢، ١٠٤، ٤٤٢.

(٤) انظر الجرح والتعديل الأمثلة ٢/ ص ١٠٣، ١٠٤، ١٧٨، ٤٢٢، و ٣/ ٤٥٠، و ٥/ ٢٠٨، ٢٤٢، ٢٨٨، و ٦/ ٢٠٩، ٣٠٢، و ٧/ ٨١، ٢٥١ وغيرها.

(٥) انظر الجرح والتعديل ٤/ ص٢٢٢.

(٦) انظر بحوث في تاريخ السنة ص١٢١. (٧) انظر نفسه ١١٣.

وقد تعقبه في عدة مواضع في كتابه "الجرح والتعديل" مبينًا أنه أدخل في الضعفاء من لا يستحقون وصفهم بالضعف(١).

١٣-وقد يذكر المؤلف الرجل ولا يحضره عمن روى ولا من روى عنه أو يستحضر أحدهما دون الآخر فيدع لما لا يحضر بيضًا روى عن . . . روى عنه. . .(٢) ويكثر ذلك في الأسماء التي ذكرها البخاري ولم ينص عليها.

١٤-لقد أكثر ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل، واستوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن(٣)، حتى عصره ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع أو القراءة أو المكاتبة وفي آخر ترجمة طاوس من الكتاب قول الراوي عنه: سألنا أبا محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم فقلنا: هذا الذي تقول: سئل أبو زرعة -سأله غيرك وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال" كلما أقول سئل أبو زرعة- فإني قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي، فلذلك لا أقول سألته وأنا فلا أدلس بوجه ولا لسبب أو نحو ما قال(٤)، ومر معنا قوله الآخر: ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه(٥).

لقد استعمل عبد الرحمٰن ألفاظًا نقدية كثيرة أمتلأ بها كتابه، فإنك يندر أن تجد ترجمة إلا وقد حشد ابن أبي حاتم أقوال النقاد فيها جرحًا أو تعديلا. فقد نقل أقوال شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري وحماد ابن زيد وحماد بن سلمة والإمام مالك ثم أقوال الإمامين الجهبذين يحيى ابن سعيد القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي وهلم جرا حتى انتهى إلى عصره فأكثر النقل عن أبيه وأبي زرعة الرازيين حتى أن القارئ قد يقع على تراجم ليس فيها قول شعبة أو قول أحمد. . . ولكنه من الصعب أن لا يجد لأبي حاتم وأبي زرعة أقوالا فيها، وقد

(١) نفسه ٩٣، وانظر الجرح الأمثلة ٥/ت ١٠٥١، ١٠٤٧، ١٥٠٠، ١٥٢٩، و ٧/ ت ٩٢٢، ١٠٠١ وغيرها.

(٢) انظر الجرح مثلا ٢/ ص ٢٠١، ٢١٢ وغيرها.

(٣) بحوث في تاريخ السنة ص١١٩.

(٤) الجرح والتعديل ٤/ ٥٧.

(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٣٨.

حرص أن يوثق تلك الأقوال بالأسانيد الصحيحة المتصلة إلى قائلها.

والحق أن هذه مزية عظمى امتاز بها كتاب الجرح والتعديل عن باقي الكتب والتي انفرد بها في عصره فأصبح بحق أم كتب هذا الفن ومنه يستمد جميع من بعده، وهي التصريح بنصوص الجرح والتعديل أما مستنبطة من صنيع الأئمة كالبخاري وغيره أو منقولة عنهم بالأسانيد الصحيحة التي تجعل طالب العلم يطمئن إلى صحة تلك الأقوال التي قد حشدها ابن أبي حاتم في تراجم كتابه من الجرح والتعديل فكان ديدنه هو البحث عن أقوال أئمة الجرح والتعديل في رواة الأحاديث وتضمينها تراجم الكتاب.

فمن الألفاظ التي نقلها في كتابه: "ثقة لا يسأل عن مثله"(١)، "إمام صندوق ثقة"(٢)، "ثقة إمام في الحديث"(٣)، "إمام ثقة"(٤)، "إمام"(٥)، "ثقة ثقة"(٦)، "ثقة حجه فقيه"(٧)، "ثقة صدوق حجة"(٨)، "ثقة متقن"(٩)، "ثبت صالح"(١٠)، "صدوق"(١١)، "لا بأس به"(١٢)، "محله الصدق"(١٣)، "شيخ"(١٤)، "حسن الحديث"(١٥)، "صالح الحديث"(١٦)، "مقارب"(١٧)، "مستقيم الحديث"(١٨).

ومن ألفاظ الجرح "كان يضع الحديث"(١٩)، "كان يفتعل الحديث"(٢٠)، "كذاب"(٢١)، "متروك الحديث"(٢٢)، "منكر الحديث ذاهب

(١) انظر الجرح والتعديل ص٢٥٥ - ٢٥٦.
(٢) نفسه ٢/ ٤٣١.
(٣) نفسه ٥/ ٦٣ - ٦٤.
(٤) نفسه ٩/ ٢٦٣ - ٢٦٥.
(٥) نفسه ٥/ ٧٥، ٩/ ١٩٢ و ٢/ ٢٠٩ - ٢١٠.
(٦) نفسه ٢/ ٣٢ و ٦/ ٢٣١.
(٧) نفسه ٥/ ٤٩.
(٨) نفسه ٣/ ٤٧١.
(٩) نفسه ٢/ ٣٧، ٥٧.
(١٠) نفسه ٢/ ٣٥٨.
(١١) نفسه ٢/ ٣٧.
(١٢) نفسه ٢/ ٣٧، ٤/ ١٦٤ و ٢/ ٢٣٨، ٥/ ٤٠٩.
(١٣) نفسه ٢/ ٣٧، ١٣٣ و ٣/ ١٩٣ و ٦/ ٣٣٢.
(١٤) نفسه ٢/ ٣٧، ١٥١، ١٦٥ و ٨/ ٥١ - ٥٢.
(١٥) نفسه ٢/ ١٠٧.
(١٦) نفسه ٢/ ٣٧.
(١٧) نفسه ٣/ ٣٦٧.
(١٨) نفسه ٥/ ١٨٦.
(١٩) نفسه ٢/ ٣٧، ٣/ ٤٦.
(٢٠) نفسه ٤/ ٣٠٢.
(٢١) نفسه ٣/ ١٨٣.
(٢٢) نفسه ٢/ ٣٧.

الحديث"[١]، "لا يشتغل به"[٢]، "تعرف وتنكر"[٣]، "ليس بالمتن"[٤]، "هو لين"[٥]، "ليس بالقوي"[٦]، "ضعيف الحديث"[٧]، "منكر الحديث"[٨]، "لا يساوي شيئا"[٩]، "مجهول"[١٠]، ليس بشيء"[١١]، "واهي الحديث"[١٢]، "مضطرب الحديث"[١٣]، "سئ الحفظ"[١٤]، "في حديثه صنعة"[١٥]، "لا يسكن القلب إليه"[١٦]، وغير هذا كثير[١٧] يتعذر علي إيرادها واستقصاء ذكرها لأننا سوف نخرج عن المقصود من هذا البحث.

والذي أريد أن أنبه إليه هنا وأنا أتكلم على الألفاظ النقدية في كتاب "الجرح والتعديل" هو ما نبهت عليه من قبل وهو أن إيراد الألفاظ النقدية كان منهجًا عامًّا وأسلوبًا واضحًا تميز به كتاب الجرح والتعديل وسار عليه مؤلفه فيه من أول ترجمة حتى آخر التراجم التي ذكرها فيه. بالضبط كما كان إيراد المرويات في تراجم الرواة هو الأسلوب الذي تميز به كتاب التاريخ الكبير في تقويم الرواة توثيقا أو تضعيفا، فالترجمة التي ساق فيها البخاري رواية أو روايات وهو يلمح بها إلى ضعف أو ثقة صاحبها، صنع ابن أبي حاتم هو وأبوه وعمه أبو زرعة الشيء نفسه من الدراسة، بيد أنهم عبروا عنها بألفاظ نقدية أودعها ابن أبي حاتم في كتابه لتحل بعد هذا محل تلك المرويات. وقد مر معنا أمثلة كثيرة في مبحث الكلام عن مقاصد البخاري في إيراد المرويات في تراجم الرواة، وقد حرصنا هناك أن نقارن صنيع البخاري بصنيع ابن أبي حاتم الرازي في كتابه في قضية جرح الرواة وتعديلهم، وإضافة إلى تلك الأمثلة الدالة المقارنة سأورد هنا أمثلة أخرى من الجرح والتعديل أورد فيها ابن أبي حاتم

---

(١) نفسه ٢/ ٣٧.
(٢) نفسه ٦/ ٢٣٠.
(٣) نفسه ٣/ ٥٣.
(٤) نفسه ٢/ ٤٢٦.
(٥) نفسه ٣/ ٤٩٧.
(٦) نفسه ٢/ ٣٧.
(٧) نفسه ٢/ ٣٧.
(٨) نفسه ٢/ ١٣٣.
(٩) انظر الجرح والتعديل ٧/ ٢١٣.
(١٠) نفسه ٣/ ١٢٢، ١٨٠، ١٨١.
(١١) نفسه ٢/ ٣٨٤ و ٥/ ١١٩ و ٦/ ٢٠١.
(١٢) نفسه ٣/ ٢٤٦ و ٣/ ١٩٤.
(١٣) نفسه ٣/ ٣٧٥ - ٣٧٦ و ٩/ ١٥٥.
(١٤) نفسه ٤/ ٣٥٥ و ٧/ ٢٢٠.
(١٥) نفسه ٢/ ٤٩٩ و ٩/ ١٩٩.
(١٦) نفسه ٢/ ٤٠٩ - ٤١٠.
(١٧) انظر الإمام أبو حاتم الرازي ومكانته بين علماء الجرح والتعديل د. زياد العاني ص٢٥٧ فما بعد.

ألفاظًا نقدية بعينها، بينما وجدنا أن الإمام البخاري لم يصنع إلا أنه أورد رواية أو روايات في كتابه. ونحن نقصد بهذا التأكيد على منهج هذين الكتابين فهو المقصود من وراء الكتابة في هذا الفصل، فمنهج الأماميين واحد في الحكم على الرجال يقوم على الجمع والدراسة -كما مر- وإن اختلفت الأساليب في التعبير والتدليل.

فمن أمثلة ذلك: إبراهيم بن محمد الثقفي، قال ابن أبي حاتم: روى عن يونس بن عبيد عن ابن مسعود، وروى ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن إبراهيم بن محمد الثقفي عن هشام بن أبي هشام عن أمه عن عائشة سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك: سمعت أبي يقول هو: مجهول[١]. فأنت ترى في هذه الترجمة أنه ذكر فيها من روى عنه وهو عمن روى ثم أورد قول أبيه فيه، ولم يسق له أي حديث وإنما حرص على ذكر اللفظة النقدية بخلاف صنيع الإمام البخاري الذي لم يذكر فيه أي عبارة نقدية وإنما اكتفى بإيراد الأحاديث في ترجمته[٢] ولا حرج عليه فكل يعمل على شاكلته.

إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي قال: روى عن أبيه روى عنه إسحاق بن منصور ومالك بن إسماعيل وأبو كريب وعبد الله ابن سالم القزاز سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك "ثم قال: وسمعت أبي يقول: يكتب حديثه وهو حسن الحديث"[٣]. فأنت ترى أنه لم يصنع سوى أنه ذكر من روى عنه وعمن روى، ثم أورد اللفظة النقدية، بينما الإمام البخاري لم يصنع سوى أنه أورد له حديثاً قد بين اختلافه فيه وكل له طريقته[٤].

إبراهيم بن عقبة مولى أبي أمامة: قال عبد الرحمن: روى عن أبي أمامة، روى عنه حماد بن زيد "ثم قال: سمعت أبي يقول هو مجهول"[٥]، بينما البخاري اكتفى بإيراد حديث موقوف من طريقه[٦] وغيرها كثير[٧] الذي يجدر

(١) الجرح والتعديل ٢/ت ٣٩٤.
(٢) التاريخ الكبير ١/ت ١٠٠٧.
(٣) الجرح ٢/ت ٤٨٧.
(٤) التاريخ الكبير ١/ت ١٠٦٣.
(٥) الجرح ٢/ت ٣٥٦.
(٦) التاريخ ١/ت ٩٦٩.
(٧) ولمزيد من الأمثلة انظر الجرح ٢/ت ٣٦٧٢٣٥٦، ٤٣٠ وما يقابلها في التاريخ برقم ١/ت ٩٦٩، ٩٧٣، ١٠٢٩ وغيرها.

بي أم أذكره هنا وأتكلم عنه هو أن ابن أبي حاتم قد قسم ألفاظ الجرح والتعديل في كتابه إلى مراتب بحسب القوة في الاحتجاج، فقد قال رحمه الله: وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب وهي:

### أ - ألفاظ التعديل[1]

١- إذا قيل للواحد: ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج به.

٢-وإذا قيل: صدوق أو محلة الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية. ويستثنى من ذلك قوله: "صدوق" عن شيوخه الذين روى عنهم، فقد بين شيخنا الدكتور بشار بالاستقراء أنه يريد به "ثقة"[2].

٣-وإذا قيل للرجل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة: يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون المرتبة الثانية.

٤-وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

### ب - ألفاظ الجرح

١-إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممكن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارا.

٢-وإذا قالوا في الرجل: ليس بقوى، فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه، إلا إنه دونه.

٣-وإذا قالوا في الرجل: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

٤-وإذا قالوا في الرجل: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة[3].

ويلاحظ على تقسيمات ابن أبي حاتم لطبقات الرواة الأربع -في كتابه- أنه جعل ثلاثة منها للتعديل وواحدة للجرح.

---

(١) هذه العناوين من عندي وليس من الجرح.

(٢) تحرير التقريب ١/ ٤٣.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

وقسم ألفاظ الجرح والتعديل إلى ثماني طبقات: أربع للتعديل وأربع للجرح، ولم يترك الاعتبار بالراوي، إلا في المرتبة الأخيرة الدنيا من مراتب الجرح، وهذا يتمشى مع مفهوم مطلق القبول إذ المقبول هو كل من لم يتهم بكذب أو وضع وليس بمتروك[١].

ومما يجدر الإشارة إليه هو أن ابن أبي حاتم لما قسم الرواة إلى مراتب إنما جاء بأمثلة من الألفاظ التي أوردها في كتابه وقد بقي الكثير في ثنايا الجرح والتعديل: وأن هذه التقسيمات والألفاظ هي نعم اصطلاحات له فيه، ولكنها خاصة به، ومن الخطأ بمكان تعميمها على غيره من النقاد الآخرين بما فيهم أبوه أبو حاتم الرازي، فمقتضى هذا التعميم يوقع في الخلط والخطأ. والدليل على هذا أنه يفهم من لفظة "صدوق" عنده أنها لا تعني الحديث الحسن بل دونه، وهو الذي يصلح للمتابعات والشواهد، بينما لفظة "صدوق" عند أبيه لا تسير على نمط واحد، فقد عرفنا بالاستقراء أنه يطلق لفظة "صدوق" على شيوخه الثقات الذين ارتضاهم له: وروى عنهم ويريد بها "ثقة"، وإنما استعمل هذه اللفظة، كما يبدو تواضعاً[٢] فهي لفظة علمية لا وصفية ولكن بالنسبة إليه.

وما يقال هنا يقال في قول البخاري مثلا "منكر الحديث" أو "فيه نظر" كما بينا من قبل، فهذه اصطلاحات علمية وليست وصفية ولكن النقاد لم يتعارفوا عليها جميعهم، فهي تبقى تبعاً لهذا تدور في فلك الناقد الواحد، وهذا يدل من غير شك أن أهل العلم لم يتفقوا على تعابير بعينها في تلك الأعصر، مما يتعين دراسة ألفاظ كل عالم منهم على حدة وتحديد مراده في ألفاظه، وكثير من هذه الألفاظ وصفية لا اصطلاحية[٣].

على أننا حينما نقول أن ابن أبي حاتم كان من وكده إيراد الألفاظ النقدية

---

(١) أقوال الإمام الترمذي بتصرف ٢٨٩.

(٢) مقدمة التحرير لأستاذنا المشرف ١/ ٤٣، وانظر الأمثلة هذا في تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٨١، ٤٠٦، ٤٥٦، و ٢١/ ٦٠٣، ٢٢/ ٩٩، ١٤٦، ٢٤/ ٣٥٠، ٢٩٣، ٤٧٣، ٤٧٩، ٢٥/ ٤٢، ٨١، ٥٧٢، ١٦/ ٧٧، ٩١، ١٠٦، ٢١٤، ٢٩٨ وغيرها.

(٣) انظر المصدر نفسه.

بعينها في تراجم الرواة فإننا نعني هنا الأغلب الأعم وإلا فإنه قد استخدم طريقة البخاري على إيراد المرويات، والسكوت عنها في الغالب في بعض التراجم، وما يقال هنا يقال في التاريخ، فقد استخدم البخاري طريقة إطلاق العبارات النقدية في تراجم بعض الرواة بعيدًا حتى عن مروياتهم ولكن ليس هذه هي القاعدة. ومن أمثلة هذا في "الجرح والتعديل".

بشير الأسلمي؛ قال عبد الرحمٰن: روى عن النبي ﷺ أنه قال: "من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم" روى قيس بن الربيع عن ابنه بشر بن بشير عنه[١] فأنت تراه لم يقل شيئا ولم يصنع إلا إنه أورد في ترجمة صاحب الترجمة رواية فحسب.

ومنها. . .حبيب بن هند بن أسماء بن هند بن حارثة الأسلمي قال عبد الرحمٰن: روى عن أبيه هند بن أسماء بن حارثة بعثني رسول الله ﷺ إلى قومي من اسلم، فقال: قل لهم فليصوموا عاشوراء. . . الحديث.

روى عنه عبد الله بن أبي بكر وعمرو بن أبي عمرو وابن حرملة سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد روى عن عروة بن الزبير[٢]. فهو وأبوه لم يصنعا إلا إيراد هذه الرواية في الترجمة ومن غير كلام فيه.

ومنها "حمزة أبو عمارة" قال عبد الرحمٰن: روى عن شهر بن حوشب روى عنه الأعمش سمعت أبي يقول ذلك.

قال أبو محمد وروى عن عبادة بن الصامت هذا الحديث في الرجل يصلي يحب أن يحمد، فقال: أن الله عز وجل لا يقبل ما أشرك معه[٣] وغير هذا في الجرح والتعديل[٤].

وقد يسوق الروايات في الترجمة ويتكلم على بعض الرواة فيها وهي طريقة البخاري كما بينا ومن أمثلة ذلك:

---

(١) الجرح ٢/ ت ١٤٨٦.

(٢) نفسه ٣/ت ٥٠٥، وانظر التاريخ ٢/ ت ٢٦٣٩.

(٣) الجرح ٣/ت ٩٥٧ وانظر التاريخ ٣/ الترجمة ١٩٣.

(٤) ولمزيد من الأمثلة انظر الجرح ٢/ت ٦٩٦، ٩٥٥، ١١٧٥، ٣/ت ٣٦٢، ٩٥٩، ١٣٠٢، ١٣٩١ وغيرها.

يعلى بن مسلم بن هرمز فقد ترجم له ابن أبي حاتم وقال: عن النبي ﷺ مرسلا: ثم روى عنه محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ قال "أن الرجل ليصلي وما فاته من وقتها أعظم من أهله وماله. روى عنه سفيان بن حسين سمعت أبي يقول ذلك ثم ذكر ابن معين وأبي زرعة فيه أنه: "مكي"[١]. ومن ذلك

أبو الحكم مولى عثمان بن أبي العاص: فقال عبد الرحمٰن روى عن عثمان ابن أبي العاص عن النبي ﷺ قال: لا يدخل الجنة ولد زنا روى عنه عبد الله بن عيسى ثم نقل عن علي بن المديني أنه قال: أبو الحكم مولى عثمان بن أبي العاص لا أعرفه. وعبد الله بن عيسى مجهول[٢].

١٦- ومن طريقته في كتابه أنه ربما ساق الترجمة ولا يذكر فيها عبارات الجرح والتعديل على عادته أي يسكت عن المترجم، وقد وجدته في أغلب هذه التراجم يحاكى بصنيعه هذا الأمام البخاري في تاريخه الكبير، فالذي يفعله البخاري يفعله هو في كتابه عدا إيراد المرويات، وهذه هي موافقة منه لمحمد ابن إسماعيل البخاري في عمله وما ذهب إليه من حكم أو ترجيح اسم أو لقب أو نسب... علما أنه يفعل ذلك في التراجم التي ليس ثمة للمتقدمين فيها أقوال نقدية.

والدليل على أن هذه موافقة منه للبخاري، أن ابن أبي حاتم كان يقرأ التاريخ على أبيه وأبي زرعة -كما مر- فكانوا إذا مروا بترجمة لهم فيها حكم يخالف حكم البخاري في التاريخ وغيره كانوا ينبهون إلى ذلك وكان ابن أبي حاتم يحرر هذه المخالفات ويسجلها في "الجرح" وفي غيره فلو لم يكن يوافقه فيها لأنتقد صراحة على عادته.

وقد ذكرنا من قبل أمثلة لرواة جعلهم البخاري اثنين فجزم ابن أبي حاتم بأنهم واحد، أو شك البخاري في أسمائهم أو أنسابهم فجزم ابن أبي حاتم بذلك، وسأكتفي هنا بذكر ترجمة خالف ابن أبي حاتم البخاري فيها تدل على أن سكوتاته إنما هي موافقة منه للبخاري وإلا لتكلم فيها على عادته.

الأخنس روى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال عبد الرحمٰن: سمعت أبي ينكر على

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ ت ١٢٩٩. (٢) نفسه ٩/ ت ١٦٢١.

من أخرج اسمه في كتاب الضعفاء[١] وهو يعني بهذا الإمام البخاري، هذا فضلا عن عشرات المواضع التي خالف ابن أبي حاتم فيها أحكام البخاري ولكن من غير تصريح[٢].

فمن أمثلة ما سكت ابن أبي حاتم عنه.

خثيم بن عراك بن مالك: قال ابن أبي حاتم: روى عن أبيه وسليمان بن يسار روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ووهيب وحماد بن زيد وسليمان بن بلال وابنه إبراهيم سمعت أبي يقول ذلك[٣].

فهذا الراوي ليس فيه جرح أو تعديل وقد سكت هنا وفعل ما فعله الأمام البخاري في التاريخ[٤].

ومنها خثيم من القارة جد ابن خيثم روى عن عمر ﷺ روى عنه عياض بن وهب بن عبيد الله بن أبي حبيبة سمعت أبي يقول ذلك[٥] فأنت ترى أنه سكت ونحا منحى البخاري اللهم إلا في إيراد المرويات التي ذكرها البخاري في الترجمة[٦]. خازم بن خزيمة أبو خزيمة، مولى بني سدوس روى عن خليد بن حسان روى عنه... سمعت أبي يقول ذلك[٧]. وهذا هو عين ما في التاريخ الكبير[٨] وقد سكت عنه هناك البخاري وهنا أبو حاتم وابنه وغير هذا كثير[٩].

١٧- وقد كانت طريقة البخاري هي أن يترجم لكل راوٍ ورد في إسناد حديث ما ولو لم يعرفه، لأن من عادته تحليل الأسانيد إلى عناصرها الأولية كما يقولون وجعل هذا على شكل تراجم، وكذلك ابن أبي حاتم كانت طريقته في كتابه أن يترجم لكل راو ورد في إسناد حديث ما حتى ولو لم يعرفه، فإذا

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ت ١٣١١ وتاريخ ٢/ ١٧٠١ والضعفاء له ٣٧١.

(٢) انظر مثلا الجرح والتعديل ٣/ ت ٢٢٥٧، والتاريخ ٣/ ت ١٠٥١.

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ت ١٧٨.

(٤) التاريخ الكبير ٣/ ت ٧٢١.

(٥) الجرح ٣/ ١٧٨٢.

(٦) التاريخ ٣/ ت ٧١٩.

(٧) الجرح ٣/ ت ١٨٠٦.

(٨) التاريخ ٣/ ت ٧٢٤.

(٩) ولمزيد من الأمثلة انظر الجرح ٣/ ت ١٧٨٦ والتاريخ ٣/ت ٧٢٧ والجرح ٣/ت ١٨١٦، والتاريخ ٣/ت ٧٢٩ والجرح ٣/ ت ١٨١٩ والتاريخ ٣/ ت ٧٣١ الجرح ٣/ ١٧١٤، التاريخ ٣/ ت ٧٣٥، الجرح ٣/ ١٨١٢، التاريخ ٣/ ٧٢٤، الجرح ٣/ ١٨٠٠ والتاريخ ٣/ ت ٧٣٨، الجرح ٣/ ١٨٣٢، التاريخ ٣/ ٧٣٩ وغيرها.

نظرنا إلى أمثلة الفقرة السابقة ترجمة خثيم من القارة نجد أن ابن أبي حاتم قد حلل إسناد هذه الترجمة فترجم لخثيم وقد روى عن ابن عمر وروى عنه عياض ابن وهب بن عبد الله بن أبي حبيبة، وترجم لعياض بن وهب في كتابه فقال في ترجمته: عياض بن وهب بن عبد الله بن أبي حبيبة سمع خثيما القاري، روى عنه سعيد بن حسان سمعت أبي يقول ذلك[١]، وهكذا إذا بحثنا عن ترجمة سعيد بن حسان في الجرح والتعديل.

وإذا نظرنا إلى ترجمة خازم بن خزيمة الذي روى عن خليد بن حسان، وبحثنا في الجرح والتعديل فإننا سنجده يترجم لخليد بن حسان ويقول روى عنه خازم بن خزيمة من غير أن يذكر فيهم جرحًا ولا تعديلاً إلا أنهم قد وردوا في إسناده حديث وقع عليه ابن أبي حاتم[٢].

١٨- مراتب المترجمين في الجرح والتعديل: نجد في كتاب "الجرح والتعديل" رواة من الثقات الأثبات ورواة ثقات وأهل صدق وصالحين في الاحتجاج ومن هو في رتبة لين وضعيف ومن هو مجهول ومتروك، ولكنه لا يحكم على بعض الرواة، فنجده ينقل الأقوال النقدية في الرواة متى وجدت، وربما سكت عن بعض الأسانيد والرواة وقد بينا أن سكوته إنما هو موافقة وإقرار منه لصنيع الإمام البخاري رحمه الله في كتابه "التاريخ الكبير".

والذي أريد أن أقوله هنا وأختم به هذا الفصل هو أن كلا من ذينك الكتابين صار فيما بعد أسلوبا في التأليف قد اقتدى به من جاء بعد، وأن كان تقليد البخاري في طريقته أقل بكثير من ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل".

فقد سار على طريقة الأخير المقدسي في كماله، والمزي في "تهذيب الكمال" وابن حجر في "تهذيب التهذيب"... وهكذا اعتمدوا في تصنيفهم على طريقة إيراد ألفاظ الجرح والتعديل في تراجم الرواة في الأغلب الأعم.

وممن جمع بين النمطين نمط البخاري في تأليفه وابن أبي حاتم في كتابه: العقيلي في ضعفائه، وابن عدي في كامله وابن حبان في المجروحين غير أن ابن حبان لا يورد في التراجم إلا الأحاديث المستنكرة ويتكلم عليها والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ت ٢٢٨٢. (٢) نفسه ٣/ ت ١٧٦٠.

# الخاتمة

لابد لي وقد أنهيت هذه الدراسة أن أسجل أبرز نتائج البحث، وهي ملخصة في جملة نقاط وهي:

١ - إنَّ النقاد الأوائل كانوا ينطلقون في أحكامهم على الرواة جرحًا أو تعديلاً من جملة منطلقات، استطعنا من خلال البحث الاستقرائي أن نتلمس ثلاثة منها وهي.

أ - إن هذا العلم دين.

ب - الأمانة والنزاهة.

ت - المعرفة التامة بحديث الراوي.

٢ - إنَّ الحكم على الرجال كان يسير عند الجهابذة الأوائل على وفق أسس علمية رصينة، كانت تنقسم إلى قسمين:

أ - أسس عامة تتعلق بالهيئة والسمت والعبادة والورع والعقيدة والتخصص.

ب - وأخرى خاصة.

٣ - وقد توصلنا في هذه الدراسة أن العبادة والصلاح والسمت والتقوى ليست هي الموازين التي يزن بها النقاد حديث الشيخ دائما مع مراعاتهم لها بلا شك، لكنهم غالبًا ما كانوا يصرحون بما يناقض ذلك حينما يقفون على المناكير أو الأحاديث الواهية في حديث أهل العبادة والخير والصلاح وقد دللنا كل ذلك بأمثلة مفصلة.

٤ - وتوصلت هذه الدراسة ومن خلال الاستقراء إلى أن العلماء الجهابذة الأوائل على الرغم من عنايتهم بعقائد الرواة وشدة اهتمامهم بها، فإنهم قلما تأثروا بالعقائد عند إصدار الحكم على الراوي، بل كان الأساس في ذلك هو

صدق الراوي وتثبته وصحة حديثه، وهي نتيجة مهمة من النتائج التي تمخضت عنها هذه الرسالة لاختلاف كتّاب المصطلح فيها اختلافًا بينًا، وعززنا كل ذلك بأمثلة ونصوص دالة علة توثقهم لأهل البدع غير المكفرة من شيعة، وقدرية، ومرجئة، وخوارج ونحوهم.

٥ - كان طلاب العلم الأوائل لا يأخذون الحديث إلا من المتخصص فيه الذي شهد له بالطلب بصرف النظر عن عدالته ودينه وتقواه، حيث وجدناهم في كثير من الأحيان يضعفون أناسًا بلغوا غاية في الدين والتقوى ولكنهم لم يكونوا من المتخصصين فيه، فقد يكون الإنسان فقيهًا كبيرًا أو عالمًا بالتاريخ، أو الأنساب، أو متبحرًا بالعربية لكنه ليس من المعنيين بالحديث فتترك الرواية عنه أو يضعف لهذا الأمر.

٦ - إنَّ الملاحظات التي كان يلاحظها طلاب الحديث بعضهم على البعض الآخر عند التحمل أو عند الآداء وهي الملاحظات الكثيرة المتصلة بقضايا متعددة كونت فيما بعد أسسًا مهمة من مكونات الترجمة ثم الحكم على الرجال، من نحو ما إذا قد حصل عليه بالسماع ومتابعة الشيوخ أم أخذه عنهم عرضًا أو مناولة أو مكاتبة أو إجازة أو نحو ذلك من صور التحمل المعروفة، أو من نحو ما قد يقع فيه خطأ عند الأداء، وفيما إذا كان يحدث بالمعروف من الحديث أو المنكر منه، وما قد يقع فيه من اضطراب عند الأداء، وتخليط في الأسانيد أو المتون وغيرها من ملاحظات، وقد قدمنا أمثلة لكل مفصل من مفاصل هذه الملاحظات.

٧ - إنَّ سبر حديث الراوي، كان من أكثر مباحث هذه الدراسة أهمية، ذلك أن النقاد الجهابذة لم يعتمدوا آراء السابقين في الجرح والتعديل باعتبارها مسلمات كما فعل المتأخرون من المحدثين والنقاد، بل ردوا بعضها حينما وجدوا ذلك مخالفًا لمعارفهم التي تأتت من سبر حديث الراوي بعد جمعه ودراسته دراسة علمية مستفيضة تقوم على أسس عديدة من أبرزها موافقته لحديث الثقات والمعروف من المتون أو مخالفته لهم، وعززنا كل ذلك بالأمثلة الدالة عليه.

٨ - حاولت هذه الدراسة أن تستقرئ الطريقة التي اعتمدها الإمام البخاري

في الحكم على الرواة، وأن تستشرف مقاصده ومنهجه فيها، فتوصلت إلى أنه يعرض الروايات في الأغلب الأعم ليبين فيها الحكم على صاحب الترجمة من غير تصريح بذلك، بل يترك الأمر للقارئ اللبيب الفطن الذي يقرأ الترجمة فيقف على مقاصدها. وقدمت لأجل ذلك خمسة وعشرين مثالاً، حاولتُ أن أجلي هذا الأمر الذي وصفه بعض العلماء بأنه سحر لشدة غموضه وغرابة طرائقه.

٩ - وقد تبين لنا أن أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين حاولا ترجمة طريقة البخاري وتحويلها إلى أقوال محددة في بيان الحكم على الرواة. وقد حاولنا استعراض الآراء الموازنة بين الكتابين، وما تميز به كل واحد منهما على الآخر. والله أعلم.

**سبحان ربك ربِّ العزة عما يصفون**

**وسلام على المرسلين**

**والحمد لله رب العالمين.**

**تمت**

# المصادر

١ - الآداب الشرعية والمنح المرعية: لابن مفلح الحنبلي تحقيق عصام فارس الحرستاني ومحمد إبراهيم الزغلي. دار الجيل - بيروت (١٩٩٧م).

٢ - أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين: للدكتور بشار عواد معروف، بغداد (١٩٦٦م).

٣ - الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة: لبدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) مطبعة العاصمة - القاهرة.

٤ - الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم. تحقيق باسم الحدايدة، دار الراية (١٩٩١م).

٥ - أحوال الرجال: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ) تحقيق الشيخ صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٩٨٥م).

٦ - الأدب: للبيهقي (٤٥٨هـ) تحقيق أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية (١٩٨٨م).

٧ - الأدب المفرد: للبخاري تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت ط٣ (١٩٨٩م).

٨ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي - بيروت ط١ (١٩٧٩م).

٩ - أسباب اختلاف المحدثين: للدكتور خلدون الأحدب، الدار السعودية للنشر - جدة ط٢ (١٩٨٧م).

١٠ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله

(ت: ٤٦٣ هـ) بهامش كتاب الإصابة لابن حجر مصورة، دار صادر - بيروت.

١١ - أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير علي بن محمد (ت: ٦٣٠ هـ)، دار الشعب - القاهرة (١٩٧٠م).

١٢ - الأسماء والصفات: للبيهقي تحقيق زاهد الكوثري، مطبعة السعادة - مصر.

١٣ - الإسناد عند المحدثين: للدكتور داود سلمان رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية - بغداد (١٩٨٧م).

١٤ - الإسناد في الحديث النبوي: لروبسن، مقال منشور في مجلة الجمعية الاستشراقية التابعة لجامعة كلاسكو (١٩٥٣م) بالإنكليزية.

١٥ - الإسناد نشأته: للدكتور حارث الضاري مجلة كلية الشريعة العدد ٥١ (١٩٧٩م).

١٦ - أصالة الفكر التاريخي عند العرب: بحث للدكتور بشار عواد معروف، ألقاه في المؤتمر الدولي للتاريخ المنعقد ببغداد (١٩٧٣م).

١٧ - أصول السرخسي: لأبي بكر محمد السرخسي (ت: ٤٩٠هـ) تحقيق أبي الوفا الأفغاني، مطابع دار الكتاب العربي - القاهرة (١٣٧٢هـ).

١٨ - الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق محمد علي البجاوي، الهيئة المصرية العلمية للتأليف والنشر (١٩٧٠م).

١٩ - أقوال الإمام الترمذي النقدية في نقد الرجال. رسالة دكتوراه، الشيخ الدكتور عداب محمود الحمش، مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد ١٩٩٧م.

٢٠ - إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي، مخطوطة في خزانة كتب أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف.

٢١ - الإمام أبو حاتم الرازي ومكانته بين علماء الجرح والتعديل: رسالة ماجستير لأستاذنا د. زياد محمود العاني، مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية -

جامعة بغداد. ١٩٨٠م.

٢٢ - اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا: لمحمد لقمان السلفي الرياض (١٩٨٧م).

٢٣ - بحوث في تاريخ السنة المشرفة: للدكتور أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد - بغداد ط٢ (١٩٧٢م).

٢٤ - البداية والنهاية: لابن كثير الدمشقي مكتبة المعارف - بيروت (١٩٧٧م).

٢٥ - تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان، دار المعارف - القاهرة ط٥.

٢٦ - البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها: للدكتور عزت علي عبد عطية القاهرة (١٩٧٣م).

٢٧ - تاريخ الإسلام: للذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري ط١ دار الكتاب العربي - بيروت (١٤٠٨ هـ).

٢٨ - تاريخ الإسلام: للذهبي تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٩ - تاريخ الأمم والملوك: لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) القاهرة (١٩٦٥).

٣٠ - التاريخ: لأبي زرعة الرازي الدمشقي عبد الرحمٰن بن عمرو النصري (ت: ٢٨١ هـ) تحقيق شكر الله بن نعمة القوجاني مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٨٠م).

٣١ - التاريخ الأوسط المطبوع باسم (الصغير): للبخاري تحقيق محمد إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب (١٣٩٧ هـ).

٣٢ - تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين المطبعة المصرية العلمية للتأليف والنشر - القاهرة (١٩٧١م).

٣٣ - تاريخ الثقات: للأمام أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي بترتيب

الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ) دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١ (١٩٨٤م).

٣٤ - تاريخ خليفة بن خياط: تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ودار القلم - بيروت ط٢ (١٩٧٧ م).

٣٥ - التاريخ عن يحيى بن معين: سعيد بن عثمان الدرامي (ت: ٢٨٠ هـ) تحقيق أحمد محمد نور سيف دار المأمون للتراث - دمشق.

٣٦ - التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري. دائرة المعارف العثمانية - الهند. ١٣٨٠هـ.

٣٧ - التاريخ الكبير. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت ط١ (٢٠٠١م).

٣٨ - تاريخ مدينة السلام. للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ. تحقيق د. بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت ط١ (٢٠٠٠م).

٣٩ - تاريخ يحيى - رواية عباس الدوري جمع وتحقيق د. أحمد نور سيف. مركز البحث العلمي مكة المكرمة. ط١ ١٩٧٩م.

٤٠ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين بن عبد الرحمٰن المزي ٧٤٢هـ وبذيله: النكت الظراف لابن حجر. المكتب الإسلامي بيروت ط٢ ١٩٨٣م.

٤١ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: لابن الملقن عمر بن علي ٨٠٤هـ تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني. دار حراء - السعودية ط١ ١٩٨٦م.

٤٢ - تحرير أحكام التقريب: تأليف د. بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ ١٩٩٧م.

٤٣ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: خاتمة الحفاظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر - بيروت.

٤٤ - تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار إحياء التراث العربي المصورة عن طبعة الهند.

٤٥ - تصحيفات المحدثين: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ٣٨٢هـ. دراسة وتحقيق د. محمود أحمد ميرة. المطبعة العربية الحديثة - القاهرة ١٩٨٢م.

٤٦ - تقدمة الجرح والتعديل: عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي ٣٢٧هـ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٤٧ - تقريب التهذيب: لخاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ بعناية: عادل مرشد - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٦.

٤٨ - تكملة المعاجم العربية: زينهارت دوزي، نقله إلى العربية د. محمد سليم النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨١م.

٤٩ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر العسقلاني تعليق. د. شعبان محمد إسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية - مصر.

٥٠ - التمهيد لما في الموطأ المعاني والأسانيد: للإمام ابن عبد البر النميري ت ٤٦٣هـ. نشر وزارة الأوقاف العربية ومؤسسة قرطبة.

٥١ - التمييز: مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ. تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. جامعة الرياض - الرياض.

٥٢ - تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا النووي ٦٧٦هـ. دار الكتب العلمية - بيروت ط١.

٥٣ - تهذيب التهذيب: لابن حجر - دار الفكر - بيروت ط١ ١٩٨٤م.

٥٤ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي تحقيق د. بشار عواد. مؤسسة الرسالة - بيروت ط١ ١٩٨٥م.

٥٥ - توضيح الأفكار: محمد بن إسماعيل الصنعاني. القاهرة ١٣٦٦هـ.

٥٦ - جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير مجد الدين مبارك

ابن محمد ٦٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. ط١ دمشق ١٣٨٩هـ.

٥٧ - الجامع الكبير: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ٢٧٩هـ. تحقيق. أحمد محمد شاكر. دار الفكر - بيروت.

٥٨ - الجامع الكبير: تحقيق د. بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٩٦م.

٥٩ - الجرح والتعديل، عبد الرحمٰن بن أبي حاتم. مصورة دار الكتب العلمية - بيروت عن مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند ١٣٧١هـ.

٦٠ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ٤٣هـ. مكتبة الخانجي ومطبعة السعادة مصر ١٩٣٧م.

٦١ - دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه د. محمد مصطفى الأعظمي - المملكة العربية السعودية - جامعة الرياض.

٦٢ - الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة: للسيوطي جلال الدين عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود - الرياض ط٢ ١٩٦٦م.

٦٣ - دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد بن علان الصديقي ١٠٥٧هـ. دار الكتاب العربي - بيروت.

٦٤ - الذيل على طبقات الحنابلة: لابن رجل الحنبلي ٧٩٥هـ. مطبعة السنة النبوية.

٦٥ - الرحلة في طلي الحديث: للخطيب، تحقيق: د. نور الدين عتر دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥م.

٦٦ - الرسالة المستطرقة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد ابن جعفر الكتاني ١٣٤٥هـ. دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٩٥م.

٦٧ - الرسالة للشافعي محمد بن إدريس ٢٠٤هـ. تحقيق: أحمد شاكر البابي الحلبي - مصر ١٣٥٨هـ.

٦٨ - الرفع والتكميل: لعبد الحي اللكنوي ١٣٠٤هـ تحقيق: عبد الفتاح

أبي غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ط٣، ١٩٨٧م.

٦٩ - السلسلة الصحيحة: محمد بن ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - ط١، ١٩٨٨م.

٧٠ - السنة: لابن أبي عاصم، تحقيق: الألباني - المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٠هـ.

٧١ - سنن أبي داود: عبد الرحمٰن بن الأشعث ٢٧٩هـ. دار الحديث - القاهرة ١٩٨٨م.

٧٢ - السنن: للدارقطني عمر بن علي ٣٨٥هـ. تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة - بيروت. ١٩٦٩م.

٧٣ - السنن الكبرى: للبيهقي أحمد بن الحسين ٤٥٨هـ. مصورة دار الفكر - بيروت.

٧٤ - السنن الكبرى: أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ تحقيق عبد الغفار البندار وسيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩١م.

٧٥ - السنن: للدرامي عبد الله بن عبد الرحمٰن ٢٥٥هـ. تحقيق: فواز أحمد خالد العلمي - دار الكتاب العربي - بيروت ط١ ١٤٠٧هـ.

٧٦ - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري ومحمود محمد خليل، عالم الكتب - بيروت ط١ ١٩٩٠م.

٧٧ - سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود. دراسة وتحقيق د. عبد العليم عبد العظيم. مؤسسة الريان - بيروت ط١ ١٩٩٧م.

٧٨ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي ابن المديني في الجرح والتعديل - دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر مكتبة المعارف - الرياض ١٩٨٤م.

٧٩ - سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق: الشيخ شعيب مؤسسة الرسالة - بيروت. ١٤٠١هـ.

٨٠ - الشاذ والمنكر وزيادة الثقة في مصطلح الحديث: رسالة دكتوراه مقدمة للجامعة الإسلامية في بغداد من قبل زميلنا الشيخ عبد القادر مصطفى ٢٠٠٢م.

٨١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد شهاب الدين عبد الحي بن أحمد الدمشقي ١٠٨٩هـ تحقيق: محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير - دمشق ط١ ١٤٠٦هـ.

٨٢ - شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ تحقيق ودراسة د. همام سعيد مكتبة المنار - الأردن. ط١ ١٩٨٤م.

٨٣ - شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر الطحاوي ٣٢١هـ، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

٨٤ - شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي تحقيق: محمد زهري النجار - دار الكتب العلمية - بيروت. ١٣٩٩هـ.

٨٥ - شرح نخبة الفكر: لملا علي القاري ١٠١٤هـ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٨م.

٨٦ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت. ١٩٩٣م.

٨٧ - صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق، تحقيق: د. مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت.

٨٨ - صحيح البخاري محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ تحقيق د. قسم الشماعي دار العلم - بيروت - ط١ ١٩٨٧م.

٨٩ - صحيح مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر - بيروت - بيروت ١٩٨٣م.

٩٠ - ضعيف الترمذي للألباني - المكتب الإسلامي - بيروت ط١ ١٩٩١م.

٩١ - ضعيف ابن ماجة - للألباني - المكتب الإسلامي - بيروت ط١ ١٩٨٨م.

٩٢ - الضعفاء الصغير البخاري تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - ط١ ١٩٨٦م.

٩٣ - الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي ٣٢٢ هـ. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. دار الباز - مكة المكرمة. ودار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٨٤م.

٩٤ - طبقات الحفاظ للسيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ.

٩٥ - طبقات الحنابلة لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي ٥٢٩ هـ تحقيق: فهيم محمد شلتوت. دار الأصبهاني - جدة.

٩٦ - طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب السبكي ٧٧١هـ تحقيق: عبد الفتاح محمود الحلو ومحمود محمد الطناحي مطبعة البابي الحلبي وشركاؤه - مصر، ط١ ١٩٦٦م.

٩٧ - الطبقات الكبرى لابن سعد محمد البصري ٢٣٠ هـ. دار صادر - بيروت ١٣٧٧ هـ.

٩٨ - طبقات المدلسين لابن حجر، تحقيق: عاصم القريريني. مكتبة المنار - ط١ ونشر أيضًا بتحقيق: محمد عزب دار الصحوة.

٩٩ - العبر في خبر من غبر، الذهبي ٧٤٨ هـ. تحقيق محمد السعيد زغلول ط١، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ هـ.

١٠٠ - عبقرية الإمام مسلم، د. حمزة المليباري. دار ابن حزم - بيروت، ط١ ١٩٩٧م.

١٠١ - علل الحديث، عبد الرحمٰن بن أبي حاتم. دار المعرفة - بيروت ١٩٨٥م.

١٠٢ - علل الحديث وتطبيقاتها في كتاب المجتبى، لأحمد بن شعيب

النسائي، رسالة ماجستير لزميلنا محمد محمود سليمان مقدمة إلى مجلس كلية العقيدة - الجامعة الإسلامية في بغداد. ١٩٩٨م.

١٠٣ - العلل، فلأمام علي ابن المديني ٢٣٣ هـ. تحقيق. د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٧٢م.

١٠٤ - العلل الكبير، للترمذي ٢٧٩ هـ. ترتيب أبي طالب القاضي حققه الشيخ صبحي السامرائي وجماعة عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ط١ ١٩٨٥م.

١٠٥ - العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله محمد عباس. المكتب الإسلامي - دار الخاني.

١٠٦ - علوم الحديث ومصطلحه. صبحي الصالح، دار العلم للملايين ط١٠، ١٩٧٨م.

١٠٧ - العلم لأبي خيثمة زهير بن حرب. تحقيق: الألباني. المكتب الإسلامي - بيروت، ١٩٨٣م.

١٠٨ - عمل اليوم والليلة للنسائي تحقيق: د. فاروق حمادة مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ.

١٠٩ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، تصحيح وتعليق: عبد العزيز بن باز، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٨٩م.

١١٠ - فتح الباقي على ألفية العراقي - زكريا الأنصاري السبكي الشافعي ٩٢٥ هـ. دار الكتب العلمية - بيروت ط١ ١٩٨٣م.

١١١ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي عبد الله محمد السخاوي ٩٠٢ هـ تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد. دار الإمام الطبري ط٢، ١٤١٢هـ.

١١٢ - الفهرست. محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم. ط١ مصر.

١١٣ - فوات الوفيات محمد بن شاكر الكتبي ٧٦٤ هـ تحقيق: د. إحسان عباس دار صادر - بيروت.

١١٤ - فيض القدير شرح الجامع الصغير. محمد زين الدين المدعو عبد الرؤوف المناوي ١٠٣٠ هـ. دار المعرفة - بيروت ط٢، ١٩٧٢م.

١١٥ - الكامل في الضعفاء، لابن عدي دار الفكر - بيروت، ١٤٠٤ هـ.

١١٦ - الكامل: محمد بن يزيد المبرد ٢٨٥ هـ. تحقيق د. محمد الدالي مؤسسة الرسالة - بيروت.

١١٧ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب السنة، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧ هـ. تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي مؤسسة الرسالة - بيروت ط١، ١٩٨٤م.

١١٨ - كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. إسماعيل بن محمد العجلوني ت ١١٦٢ هـ. دار إحياء التراث العربي - بيروت ط٢.

١١٩ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة ت ١٠٦٧ هـ. مكتبة المثنى - بغداد.

١٢٠ - الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي منشورات المكتبة العلمية بالمدينة.

١٢١ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال علاء الدين علي المتقي ابن حسام الدين الهندي البرهان نوري ٩٧٥ هـ. تحقيق: بكر حياني وصفوة السقا - مؤسسة الرسالة - بيروت ط٥، ١٩٨١م.

١٢٢ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني مؤسسة الأعلمي بيروت ١٣٩٠هـ.

١٢٣ - المجتبى للنسائي أحمد بن شعيب ٣٠٣ هـ شرح السيوطي وحاشية السندي. دار الحديث - القاهرة ١٩٨٧م.

١٢٤ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين محمد بن حبان والمطبعة العزيزية - حيد آباد الدكن - الهند - ط١، ١٣٩٠ هـ.

١٢٥ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الحسين بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي ٣٦٠ هـ - تحقيق د. محمد عجاج الخطيب. ط٣ - دار الفكر - بيروت ١٤٠٤ هـ.

١٢٦ - المحصول في علم أصول الفقه، للرازي تحقيق د. طه جابر العلواني - الرياض ١٤٠٠ هـ.

١٢٧ - المراسيل لابن أبي حاتم تحقيق. أحمد الكاتب دار الكتب العلمية وتحقيق شكر الله قوجاني. مؤسسة الرسالة ١٩٧٧م.

١٢٨ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري ١٠١٤ هـ. الدار السلفية.

١٢٩ - مسائل أبي داود للإمام أحمد، تحقيق د. زياد منصور مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ١٩٩٤م.

١٣٠ - المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، وبذيله تلخيص الذهبي دار المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند - طبعة دار الفكر - بيروت ١٩٧٨م.

١٣١ - المسند لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني - دار المعرفة - بيروت - ١٣٦٢ هـ.

١٣٢ - المسند لأبي يعلى الموصلي أحمد بن علي ٣٠٧ هـ. تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٤ هـ.

١٣٣ - المسند لأحمد بن حنبل ٢٤١ هـ المطبعة الميمنية القاهرة ١٨٩٦م.

١٣٤ - المسند لأحمد تحقيق: شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة بيروت ط١، ٢٠٠٠م.

١٣٥ - المسند لإسحاق بن راهويه تحقيق: عبد الله البلوشي مكتبة الإيمان

- المدينة المنورة ١٩٩١م.

١٣٦ - المسند الجامع تأليف د. بشار عواد وجماعة دار الجيل - بيروت ط١ ١٩٩٣م.

١٣٧ - مسند الحميدي عبد الله بن الزبير ٢١٩ هـ تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي. مصورة عالم الكتب - بيروت.

١٣٨ - مسند الشافعي محمد بن إدريس ٢٠٤ هـ دار الكتب العلمية بيروت.

١٣٩ - مسند الشهاب للقضاعي تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٩م.

١٤٠ - مسند الطيالسي سليمان بن داود ٢٠٤ هـ دار المعرفة - بيروت.

١٤١ - مشاهير علماء الأمصار لابن حبان عني بتصحيحه م. فلايشهمر، مطبعة التأليف والنشر ١٩٥٩م.

١٤٢ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة - أحمد بن أبي بكر البوصيري ٨٤٠ هـ تحقيق الكشناوي والحوت، دار العربية للطباعة - بيروت ط١، ١٩٨٥م.

١٤٣ - المصنف عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ٢٣٥ هـ تحقيق كمال يوسف الحوت - مكتبة الرشد - الرياض ط١ ١٤٠٩ هـ.

١٤٤ - المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ٢١١ هـ تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي توزيع المكتب الإسلامي - بيروت ط٢، ١٤٠٣ هـ.

١٤٥ - مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين بحث قدمه د. بشار عواد إلى مجلة الأقلام البغدادية السنة الأولى العدد ٥. بغداد ١٩٦٥م.

١٤٦ - المعجم الأوسط للطبراني سليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠هـ تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين - القاهرة ١٤١٥هـ.

١٤٧ - المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق محمد شكور محمود المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٨٥م.

١٤٨ - المعجم الكبير للطبراني حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد

السلفي، مطبعة الزهراء الموصل ط٢، ١٩٨٤م.

١٤٩ - معرفة علوم الحديث للحاكم تحقيق د. معظم حسين - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند ط٢، ١٣٨٥ هـ.

١٥٠ - المغازي الأولى ومؤلفوها لهوروفنس، ترجمة حسين نصار مطبعة البابي الحلي وأولاده - القاهرة ١٩٤٩م.

١٥١ - المقاصد الحسنة إلى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي. صححه وعلق عليه عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٩٨٧م.

١٥٢ - المقدمة لأبي عمرو بن الصلاح ٦٤٣ هـ تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن. مطبعة دار الكتب ١٩٧٤م.

١٥٣ - مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن. رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأردنية من قبل الطالب محمد سعيد حوى ١٩٩١م.

١٥٤ - مقاييس نقد متون السنة: مسفر بن عزم الله الدميني الرياض - ١٩٨٤م.

١٥٥ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية ٧٥١هـ تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة. نشر مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ط١، ١٣٩٠ هـ.

١٥٦ - منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي. القاهرة بدون تاريخ.

١٥٧ - منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل. رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب محمد سعيد حوى إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد ١٩٩٦م.

١٥٨ - منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأدبي د. عثمان موافي مكتبة الإسكندرية ط٢، ١٩٧٦م.

١٥٩ - موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد د. أكرم العمري دار طيبة

المدينة المنورة ط٢ ١٤٠٥ هـ.

١٦٠ - الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها د. حمزة المليباري دار ابن حزم - بيروت ط١، ١٩٩٥م.

١٦١ - الموضوعات لأبي الفرج بن الجوزي تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان دار الفكر - بيروت.

١٦٢ - الموطأ مالك بن أنس ١٧٩ هـ برواية أبي مصعب الزهري تحقيق د. بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل مؤسسة الرسالة - بيروت ط١، ١٩٩٢م.

١٦٣ - الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي ٢٣٤هـ تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - بيروت ط١، ١٩٩٦م.

١٦٤ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت.

١٦٥ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. يوسف بن تغري بردي الأتابكي ت ٨٧٤هـ. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - مصر.

١٦٦ - نزهة النظر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨١م.

١٦٧ - نصب الراية تخريج أحاديث الهداية. لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢هـ. بعناية المجمع العلمي في الهند - مطبعة دار المأمون - الهند ط١ ١٩٣٨م.

١٦٨ - نظرات جديدة في علوم الحديث. د. حمزة المليباري دار ابن حزم - بيروت ط١، ١٩٩٥م.

١٦٩ - نشأة الفقه الإسلامي، يوسف شاخت بالإنكليزية.

١٧٠ - النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر تحقيق د. ربيع هادي عمير. دار الراية والنشر - الرياض ط٢، ١٩٨٨م.

١٧١ - النكت على المقدمة. عبد الرحيم العراقي، ٨٠٦هـ: محمد راغب الطباخ ط١ المطبعة العلمية - حلب ١٣٥٠هـ.

١٧٢ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ دار الجيل - بيروت.

١٧٣ - هدي الساري في مقدمة شرح صحيح البخاري. لابن حجر تصحيح وتعليق عبد العزيز بن باز. رقمها محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٩٨٩م.

# فهرس المحتويات

## الفصل الثالث

## أسس الحكم على الرواة

## (الأسس العامة)



## الفصل الرابع

## أسس الحكم على الرواة

## (الأسس الخاصة)

## الفصل الخامس

## دراسة تحليلية لكتابي: التاريخ الكبير للبخاري وكتاب الجرح والتعديل للرازي